

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الشهيد حمه لخضر - الوادي

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم المالية والمحاسبية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

ميدان: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

شعبة علوم مالية ومحاسبية

تخصص محاسبة وتدقيق

دور تطبيق مبادئ حوكمة الشركات في تحقيق

جودة التقارير المالية

دراسة ميدانية لمجموعة من المؤسسات - ولاية الوادي

إشراف الأستاذ :

د. محمد فيصل مايدة

إعداد الطلاب :

- أسماء عاد

- فوزية دويس

- منية غوار

لجنة المناقشة

د. مفيد عبد اللاوي..... أستاذ محاضر "أ" جامعة الوادي..... رئيساً

د. محمد فيصل مايدة أستاذ محاضر "أ" جامعة الوادي..... مشرفاً (مقرراً)

د. خليدة عابي أستاذ محاضر "أ" جامعة الوادي..... مناقشاً

السنة الجامعية: 2017 / 2018

شكر وعرفان

فكل الحمد لله الذي وفقنا لإتمام هذا العمل، فكان له الفضل في كل خطوة كانت صائبة، والصلاة والسلام على المبعوث صلى الله عليه وسلم.

تقدم بالشكر الجزيل والإمتنان بعد الله سبحانه وتعالى إلى الأستاذ الفاضل "محمد فيصل مايدة" على إشرافه على هذه المذكرة وتوجيهاته ونصائحه التي أفادنا بها في انجاز هذا العمل.

كما نتقدم بالشكر والتقدير الى جميع الأساتذة بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير وهيئة التدريس بقسم المالية والمحاسبة.

وأخيرا نتقدم بأسمى عبارات الشكر إلى كل من ساعدنا من قريب أو بعيد لتخطي الصعاب وعلى الجهود الكبيرة والتوجيهات ولو بكلمة طيبة ودعاء صادق.

الملخص:

تمثل حوكمة الشركات أحد أهم القضايا التي استحوذت على اهتمام الأكاديميين والممارسين والمنظمات المهنية والجهات الرسمية والمدنية ذات الصلة سواء في الدول المتقدمة أو النامية، ولقد اكتسبت قضية الحوكمة أهمية كبيرة منذ انفجار الأزمة الآسيوية، فضلا عن سلسلة اكتشافات تلاعب الشركات في قوائمها المالية، حيث اهتمت معظم الجهات والهيئات الدولية بمفهوم حوكمة الشركات على أساس أن الحوكمة تحقق المنفعة لكافة الأطراف ذات العلاقة، وقد بدأ الاهتمام بموضوع حوكمة الشركات كنتيجة منطقية لحدوث حالات الانهيار المالي في دول شرق آسيا خلال العقد الأخير من القرن العشرين ثم تزايد هذا الاهتمام بعد ظهور حالات من الإخفاقات والفضائح الأمريكية والدولية. كما هدفت هذه الدراسة إلى الوقوف على أهمية تطبيق مبادئ حوكمة الشركات بشكل سليم والذي يؤدي إلى تحقيق الغرض المطلوب منها، وهو جودة المعلومات المحتواة في التقارير المالية. وفي ضوء طبيعة الدراسة والأهداف التي نسعى إلى تحقيقها تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، معتمدين في ذلك على أسلوب الإستبانة الذي تم إعدادها خصيصا لهذا الغرض، وتم توزيعها على مجتمع الدراسة المتمثل في المديرين والمديرين الفرعيين والمحاسبين وأعضاء مجلس الإدارة والمراجعين الداخليين وفئات أخرى. وبعد تحليل البيانات واختبار الفرضيات تم التوصل إلى مجموعة من النتائج من أهمها أن تطبيق مبادئ حوكمة الشركات قد ساهم بشكل فعال في تحقيق جودة التقارير المالية. **الكلمات المفتاحية:** حوكمة الشركات، التقارير المالية، الجودة.

Résumé:

La Gouvernance d'entreprise est l'un des causes les plus importantes qui a pris toute l'attention des universitaires, des praticiens et des organisations professionnelles, les autorités officielles et civiles qui sont en relation avec les pays développés et les pays en développement, et qui la cause de la gouvernance a acquis une grande importance depuis le que les découvertes de la chaîne des entreprises de manipulations dans ses états financiers, où la plupart des autorités et organismes d'entreprise sur la base que la gouvernance mène l'intérêt de toutes les parties en relation, et l'importance sur ce sujet a commencé à croître et la gouvernance d'entreprise est devenue une conséquence logique de l'effondrement financiers dans les pays à l'Asie de l'Est au cours de la dernière décennie du 20^{ème} siècle, après y'avait une croissance de cet l'intérêt avec les fiascos et les scandales américaines et internationales, aussi que cette étude visait à déterminer l'importance de l'application des principes de gouvernance d'entreprises correctement, ce qui conduits à la réalisation de l'objectif souhaité, ce qui est la qualité des informations contenues dans les rapports financiers.

Sur la lumière de la nature d'étude et les et l'objectifs qu'on vise à atteindre, on a utilisé l'approche descriptive et analytique, basant sur la méthode du questionnaire, qui a été spécialement préparé à cet effet, et distribué à la population étudiée représentée par des gestionnaires, des sous-directeurs, des comptables, des membres du conseil d'administration, des vérificateurs, internes et d'autres catégories .

Et après l'analyse des données et le teste des hypothèses, un certain nombre de résultats ont été atteints, le plus important étant que l'application des principes de gouvernance d'entreprises a contribué efficacement a la qualité des rapport financiers.

Mots-clés: Gouvernance d'entreprise, Rapports financiers, Qualité

فهرس المحتويات

شكر وعرفان

ملخص البحث:

I	فهرس المحتويات
III	فهرس الجداول
IV	فهرس الأشكال
	المقدمة: خطأ! الإشارة المرجعية غير معروفة.

الفصل الأول: الإطار النظري لحوكمة الشركات والتقارير المالية

13	تمهيد:
14	المبحث الأول: ماهية حوكمة الشركات
14	المطلب الأول: نشأة وتطور مفهوم حوكمة الشركات
18	المطلب الثاني: أهمية وأهداف حوكمة الشركات
20	المطلب الثالث: مبادئ و محددات وآليات حوكمة الشركات
31	المطلب الرابع: أبعاد الحوكمة والمشاكل التي تعيق تطبيقها.
34	المبحث الثاني: التقارير المالية
34	المطلب الأول: تعريف حول التقارير المالية
36	المطلب الثاني: أهمية وأهداف التقارير المالية
39	المطلب الثالث: مستخدمو التقارير المالية
41	المطلب الرابع: أنواع التقارير المالية:
44	خلاصة الفصل:

الفصل الثاني: دور تطبيق مبادئ حوكمة الشركات في تحقيق جودة التقارير المالية

46	تمهيد:
47	المبحث الأول: جودة التقارير المالية
47	المطلب الأول: مفهوم جودة التقارير المالية:
48	المطلب الثاني: جودة المعلومات المحاسبية:
51	المطلب الثالث: معايير جودة التقارير المالية والعوامل المؤثرة عليها:
53	المطلب الرابع: الإفصاح المحاسبي:

57	المبحث الثاني: أثر مبادئ حوكمة الشركات على جودة التقارير المالية
57	المطلب الأول: الإفصاح والشفافية
60	المطلب الثاني: تشكيل لجان التدقيق
62	المطلب الثالث: تشكيل مجلس الإدارة
63	المطلب الرابع: تشكيل إدارة المخاطر
65	خلاصة الفصل:

الفصل الثالث: الدراسة الميدانية

67	تمهيد:
68	المبحث الأول: الإطار المنهجي للدراسة
68	المطلب الأول: بيانات الدراسة
68	المطلب الثاني: قائمة الاستبيان
70	المطلب الثالث: مجتمع الدراسة وحدوده
72	المبحث الثاني: تحليل نتائج الدراسة
72	المطلب الأول: الخصائص العامة للعينة
76	المطلب الثاني: اختبار ثبات وصدق العينة والتحليل الإحصائي الوصفي للاستبيان
88	خلاصة الفصل:
90	خاتمة:
94	قائمة المصادر والمراجع

الملاحق

فهرس الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	الرقم
40	مستخدمي المعلومات المحاسبية و اهتماماتهم و قراراتهم	01
70	مقياس ليكارت الخماسي	02
70	محاوور المجموعة الثانية وعدد فقرات كل محور.	03
71	الاحصائية الخاصة باستمارات الاستبيان	04
73	توزيع عينة الدراسة حسب الفئة العمرية.	05
74	توزيع عينة الدراسة من ناحية المؤهل العلمي	06
75	توزيع عينة الدراسة حسب الخبرة المهنية.	07
76	توزيع عينة الدراسة حسب المهنة.	08
77	توزيع معامل ألفا كرونباخ ومعامل الصدق.	09
79	مقياس تحديد الأهمية للوسط الحسابي.	10
80	نتائج آراء عينة الدراسة حول الإطار المفاهيمي للحكومة.	11
83	نتائج آراء عينة الدراسة حول جودة التقارير المالية	12
85	يوضح اختبار " T " للعينة البسيطة المتعلقة الإطار المفاهيمي للحكومة	13
87	يوضح اختبار " T " للعينة جودة التقارير المالية.	14
88	يوضح معامل الارتباط بين المحور الاول والمحور الثاني	15

فهرس الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
01	أهداف الحوكمة	20
02	مبادئ حوكمة الشركات	25
03	المحددات الأساسية لحوكمة الشركات	28
04	أهمية التقارير المالية - بيع حقوق الملكية	36
05	الخصائص النوعية للمعلومة المحاسبية	50
06	واجبات مدققي و مراجعي الحسابات في ظل الحوكمة	61
07	الاحصائية الخاصة باستثمارات الاستبيان	72
08	تمثيل عينة الدراسة حسب الفئة العمرية.	73
09	يمثل عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي.	74
10	يمثل عينة الدراسة حسب الخبرة المهنية	75
11	يمثل عينة الدراسة حسب المهنة	76
12	توزيع معامل ثبات ألفا كرونباخ	78
13	توزيع معامل الصدق	78

مقدمة

لقد أضحى موضوع حوكمة الشركات من المواضيع الهامة مؤخرًا، على مستوى كافة الشركات والمنظمات وهذا بعد العديد من الأحداث والأزمات التي شهدتها الكثير من الشركات، خاصة في الدول المتقدمة، من ذلك الإنهيارات المالية التي حدثت في عدد من دول شرق آسيا وأمريكا اللاتينية سنة 1997، وأزمة شركة أنرون التي كانت تعمل بمجال الغاز والكهرباء بالو.م.أ وكذا أزمة شركة وورلد كوم الأمريكية للاتصالات عام 2002، وأزمة الرهون العقارية في 2008، حيث ترجع جل هذه الانهيارات والأزمات إلى انتشار الفساد الإداري والمالي، بالإضافة إلى عدم الالتزام بالمبادئ المحاسبية وعدم الكشف عن الأوضاع الحقيقية المالية لهذه الشركات، وقد نجم عن ذلك عدة آثار سلبية أهمها فقد الثقة في المعلومات التي تحتويها التقارير المالية وبالتالي فقدت أهم ميزة ألا وهي الجودة.

ونظرا لكل هذه الأحداث تزايد الاهتمام بمفهوم حوكمة الشركات كنظام هيكلي وبرنامج إجرائي لإحكام الرقابة على الإدارة ومنعها من استعمال سلطاتها ومنها وحشها على حماية حقوق المساهمين وأصحاب المصالح وتحسين آدائها وممارساتها المحاسبية، وتوفير الشفافية وإعادة الثقة لتعزيز مصداقية المعلومات المحاسبية الواردة بالتقارير المالية، وهنا يبرز لنا أهمية الحوكمة ومبادئها.

1- الإشكالية الرئيسية:

من خلال ما تقدم يمكننا أن نطرح التساؤل التالي:

إلى أي مدى يمكن أن يساهم تطبيق مبادئ الحوكمة في تحقيق جود التقارير المالية؟

2- الأسئلة الفرعية: للإجابة على الإشكالية بشيء من الدقة والموضوعية استعنا بالأسئلة الفرعية التالية:

— ما المقصود بحوكمة الشركات؟

— ما العلاقة التي تربط حوكمة الشركات بجودة التقارير المالية؟

— كيف تساهم مبادئ حوكمة الشركات في تعزيز موثوقية التقارير المالية؟

3- الفرضيات : في ضوء ما تم طرحه من تساؤلات حول موضوع البحث وأملا في تحقيق أهدافه، يمكن تحديد

مجموعة من الفرضيات التي يمكن الارتكاز عليها وهي على النحو التالي:

— الحوكمة هي مجموعة من المبادئ والإجراءات التي تعمل على حماية حقوق الأطراف ذات العلاقة وتحقيق الجودة والتميز في الأداء من خلال الاستغلال الأمثل للموارد

— هناك علاقة وثيقة بين حوكمة الشركات وجودة التقارير المالية .

— تعمل مبادئ حوكمة الشركات على تعزيز مصداقية التقارير المالية من خلال الآليات المختلفة للحوكمة.

4- مبررات اختيار الموضوع:

- ملاءمة الموضوع لمجال تخصصنا.
- الرغبة الذاتية في البحث في هذا الموضوع .
- أهمية الموضوع وأثره على الساحة الاقتصادية.

5- أهمية الموضوع:

تتجلى أهميته في النقاط التالية:

- توضيح أهمية حوكمة الشركات كإطار تنظيمي لضمان مصالح وحقوق الأطراف ذات العلاقة.
- إبراز إيجابيات تطبيق مبادئ حوكمة الشركات في ضمان نزاهة التقارير المالية والحد من الاستخدام السلبي لها الأمر الذي يؤدي إلى تحسين الأداء ودعم الثقة .

6- أهداف الموضوع:

تتلور في النقاط التالية:

- الوقوف على الجوانب الفكرية لحوكمة الشركات وإلقاء الضوء على مبادئها الأساسية.
- التعريف بالتقارير المالية ومعنى الجودة في التقارير المالية.
- تقييم أثر تطبيق مبادئ حوكمة الشركات في تعزيز الثقة وزيادة المصداقية في التقارير المالية.

7- الإطار الزمني والمكاني :

تشمل حدود الدراسة وقتها ومكانها ومجالها التطبيقي لذلك فإن إجراء هذه الدراسة تم ابتداء من السداسي الثاني للموسم الجامعي 2017/2018، وتقتصر هذه الدراسة على عينة من المؤسسات من كلا القطاعين الخاص والعام بولاية الوادي.

8- المنهج والأدوات المستخدمة

لتحقيق أهداف الدراسة وللوصول لبيان العلاقة بين مبادئ حوكمة الشركات وجودة التقارير المالية استخدمنا :

- المنهج الإستقرائي : وذلك بهدف استقراء الكتابات والدراسات السابقة وكيفية الاستفادة منها في معالجة مشكلة الدراسة؛
- المنهج الوصفي التحليلي: وذلك لوصف وتفسير وتحليل نتائج الدراسة الميدانية لاختبار فروض البحث والتحقق من نتائج الاختبار.

9- صعوبات البحث: خلال دراستنا للموضوع صادفتنا مجموعة من الصعوبات من بينها:

- قلة المراجع التي تتناول التقارير المالية وجودتها خاصة منها الكتب .
- صعوبة توزيع وجمع الاستبانة:

10- الدراسات السابقة:

- دراسة علي عبد الجابر الحاج علي اسماعيل، 2010، بعنوان: العلاقة بين مستوى التطبيق الفعلي للحاكمة المؤسسية وجودة التقارير المالية للشركات المساهمة العامة الأردنية في القطاعين المصرفي والصناعي.

هدفت هذه الدراسة إلى اختبار مدى وجود علاقة بين مستوى التطبيق الفعلي للحاكمة المؤسسية وجودة التقارير المالية، وقد تم الاعتماد على القياس الكمي لمتغيرات الدراسة، ولتحقيق هذه الأهداف تم اختبار بيانات 30 شركة من الشركات المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية في القطاعين المصرفي والصناعي خلال الفترة (2006-2008). وخلصت إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين نسبة الأعضاء المستقلين غير التنفيذيين في مجلس الإدارة وعدد مرات اجتماع مجلس الإدارة وعدد مرات اجتماع لجنة التدقيق وبين جودة التقارير المالية.

- دراسة رياض زلاسي، 2011-2012، بعنوان: إسهامات حوكمة المؤسسات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية سنة.

هدفت هذه الدراسة إلى اختبار مدى مساهمة حوكمة المؤسسات في الوصول إلى معلومات محاسبية ذات جودة عالية، وقد خلصت هذه الدراسة إلى أن أهمية حوكمة الشركات تكمن في زيادة مصداقية مخرجات النظام المحاسبي خاصة في ظل تبني الجزائر نظام محاسبي مالي الذي يهدف إلى زيادة جودة وشفافية المعلومات المحاسبية المالية.

- دراسة ماجد أبو حمام، 2009 بعنوان: أثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية.

هدفت الدراسة إلى تحليل أثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية، حيث أجرى الباحث دراسة ميدانية على الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية، وقد خلصت الدراسة إلى أن تطبيق قواعد الحوكمة قد ساهم بشكل كبير في تعزيز دور الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية.

- دراسة قاضي فاطمة الزهراء، 2013، أثر تطبيق مبادئ حوكمة الشركات على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية.

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز تطبيق مبادئ الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية، وقد خلصت الدراسة إلى أن الإفصاح على المعلومات المحاسبية والمالية يعتبر من أهم مرتكزات تطبيق حوكمة الشركات. - دراسة زيدي البشير، 2016-2017، بعنوان: دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة التقارير المالية وتحسين الأداء المالي.

هدفت هذه الدراسة إلى الوقوف على أهمية تطبيق مبادئ حوكمة الشركات بشكل سليم والذي سيؤدي إلى تحقيق الغرض المطلوب منها وهو جودة المعلومات المحتواة في التقارير المالية وتحسين الأداء المالي، وقد خلصت

هذه الدراسة إلى أن هناك تأثير مهم لحوكمة الشركات على جودة التقارير المالية وعلى القرارات التي يتخذها مستخدمي التقارير المالية، وأن الأداء السلبي يؤدي إلى الفشل المالي.

11-محتويات البحث:

لضمان الاحاطة التامة بجوانب الموضوع وللإجابة على إشكالية الدراسة وكذا الأسئلة الفرعية المطروحة قمنا بتقسيم البحث إلى ثلاث فصول وهي كالتالي:

الفصل الأول : الإطار الفكري والنظري لحوكمة الشركات

سنتطرق في المبحث الأول للجوانب الفكرية لحوكمة الشركات التي مست كل من المفهوم والأهمية والخصائص والمحددات كما تم إبراز المبادئ الأساسية التي تركز عليها حوكمة الشركات وآلياتها ، أما المبحث الثاني فسنناول التعريفات العامة للتقارير المالية وأهميتها و أهدافها بالإضافة إلى مستخدمي التقارير المالية وأنواعها.

الفصل الثاني: دور تطبيق مبادئ الحوكمة في تحقيق جودة التقارير المالية

يضم هذا الفصل مبحثين، حيث سنتعرض في المبحث الأول إلى التعرف على مفهوم جودة التقارير المالية كما سنتعرض إلى مفهوم جودة المعلومة المحاسبية والمعايير والعوامل المؤثرة علي التقارير المالية بالإضافة إلى الإفصاح المحاسبي.

أما المبحث الثاني فسننتطرق إلى التعرف على أثر تطبيق مبادئ حوكمة الشركات في تحقيق جودة التقارير المالية.

الفصل الثالث: سنعالج من خلال هذه الدراسة استمارة الإستبانة الموزعة على المؤسسات من كلا القطاعين العام والخاص.

الفصل الأول:

الإطار النظري لحوكمة الشركات والتقارير المالية

تمهيد:

لقد ازداد الاهتمام بموضوع حوكمة الشركات ، وأصبح يحظى بأهمية كبيرة على المستوى المحلي والعالمي وهذا في العديد من الاقتصاديات المتقدمة والناشئة خاصة في ظل التحول إلى النظام الاقتصادي الرأسمالي، وكذلك في أعقاب الانهيارات الاقتصادية وسلسلة الأزمات المالية التي حدثت في الكثير من الشركات، جعل الشركات تتعامل مع عدة أطراف مختلفة وهيئات لها مصالح بشكل مباشر أو غير مباشر بالشركة مما أوجب عليها الالتزام بمبادئ الحوكمة وتبني معايير الإبلاغ المالي من خلال إعداد التقارير المالية لإفادة المتعاملين بكل التطورات داخل الشركة وكل النشاطات التي تقوم بها .

المبحث الأول: ماهية حوكمة الشركات

المطلب الأول: نشأة وتطور مفهوم حوكمة الشركات

لقد تزايد الاهتمام بمفهوم حوكمة الشركات وقد تعددت وجهات حول إعطاء مفهوم دقيق لها، وهذا ما سنتناوله فيما يلي :

الفرع الأول: مفهوم حوكمة الشركات

برزت في الآونة الأخيرة بعض المصطلحات المرتبطة بعالم الاقتصاد مثل العولمة GLOBALIZATION الخخصصة PRIVATIZATION، وعلى غرار هذه المصطلحات ظهر مصطلح CORPORATE GOVERNANCE حوكمة المؤسسات الذي تعددت معاني الترجمة له وكذا تعاريفه مما دفع بعض الدول مثل فرنسا وألمانيا إلى استعمال نفس المصطلح الإنجليزي GOVERNANCE وبذات الحروف مع الاختلاف في طريقة النطق :¹

وفي الأخير أجمع على أن مصطلح GOVERNANCE مستخرج من الفعل GOVERN الذي يعني حكم، سيطر، أو مارس السلطة²

وقد انتشر مفهوم حوكمة الشركات بشكل واضح على المستوى العالمي إلا أنه لم يتم الإتفاق على مفهوم محدد له ومن بين التعاريف التي أعطيت له نذكر:

- تعريف منظمة التعاون الاقتصادي للتنمية : "هي ذك النظام الذي يتم من خلاله توجيه وإدارة مؤسسات الأعمال ، ويحدد هيكل الحوكمة، الحقوق والمسؤوليات بين مختلف الأطراف ذات الصلة بشؤون المؤسسة، كذلك يحدد الهيكل الذي يتم من خلاله وضع أهداف المؤسسة ووسائل تحقيقها ووسائل الرقابة عليها."³

- في حين عرفها (Wolfennohn): حوكمة الشركات بأنها ذلك "النظام الذي يدور حول تحقيق العدالة والشفافية ومحاسبة المسؤولية".⁴

- كما تعرف حوكمة الشركات بأنها : "مجموعة من القواعد يتم بموجبها إدارة المؤسسة والرقابة عليها وفق هيكل يتضمن توزيع الحقوق والواجبات".⁵

¹ - محسن أحمد الخضير ، حوكمة الشركات، مجموعة النيل العربية، القاهرة، مصر، 2005، ص: 30 .

² - صلاح الدين محمد الأمين الإمام، دور حوكمة الشركات في عمليات تقييم الإستثمار، دراسة تحليلية ، ورقة إلى المؤتمر العلمي الأول للنزاهة، بدون سنة نشر، ص: 20.

³ - عبد القادر بريش، قواعد تطبيق مبادئ الحوكمة في المنظومة المصرفية مع الإشارة إلى حالة الجزائر، مجلة الإصلاحات الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي، العدد الأول، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر، 2006، ص: 3 .

⁴ - علاء فرحان طالب، إيمان شيجان المشهداني ، الحوكمة المؤسسية والأداء المالي الاستراتيجي للمصارف، الطبعة الأولى دار الصفاء، عمان، 2001، ص:

⁵ - حسين القاضي، حوكمة الشركات في ظل الأسواق المالية في سوريا (دراسة مقارنة مع بعض الدول العربية، بحث مقدم لمؤتمر الخدمات المالية الإسلامية الثاني، 2008، ص: 32.

من خلال التعاريف السابقة يتضح لنا معان أساسية لمفهوم حوكمة الشركات وهي:

- مجموعة من الأنظمة الخاصة بالرقابة على أداء الشركة
 - تنظيم العلاقة بين مجلس الإدارة والمديرين والمساهمين وأصحاب المصالح
 - مجموعة من القواعد يتم بموجبها إدارة المؤسسة والرقابة عليها وفق هيكل يتضمن الحقوق والواجبات.¹
- عرفها Gérard Charreaux على أنها مجموع الميكانيزمات التنظيمية التي تملك قوة التأثير على الحدود التي يستعملها المسؤولون على اتخاذ القرارات في المؤسسة، وذلك للحد من السلطة التقديرية لهم.²

الفرع الثاني: نشأة حوكمة الشركات

تعود جذور فكرة الحوكمة إلى المفكرين القدامى وعلى رأسهم دافيد هيوم ، وجون جاك روسو حيث طرحوا أفكارا توحى بأن الاستقرار والحرية والديمقراطية لا تتحقق إلا بوجود رضا الفرد عن الحاكم واحترام الإدارة العامة والإحتكام إلى العقل الرشيد.³

وبالتالي فإن المبادئ الأساسية تعود إلى عدة قرون مضت، في حين يشير البعض إلى أن مصطلح الحوكمة ظهر في بداية السبعينات، حيث قادت التحقيقات في فضائح Water gate إلى ظهور قانون الحد من ممارسات الرشوة والفساد لعام 1977 والذي تضمن فقرات محددة حول ضرورة وضع ومراجعة أنظمة للرقابة الداخلية والحفاظ عليها.

كما شهد العقد الأخير من القرن الماضي البدايات الحقيقية للحديث عن الحوكمة، وذلك بعد تفجر الكثير من القضايا التي ظهرت فيها التجاوزات الإدارية والمالية، كشفت هذه الأزمات والانهيئات عن أنماط من الفساد المالي والإداري جعل الحديث عن الحوكمة يحظى بأهمية خاصة، ومن القضايا الكبرى التي طفت على السطح في تلك الفترة وشكلت بدايات وإرهاصات الحوكمة في مفهومها الحالي وما عرف في حينه بأزمة بنك التجارة والاعتماد الدولي، حيث شكل انهيار هذا البنك صدمة عنيفة للأوساط المالية و المصرفية بما مثله هذا الانهيار من أزمة ثقة ومصدقية كانت تعصف بذلك البنك.⁴

¹ - حسين القاضي، مرجع سبق ذكره، ص: 53

² - Eustache Ebondo, wa mandzila, **la gouvernance de l'entreprise une approche par l'audit et contrôle interne**, paris, harmattan, 2005, p:14.

³ - عبد القادر سليمان، الأسس العقلية للسياسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007، ص: 26

⁴ - عبد المجيد الصلاحي، الحوكمة في المؤسسات المالية الإسلامية، ورقة مقدمة لمؤتمر الخدمات المالية الإسلامي الثاني، طرابلس، ليبيا، 2010، ص: 8

الفرع الثالث: خصائص حوكمة الشركات

أكد الباحثون في مجال الحوكمة وتطبيقاتها المعاصرة أن نموذج حوكمة المؤسسات الناجح يتطلب الخصائص التالية:¹

- مجلس إدارة يتمتع بالقوة والفعالية في صناعة وتوجيه القرارات ويؤدي مسؤولياته بأمانة .
- رئيس تنفيذي مؤهل يتم اختياره من طرف مجلس الإدارة تفوض له السلطات والصلاحيات لإدارة أعمال الشركة .
- القرارات التي يتم اتخاذها من قبل الرئيس التنفيذي يجب تنفيذها في إطار من التشاور والموافقة من مجلس الإدارة
- نموذج عمل جيد يتم اختياره من قبل الرئيس التنفيذي وفريق الإدارة مع الاستعانة باقتراحات مجلس الإدارة وموافقته .
- توفير محيط ملائم يتسم بالإفصاح والشفافية حول أداء الشركة ووضعها المالي لجمهور المساهمين والمجتمع المالي .
- من الضروري توفر مجموعة من الخصائص لتفعيل حوكمة المؤسسات، والتي تمثل سمات لحوكمة المؤسسات وتساعد على تحقيق أهدافها ومزاياها وتكامل الجوانب الفكرية الخاصة بها، حيث تتصف حوكمة المؤسسات بعدة خصائص نذكر منها ما يلي:²

1- الإنضباط : وهو إتباع السلوك الأخلاقي المناسب والصحيح، وهذا الانضباط يتحقق من خلال: بيانات واضحة للجمهور .

- وجود الحافز لدى الإدارة اتجاء تحقيق سعر أعلى للسهم .
 - الالتزام بالأعمال الرئيسية المحددة بوضوح .
 - التقدير السليم لحقوق الملكية .
- 2- الشفافية:** وهي تقدم صورة حقيقية لكل ما يحدث، كما تعني العلنية في مناقشة الموضوعات، وحرية تداول المعلومات، كما تتحقق هذه الشفافية من خلال:
- الإفصاح عن الأهداف المالية بدقة .
 - نشر التقرير السنوي في موعده.
 - الحفاظ على المعلومات وعدم تسريبها قبل الإعلان عنها.

¹ - كمال بو عظم، زايددي عبد السلام، حوكمة الشركات ودورها في التقليل من عمليات التضليل في الأسواق المالية والحد من وقوع الأزمات "الحوكمة وأخلاقيات الأعمال في المؤسسات"، جامعة عنابة، الجزائر، 18-19 نوفمبر 2009، ص: 6، نقلا عن الموقع الإلكتروني: <http://ie.fpedia.com/arab> (المطلع عليه تاريخ 2018/01/31) .

² - طارق عبد العال، حوكمة الشركات المفاهيم - المبادئ - التجارب - التطبيقات، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2005، ص: 23 .

- الإفصاح العادل عن النتائج الختامية.

- تطبيق معايير المحاسبة الدولية .

- تحديث المعلومات على شبكة الانترنت .

3- المساءلة: وهي تمثل إمكانية تقييم وتقدير أعمال مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية عن طريق تقديم كشف حساب عن تصرف ما، وتشمل المساءلة جانبين هما التقييم ثم الثواب أو العقاب، ويعني أن يتم أولاً تقييم العمل ثم محاسبة القائمين عليه وتحقق من خلال:

- ممارسة العمل بعناية ومسؤولية والترفع عن المصالح الشخصية.

- التصرف بشكل فعال ضد الافراد الذين يتجاوزون حدودهم.

- التحقيق الفوري في حال الإساءة للإدارة العليا.

- وضع آليات تسمح بعقاب الموظفين التنفيذيين وأعضاء مجلس الإدارة .

4- المسؤولية: وهي التزام الشخص بأداء عمل أو تصرف معين له القدرة على الوفاء به في ضوء مجموعة من الاشتراطات ويجب احترام حقوق مختلف المجموعات صاحبة المصلحة في الشركة.¹

حيث تتحقق هذه المسؤولية إذا كانت هناك:²

- لجنة مراجعة ترشح المراجع الخارجي وتراقب أعماله.

- لجنة مراجعة تراجع تقارير المراجعين الداخليين وتشرف على أعمال المراجعة الداخلية.

- الاجتماعات الدورية لمجلس الإدارة.

- عدم قيام مجلس الإدارة بالإشراف بدور تنفيذي.

5- العدالة: أي يجب احترام حقوق مختلف المجموعات أصحاب المصلحة في المؤسسة، تتحقق العدالة عن طريق: المكافآت العادلة لكافة الموظفين.

- حماية حقوق المساهمين .

- وجود رئيس مجلس إدارة مستقل عن مجلس الإدارة العليا.

- وجود لجنة مراجعة يرأسها عضو مجلس إدارة مستقل .

- وجود لجنة لتحديد المكافآت يرأسها عضو إدارة مستقل .

- وجود مراجعين خارجيين غير مرتبطين بالمؤسسة.

¹ - بلايل خلف المسكارنة، أخلاقيات العمل، الطبعة الأولى، دار الميسرة، عمان، الأردن، 2009، ص: 144 .

² - طارق عبد العال حماد، مرجع سبق ذكره، ص: 23 .

6- الاستقلالية: يقصد بها ضمان عدم وجود تأثيرات على الإدارة أو الجهات الرقابية في أداء دورها.¹

المطلب الثاني: أهمية وأهداف حوكمة الشركات

الفرع الأول: أهمية حوكمة الشركات:

ترجع أهمية حوكمة الشركات إلى العمل على كفاءة استخدام الموارد و تعظيم قيمة الشركة والتدعيم التنافسي لها في الأسواق بما يمكن من جذب مصادر التمويل المحلية و العالمية للتوسع والنمو ، وأيضاً يجعلها قادرة على خلق فرص عمل جديدة ، مع الحرص على تدعيم استقرار الأسواق المالية و الأجهزة المصرفية ، مما يؤدي إلى تحقيق الكفاءة و التنمية الاقتصادية.²

ويمكن تلخيص أهمية حوكمة الشركات في النقاط التالية:

- التأكيد على حماية مسؤوليات الإدارة وتعزيز مساءلتها .
 - حماية أصول الشركة وحماية حقوق المساهمين وأصحاب المصالح وتعزيز أثرهم في مراقبة الأداء.
 - تحسين إدارة الشركة وقيمة أسهمها والقيمة الاقتصادية لها.
 - تحقيق العدالة والنزاهة والشفافية في كل تعاملات الشركة .
 - تخفيض مخاطر الفساد المالي والإداري التي تواجهها الشركة .
 - رفع مستوى الشركات في دفع عجلة التنمية والتقدم الاقتصادي
 - جذب الاستثمارات الأجنبية وتشجيع رأس المال المحلي للتوجه نحو الاستثمار في مشروعات وطنية.
 - تزيد من قدرة الشركة الوطنية على المنافسة في العالم وفتح أسواق جديدة.
 - الشفافية والدقة والوضوح فيما تصدره الشركة من قوائم مالية لزيادة ثقة المستثمرين.³
- ومن خلال هذه العناصر نرى أن أهمية حوكمة الشركات تؤثر على المجتمع و على الشركات والمستثمرين.

¹ - فلاح صليحة، دور آليات الحوكمة في تفعيل أداء شركات التأمين التكافلي، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية، العدد 11، جامعة حسيبة بن بو علي الشلف، جانفي 2014. ص: 54.

² - سيد عبد الرحمن عباس بله باسي ، دور تطبيق حوكمة الشركات في ممارسة أساليب المحاسبة الإبداعية ، مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، العدد 12 / 2012 ، ص ص: 56-57

³ - عدنان بن حيدر بن درويش، حوكمة الشركات ودور مجلس الإدارة، اتحاد المصارف العربية، 2007، ص: 22 .

أهمية حوكمة الشركات بالنسبة للمجتمع:

تشجيع الاستثمار والتنمية المستدامة ، ومحاربة الفساد ، وتشجيع التنافس ، كما تشجع على الزيادة الإنتاجية والابتكار، والعمل بكفاءة ، كما تحافظ على استقرار الأسواق المالية وتنمى أسواق المال، وتشجع القيام بعلاقات تتمتع بالشفافية بين أصحاب الأعمال والدولة.

أهمية حوكمة الشركات بالنسبة للشركة و المستثمرين:¹

العمل على تحسين أداء الشركة و التقليل من تكلفة رأس المال، و تحسين السمعة والاستراتيجية، وتبني علاقات قوية بين أصحاب المصالح ، و تحمي حقوق المستثمرين ، كما تقوم بتخفيض آثار المخاطر.

الفرع الثاني: أهداف حوكمة الشركات:

إن الهدف الاستراتيجي للحوكمة هو توفير الثقة بين الإدارة و المساهمين من خلال أدلة تثبت أن إدارة الشركات تجرى وفقا للممارسات السليمة للأعمال و بشكل يؤدي إلى تقليل إمكانيات الفساد وسوء الإدارة إلى أقل حد ممكن، وإيجاد بيئة عمل تسودها الثقة و القيم الأخلاقية الفاضلة بما يحفظ الحقوق وبما يعود على المجتمع بالخير والتقدم والحياة الطيبة التي أساسها الإيمان والعمل الصالح ومما سبق فإن حوكمة الشركات تحقق كثيرا من الأهداف من أهمها:

- تحقيق الشفافية و العدالة و حماية حقوق المساهمين في الشركة و هذا ما يتم من خلال إيجاد قواعد و أنظمة و ضوابط تهدف إلى تحقيق الشفافية و العدالة.
- إيجاد ضوابط وقواعد وهياكل إدارية تمنح حق مساءلة إدارة الشركة أمام الجمعية العامة.
- العمل على محاربة التصرفات غير المقبولة سواء كانت في الجانب المادي أو الإداري أو الأخلاقي.
- توفير فرص عمل جديدة .
- جذب الاستثمارات سواء الأجنبية أو المحلية و الحد من هروب رؤوس الأموال الوطنية للخارج.
- الشفافية في إجراءات المحاسبة والمراجعة المالية لتقليل وضبط الفساد في الشركة.
- تطوير و تحسين ومساعدة أصحاب القرار مثل المدراء ومجالس الإدارة على بماء استراتيجية متطورة تخدم الكفاءة الإدارية والمالية للشركة.
- العمل على تحفيز الأيدي العاملة في الشركة وتحسين معدلات إنتاجيتهم ، و تعميق ثقتهم بالشركة.

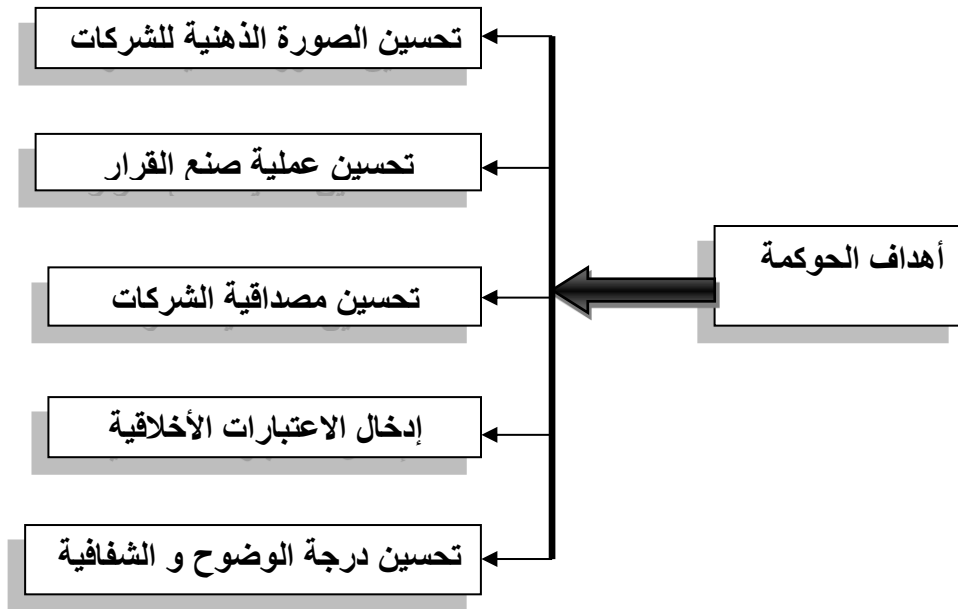
¹ - أحمد علي خضر ، حوكمة الشركات ، دار الفكر الجامعي ، الاسكندرية ، 2014 ، ص: 180.

- زيادة المعلومات والخبرات والمهارات نتيجة العمل بالحوكمة.¹

ومما سبق يتضح أن الأهداف الموضوعية تتطلب مجلس إدارة قوي لتحقيقها ومراقبة الأداء و الإشراف الدقيق واستخدام الأسلوب الناجح لممارسة السلطة لكي يحارب الفساد بكل صوره ، وتعميق ثقافة الالتزام بالمبادئ والمعايير الموضوعية وخلق أنظمة للرقابة الذاتية ضمن إطار أخلاقي نابع من العمل والشفافية وحسن استخدام موارد الشركة لما فيه مصلحة الشركة للحرص على زيادة قدرتها التنافسية ، و تعميق دور السوق المالي وجذب الاستثمارات التي بدورها تنمي المجتمع والدولة.

و يمكن توضيح أهداف الحوكمة في الشكل التالي:

شكل رقم : (01) أهداف الحوكمة



المصدر: محسن أحمد الخضيرى ، حوكمة الشركات ، الطبعة الأولى، مجموعة النيل العربية القاهرة، 2005، ص: 21.

المطلب الثالث: مبادئ و محددات وآليات حوكمة الشركات

أدى الاهتمام المتزايد بمفهوم بحوكمة الشركات من قبل العديد من المؤسسات الدولية وبورصات الأوراق المالية إلى دراسته وتحليله وإصدار مجموعة من المبادئ التي تحكم التطبيق السليم له ومنها منظمة التعاون الاقتصادي

¹ - محمد عبد الحليم عمر، حوكمة الشركات ، ورقة عمل أساسية مقدمة للحلقة الثقافية الثالثة و الثلاثون ، جامعة الأزهر مركز صالح عبد الله كامل للاقتصاد الإسلامي ، ص: 08

والتنمية (OECD)، وبنك التسويات الدولية (BIS) ممثلاً في لجنة بازل للرقابة المصرفية العالمية، ومؤسسة التمويل الدولية التابعة للبنك الدولي، وتعتبر مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الأكثر تداولاً وعملاً بها.

الفرع الأول : مبادئ حوكمة الشركات: وتتمثل في:

1- مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) :¹

قامت منظمة التعاون الاقتصادي ببناء على طلب المجلس وبالإشتراك مع عدة منظمات دولية والقطاع الخاص والحكومات الوطنية في الاجتماع الذي عقد على المستوى الوزاري من الفترة الممتدة من بوضع مجموعة من المعايير والإرشادات عن حوكمة الشركات حيث قامت المنظمة بإنشاء فريق عمل خصص بهدف وضع مبادئ تمثل وجهات نظر الدول الأعضاء

المبدأ الأول: توافر إطار فعال لحوكمة الشركات

يؤكد على عمل هيكل حوكمة الشركات على رفع مستوى شفافية وكفاءة الأسواق ويحدد تقسيم المسؤوليات بين الهيئات المختلفة المسؤولة عن الإشراف والرقابة والالتزام بتطبيق القانون وهي كالاتي :

- أن يتم تطوير هيكل الحوكمة مع مراعاة تأثيرها على الاقتصاد الكلي ونزاهة السوق والحوافز التي تقدمها للمشاركين في السوق، والترويج لشفافية وكفاءة السوق .
- إن المتطلبات القانونية والرقابية التي تؤثر على ممارسة الحوكمة ينبغي أن تتوافق مع القانون وشفافيته والالتزام بتطبيقه .

- أن تنص التشريعات بوضوح على توزيع المسؤوليات بين الهيئات المختلفة مع ضمان تحقيق مصالح الجمهور .
- أن تتمتع الهيئات الإشرافية والرقابية المسؤولة عن تنفيذ القانون بالسلطة والنزاهة وتوفير الموارد اللازمة للقيام بواجباتها بأسلوب مهني وبطريقة موضوعية .

المبدأ الثاني: حقوق المساهمين

يضمن هذا المبدأ حماية حقوق المساهمين المتضمنة :

- أ- حقوق المساهمين الأساسية التي ضمت المبادئ الآتية :
- الأساليب الآمنة لتسجيل الملكية .
- نقل وتحويل ملكية الأسهم .

¹ - علاء فرحان طالب، مرجع سبق ذكره ص ص: 35 - 39 .

- الحصول على المعلومات الخاصة بالشركة في الوقت المناسب وبصفة منتظمة .
- المشاركة والتصويت في اجتماعات الجمعية العامة للمساهمين .
- المشاركة في انتخاب أعضاء مجلس الإدارة .
- المشاركة في إرباح الشركة .
- ب- حق المساهمين في المشاركة في اتخاذ القرارات المهمة، وإعلامهم بشكل كافٍ عن القرارات المتعلقة بالمتغيرات الجوهرية في الشركة ومن بينها :
 - التعديلات في النظام الأساسي أو في بنود تأسيس الشركة أو في غيرها من الوثائق الأساسية للشركة
 - أي عمليات غير عادية يمكن أن تؤدي إلى بيع الشركة .
- ج- حق المساهمين في المشاركة بفاعلية والتصويت في اجتماعات الجمعية العامة للمساهمين، وإعلامهم بالقواعد بما في ذلك إجراءات التصويت التي تحكم اجتماعات الجمعية وهي:
 - الحصول على معلومات كافية عن مكان وتاريخ وجدول أعمال اجتماعات الجمعية العامة في الوقت المناسب .
 - إتاحة فرصة توجيه الأسئلة لمجلس الإدارة ووضع حدود معقولة عند إضافة موضوعات إلى جداول أعمال الاجتماعات العامة.
- المشاركة الفاعلة للمساهمين في القرارات الأساسية الخاصة بالحوكمة المؤسسية، مثل ترشيح وانتخاب أعضاء مجلس الإدارة والإعلان عن رؤية المساهمين بشأن سياسة مكافآت أعضاء مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين، وينبغي أن تخضع مكونات نظام الحوافز الخاص بأعضاء مجلس الإدارة والعاملين لموافقة المساهمين .
- حق المساهمين بالتصويت بالحضور شخصياً أو بالإنابة مع مراعاة المساواة فيها.
- د- وجوب الإفصاح عن هيكل رأس المال والترتيبات التي تمكن بعض المساهمين من ممارسة درجة من الرقابة تؤثر على سياسة الشركة بما يتناسب مع نسبة مساهمتهم .
- و- الكفاءة والشفافية في قيام السوق بوظائفه في الرقابة في الشركات:
- القواعد والجراءات التي تغطي عملية الاستحواذ والصفقات غير العادية إذ ينبغي أن تكون عملية الاندماج وبيع موجودات الشركة واضحة وأسعارها تتصف بالشفافية والعدالة بحيث يتسنى للمستثمرين فهم حقوقهم والتعرف على المسارات المتاحة لهم بحسب فئاتهم المختلفة.

- عدم إستخدام وسائل مضادة لعمليات الاستحواذ بغرض حماية الادارة من المساءلة.
- ه- ينبغي ان يأخذ المساهمون بما في ذلك المستثمر المؤسسي في الحسبان التكاليف والمنافع المقترنة بممارستهم لحقوقهم في التصويت التي تركز على:
- على المستثمر المؤسسي أن يفصح عن جميع السياسات المتعلقة بالحوكمة المؤسسية والتصويت فيما يخص استثماراته، بما في ذلك الإجراءات الخاصة باستخدام حقوقه في التصويت .
- على المؤسس الذي يعمل في المجالات المالية أو الائتمانية أن يفصح عن اسلوبه في التعامل مع تضارب المصالح الذي قد يؤثر على ممارسة الحقوق الرئيسة للملكية الخاصة باستثماراته.
- ي- أن تتوافر الفرصة لتبادل الاستثمارات في الموضوعات المتعلقة بحقوق ملكيتهم المنصوص عليها بالمبادئ التي تناول الاستثناءات لمنع سوء الاستغلال لجميع المساهمين بما في ذلك المؤسسون.

المبدأ الثالث: المعاملة المتساوية للمساهمين :

- تتضمن قواعد الحوكمة المؤسسية المساواة في معاملة المساهمين ، كما ينبغي أن تتاح لكافة المساهمين فرصة الحصول على تعويض فعلي في حالة انتهاك حقوقهم وشدد هذا المبدأ على ما يلي:
- توفير حقوق التصويت المتساوية للمساهمين داخل كل فئة، ولهم الحق في الحصول على معلومات عن حقوق التصويت المرتبطة بكافة فئات الأسهم قبل شراء الأسهم.
 - أن تخضع التغيرات في حقوق التصويت التي تؤثر سلبا على بعض فئات المساهمين لموافقتهم.
 - أن يتم التصويت بواسطة الأمانة أو المفوضين بطريقة متفق عليها مع أصحاب الأسهم .
 - أن تسمح الاجراءات المتبعة لعقد اجتماعات الجمعية العامة للمساهمين بالمعاملة المتساوية لكل المساهمين، وعلى الشركة تجنب الصعوبات وارتفاع تكاليف التصويت .
 - منع تداول الاسهم بصورة لا تتسم بالافصاح والشفافية ويحظر الاتجار أو الاطلاع لحساب المطلعين.
 - على أعضاء مجلس الادارة والمديرين التنفيذيين الافصاح عن وجود أية مصالح خاصة بهم قد تتصل بعمليات أو بمسائل تمس الشركة.

المبدأ الرابع: دور أصحاب المصلحة:

- ينبغي الإقرار بحقوق أصحاب المصالح كما هي محددة في القانون من طرف الاطار الخاص بالقواعد المنظمة للحوكمة المؤسسية وتضمن ما يلي:

- أن يشدد اطار القواعد المنظمة لحوكمة الشركات على ضرورة احترام حقوق أصحاب المصالح التي يحميها القانون.
- إتاحة الفرصة لأصحاب المصالح للحصول على تعويض مناسب عن انتهاك حقوقهم.
- أن يسمح اطار الحوكمة المؤسسية بوجود آليات لمشاركة أصحاب المصالح وان تكفل تلك الآليات بدورها تحسين مستويات الاداء.
- توفير المعلومات لأصحاب المصالح وفرص النفاذ لها بأسلوب دوري وفي التوقيت المناسب .
- السماح لأصحاب المصالح بما فيهم العاملين من الأفراد والجهات التي تمثلهم الاتصال بحرية بمجلس الادارة للتعبير عن مخاوفهم اتجاه التصرفات غير القانونية والمنافية لأخلاقيات المهنة، بما لا يؤدي الى المساس بحقوقهم .
- أن يزود إطار القواعد المنظمة للحوكمة المؤسسية بميكمل فاعل كفء للحماية من الإغسار والتطبيق الفاعل لحقوق الدائنين.

المبدأ الخامس: الإفصاح والشفافية :

تؤكد قواعد حوكمة الشركات على أن الإفصاح الدقيق الذي يتم في فب الوقت المناسب يجب أن يشمل كافة الأحداث الجوهرية المتعلقة بالشركة بما في ذلك الوضع المالي ومؤشرات الأداء ونسب الملكية وإدارة الشركة وأيضاً الإفصاح عن خبرة أعضاء المجلس ومكافآتهم ويجب على الشركات القيام بالإفصاح عن المعايير المحاسبية والمالية التي تتبعها الشركة في تقييم الأداء مع مراعاة وجوب أن تتوفر قنوات نشر المعلومات بطريقة عادلة للوصول للمعلومات التي تهم كافة المستثمرين في الوقت المناسب.

ينبغي أن يتضمن الإفصاح على عدة معلومات من بينها:

- الإفصاح عن النتائج المالية ونتائج عمليات الشركة
- الإفصاح عن الملكيات الكبرى للأسهم وحقوق التصويت
- كما يجب الإفصاح على هياكل وسياسيا الحوكمة والعمليات التي يتم تنفيذها
- يجب إعداد المعلومات والإفصاح عنها طبقاً للمستويات النوعية المرتفعة للمحاسبة
- يجب القيام بمراجعة خارجية سنوية مستقلة بواسطة مراجع خارجي مستقل وكفء
- ينبغي على المراجعين الخارجيين أن يكونوا قابلين للمساءلة والمحاسبة أمام المساهمين
- ينبغي على قنوات بث المعلومات أن توفر فرصة متساوية وفي التوقيت المناسب مع كافة التكاليف لمستخدمي المعلومات ذات الصلة.

- ينبغي استكمال إطار حوكمة الشركات بمنهج فعال يتناول ويشجع على تقديم التحليلات والمشورة عن طريق المحللين ووكالات التقييم وغيرهم

المبدأ السادس: مسؤوليات مجلس الإدارة

يجب أن يتيح إطار الحوكمة الخطوط الإرشادية لتوجيه الشركات ، كما يجب أن يكفل المتابعة الفعالة للإدارة التنفيذية من قبل مجلس الإدارة وأن تضمن مساءلة مجلس الإدارة من قبل الشركة والمساهمين

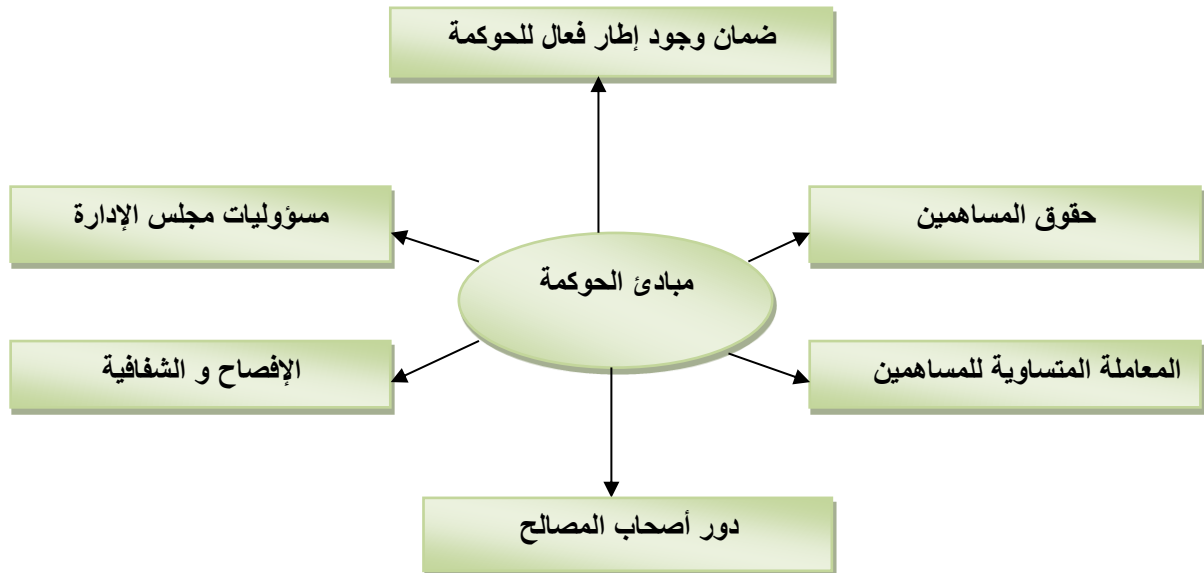
- يجب أن يعمل أعضاء مجلس الإدارة على توافر كامل المعلومات ، وكذا على أساس النوايا الحسنة وسلامة القواعد المطبقة.

- حينما ينتج عن قرارات مجلس الإدارة تأثيرات متباينة على مختلف فئات المساهمين فإن المجلس يجب أن يعمل على تحقيق المعاملة المتكافئة لجميع المساهمين

- يجب أن يضمن مجلس الإدارة التوافق مع القوانين السارية وأن يأخذ في الاعتبار اهتمامات كافة أصحاب المصالح.

والشكل التالي يوضح مبادئ حوكمة الشركات

الشكل رقم : (02) مبادئ حوكمة الشركات



المصدر : من إعداد الطالبات.

2- مبادئ لجنة بازل للرقابة المصرفية العالمية

وضعت لجنة بازل للرقابة المصرفية العالمية في عام 1999 إرشادات خاصة بالحوكمة في المؤسسات المصرفية والمالية وهي تركز على النقاط التالية:¹

- وضع موثيق شرف بين المؤسسات لتحقيق وتطبيق التصرفات الجيدة والسليمة بين هذه المؤسسات
- وضع استراتيجية للشركة معدة جيدا والتي بموجبها يمكن قياس نجاحها وبمساهمة الأفراد في ذلك .
- التوزيع السليم للمسؤوليات ومراكز اتخاذ القرار متضمنا تسلسلا موافقات المطلوبة من الأفراد للمجلس.
- وضع صيغة وآلية للتعاون بين مجلس الإدارة ومدققي الحسابات والإدارة العليا.
- إيجاد نظام ضبط داخلي قوي يتضمن مهام التدقيق الداخلي والخارجي وإدارة مستقلة مع تناسب السلطات
- إيجاد نوع من المراقبة لمراكز المخاطر خاصة في المواقع التي يتصاعد فيها تضارب المصالح.
- تطبيق العدالة والمساواة عند توزيع الحوافز المادية والإدارية ل إدارة العليا التي تحقق العمل بطريقة سليمة، وكذلك المديرين أو الموظفين سواء كانت الحوافز في كل تعويضات أو ترقيات أو عناصر أخرى.
- ضمان توفير وتدقيق المعلومات داخليا وخارجيا بشكل مناسب.

3-مبادئ مؤسسة التمويل الدولية:

- وضعت مؤسسة التمويل الدولية التابعة للبنك الدولي للتمويل في سنة 2003 مجموعة من القواعد والأسس والمعايير المالية والإدارية هدفها دعم الحوكمة داخل المؤسسات وأهم هذه الأسس هي:²
- يجب أن تكون الممارسات جيدة ومقبولة.
 - إيجاد خطوات إضافية تضمن الحكم الجيد الجديد.
 - إسهامات أساسية لتطوير وتحسين الحكم الجيد محليا.
 - القيادة الجيدة.

¹ - دادن عبد الغني، سعيدة تلي، فعالية الحوكمة ودورها في الحد من الفساد المالي والإداري، الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، جامعة بسكرة، يومي 6_7 ماي 2012، ص: 4 .

² - بروش زين الدين، دهمي جابر، دور آليات الحوكمة في الحد من الفساد المالي والإداري، الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، جامعة بسكرة، يومي 6_7 ماي 2012، ص: 4 .

الفرع الثاني: محددات حوكمة الشركات:

تعمل محددات حوكمة الشركات على زيادة الثقة في الاقتصاديات الوطنية و تفعيل وتعميق دور الأسواق المالية في تعبئة المدخرات من جهة ورفع معدلات عوائد الاستثمار من جهة أخرى، إضافة إلى حماية حقوق صغار المستثمرين وتشجيع القطاع الخاص على النمو ورفع قدرته التنافسية، ولعل المحددات الأساسية لحوكمة الشركات تتمثل في:

1- المحددات الداخلية:¹

وتشير إلى القواعد والأسس التي تحدد كيفية اتخاذ القرارات وتوزيع السلطات داخل الشركة بين الجمعية العامة ومجلس الإدارة والمدراء التنفيذيين ، والتي يؤدي توافرها و تطبيقها إلى التقليل من التعارض بين مصالح هذه الأطراف الثلاثة، وتكون داخل الشركات نفسها وتشمل ما يلي:

- آلية توزيع السلطات داخل الشركة.

- الآليات والقواعد والأسس المنظمة لكيفية اتخاذ القرارات الأساسية في الشركة.

- العلاقة الهيكلية بين الجمعية العامة للشركة و مجلس إدارتها والمدراء التنفيذيين ، ووضع الآلية المناسبة لهذه العلاقة مما يخفف من التعارض بين مصالح هذه الأطراف الثلاثة وصولاً لتكامل هذه المصالح.

2- المحددات الخارجية:²

وتشير إلى المناخ العام للاستثمار في الدولة والذي يشمل العناصر التالية:

- القوانين العامة المنظمة للنشاط الاقتصادي .

- المناخ العام للاستثمار في الدولة.

- كفاءة القطاع المالي من البنوك وشركات التأمين والأسواق المالية ذات الأثر على التمويل.

- مستوى التنافس في الأسواق وعناصر الإنتاج والسلع والخدمات اللازمة للشركات لممارسة نشاطها الإنتاجي.

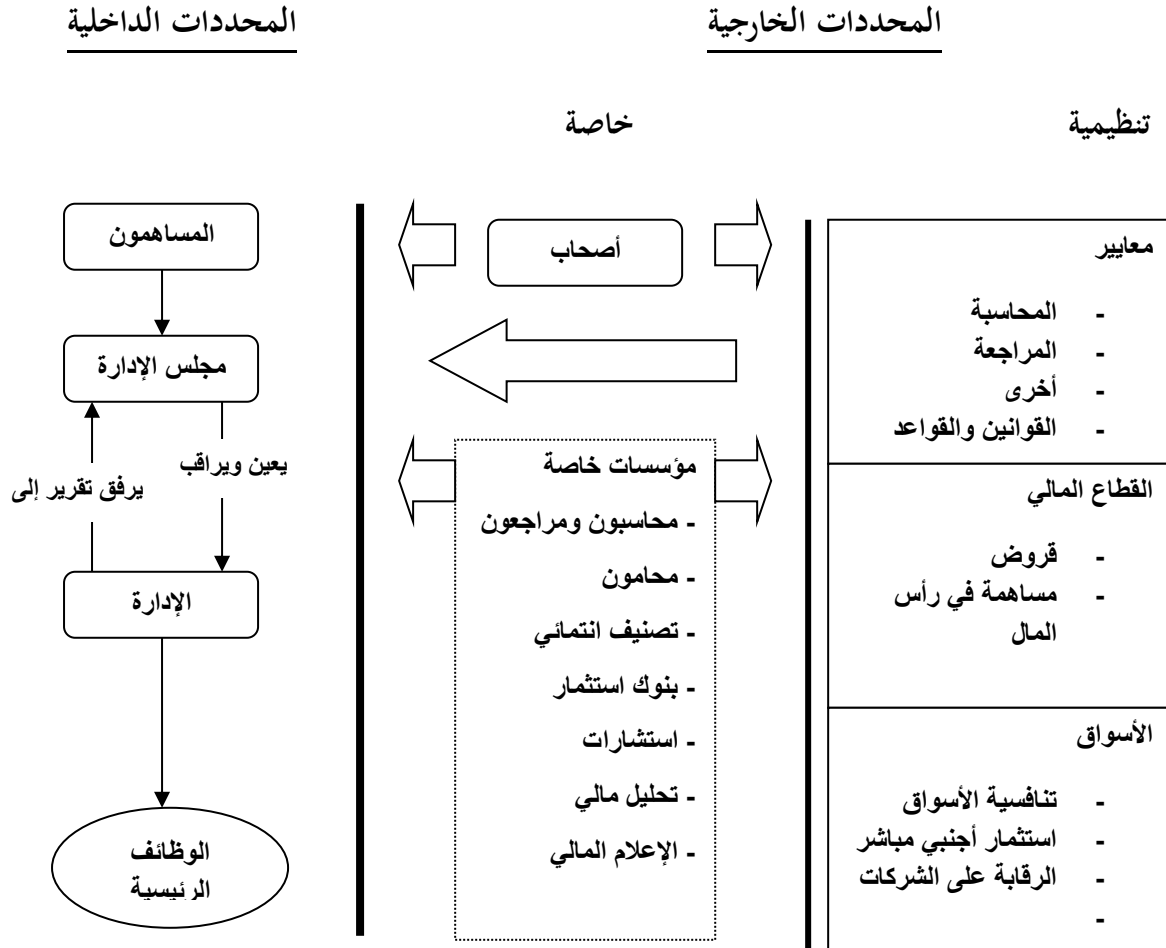
- وجود كفاءة و مقدرة الأجهزة الرقابية، مثل هيئة أسواق المال ومدى قدرتها في الرقابة على أعمال الشركات، خاصة الشركات المدرجة في أسواق المال.

- وجود جمعيات مهنية ذات صلة، مثل جمعية المحامين و المحاسبين ومكاتب المراجعة والتصنيف الائتماني والاستثمارات... إلخ .

¹ الجوزي جميلة، دور الحوكمة في تعزيز القدرة التنافسية، ص:7 منشور في : <https://www.googl.dz/wehb.sourceid>

² أحمد منير النجار ، البعد المصرفي في حوكمة الشركات، اتحاد المصارف الإلكترونية ، العدد 40، مارس 2008، ص: 23.

الشكل رقم: (03) المحددات الأساسية لحوكمة الشركات



المصدر : محمد حسن يوسف، محددات الحوكمة ومعاييرها ، بنك الاستثمار القومي ، مصر ، 2007، ص: 06 ، متاح على الموقع
www.kantakji.com.PDF

الفرع الثالث: آليات حوكمة الشركات:

تتمثل آليات حوكمة الشركات في الطرق والأساليب التي تستخدم في معالجة المشاكل التي تنشأ بين الإدارة والملاك وبين أغلبية حملة الأسهم حيث أشارت الدراسات التاريخية للحوكمة إلى وجود العديد من الآليات التي يمكن أن تستخدم لتطبيق حوكمة الشركات خاصة بعد فشل الشركات العملاقة في الولايات المتحدة الأمريكية ومنه تم تصنيف آليات الحوكمة كما يلي:

أولاً: الآليات الداخلية: تساهم الآليات الداخلية لحوكمة الشركات في فعالية الشركة واتخاذ الإجراءات المناسبة لتحقيق أهدافها، ويمكن تصنيف آليات حوكمة المؤسسات الداخلية كما يلي:¹

1- مجلس الإدارة: وهم عبارة عن مجموعة من الأفراد المنتخبين الذين تكون مسؤوليتهم الرئيسية العمل وفق مصالح المالكين، من خلال الرقابة والسيطرة على المديرين في المستوى التنفيذي الأعلى. ويصنف هؤلاء إلى ثلاث مستويات:

الداخليين: ويمثلون المديرين الفاعلين في المستوى الأعلى للشركة ويجري انتخابهم في المجلس لأنهم مصدر المعلومات للعمليات اليومية للشركة.

الخارجيين ذوي العلاقة: والذين لهم علاقة تعاقدية أو غير ذلك مع الشركة ولكنهم لا يشتركون في نشاطاتها اليومية.

الخارجيين: يمثلون أفراد ينتخبون في المجلس لتقديم المشورة للشركة وقد يمثلون مواقع إدارية عالية المستوى في شركات أخرى.

2- مهام مجلس الإدارة: يمكن تلخيص مهام مجلس الإدارة في ما يلي:

- توجيه شؤون المنظمة وحماية حقوق حملة الأسهم ومصالحهم من خلال صياغة الاستراتيجية الكلية وتحديد توجهها الاستراتيجي ومجموعة القيم المشتركة.

- تقويم أداء المديرين التنفيذيين بانتظام على أساس الاستراتيجيات والأهداف الموضوعية والمتفق عليها.

- تقسيم المسؤوليات والسلطات بين المديرين في المنظمة بشكل يضمن توازن القوة والسلطة من جهة، وضمان عدم الإفراط في السلطة لدى فرد أو جهة على حساب الآخرين بشكل يؤدي إلى تضارب آراء المجلس والمديرين.

¹ فيروز شين، نوال شين، دور آليات الحوكمة في تعزيز المسؤولية الاجتماعية للمنظمة، مداخلة ضمن الملتقى الوطني الأول حول "حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري"، جامعة محمد خيضر بسكرة، يومي 06/07 ماي 2012، ص ص: 6-7.

- **المراجعة الداخلية** : تؤدي وظيفة المراجعة الداخلية دورا مهما في عملية الحوكمة، إذ أنها تعزز هذه العملية، وذلك بزيادة قدرة الموظفين على مساءلة الشركة، حيث يقوم المراجعون الداخليون من خلال الأنشطة التي ينفذونها بزيادة المصداقية والعدالة، وتحسين سلوك الموظفين العاملين في الشركات المملوكة للدولة، وتقليل مخاطر الفساد المالي والإداري.

فهو نشاط توكيد واستشارة مستقل وموضوعي، الهدف منه إضافة قيمة وتحسين عمليات المنظمة، فهو يساعد هذه الأخيرة على تحقيق أهدافها عن طريق إيجاد منهج منضبط ومنظم لتقييم وتحسين فعالية عمليات إدارة المخاطر والرقابة والحوكمة، ويتم تقوية استقلاليتها عندما ترفع تقاريرها إلى لجنة التحقيق بشكل مباشر وليس إلى الإدارة.¹

- **المكافآت الإدارية** : تعتبر المكافآت الإدارية التي يتم منحها للمدراء أحد أهم آليات حوكمة الشركات داخلها، فقد توصل كل من Core et al و Murphy إلى أن منح المكافآت للمدراء يعمل على تحفيزهم للقيام باتخاذ قرارات تصب في مصلحة الشركة وتعظم الثروة للمالكين فيها.

ثانيا: **آليات خارجية** :² هي تلك الممارسات الرقابية التي تقوم بها أطراف خارجية على الشركة، حيث تعتبر المنافسة الشديدة بين الشركات إحدى الآليات المهمة في حوكمة الشركات باعتبارها إطار يقيد نشاط وواجبات الإدارة للقيام بواجباتها بالشكل الصحيح، ففي حالة فشلها في تسيير أمورها المالية والإدارية فإنها حتما ستفشل في منافسة الشركات التي تعمل في نفس القطاع أو المجال ، ومن ثم تتعرض للإفلاس وتخرج من السوق.

1- **المراجعة الخارجية** : هي الأخرى تلعب دورا مساعدا في تحسين نوعية الكشوفات، هذه اللجان المستقلة تقدم تقارير ذات نوعية عالية ويختار لذلك أفرادا مختصين كونهم يساعدون في تحقيق النزاهة والمساءلة وتحسين العمليات فيها، فضلا عن خلق الثقة بين الشركة ومحيطها، حيث تركز مهام المرجعين الخارجيين على أنشطة ومجالات التنفيذ المالي والإداري.

2- **التشريع والقوانين** : غالبا ما تشكل وتؤثر هذه الآليات على التفاعلات التي تجري بين الفاعلين الذين يشتركون بشكل مباشر في عملية الحوكمة، وقد أثرت بعض التشريعات على الفاعلين الأساسيين في عملية الحوكمة، ليس فيما يتصل بدورهم ووظيفتهم في هذه العملية، بل على كيفية تفاعلهم مع بعضهم.

¹ طارق عبد العال حماد ، مرجع سبق ذكره، ص: 282.

² عبد الوهاب نصرات، دراسة تحليلية للعلاقة المتكاملة بين الحوكمة ومبدأ الإفصاح والشفافية في تحقيق جودة التقارير المالية، مذكرة ماستر في علوم التسيير. تخصص: تدقيق محاسبي، جامعة حمه لخضر الوادي، 2014/2015، ص: 15 .

ومن خلال هذا تبين لنا أن آليات حوكمة الشركات لها دور مهم في معالجة المشاكل التي تعاني منها هذه الشركات، والتي أبرزها مشكلة الفساد المالي والإداري.

المطلب الرابع : أبعاد الحوكمة والمشاكل التي تعيق تطبيقها.

خلصت الدراسات في مجال الحوكمة ومبادئها إلى تحديد العديد من الأبعاد التنظيمية لتطبيق الحوكمة في الشركات وتمثل في :

الفرع الأول: الأبعاد التنظيمية لحوكمة الشركات.

أ- **البعد الإشرافي**: يتعلق البعد الإشرافي بتدعيم وتفعيل الدور الإشرافي لمجلس الإدارة على أداء الإدارة التنفيذية والأطراف ذات المصلحة ومن بينهم المساهمين ، ويتوقف ذلك على قدرة أعضاء مجلس الإدارة على القيام بتدقيق فعال وإلى القيام لوضع القوانين وضوابط وآليات تسمح بعقاب الموظفين التنفيذيين وأعضاء مجلس الإدارة إذا لزم الأمر ذلك كما أن تقرير منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية الخاص بمسؤوليات مجلس الإدارة إلى ضرورة المتابعة الفعالة للإدارة التنفيذية من قبل مجلس الإدارة وكذلك مساءلة مجلس الإدارة من قبل المساهمين.

ب- **البعد الرقابي**: ويتعلق بتدعيم وتفعيل الرقابة سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي للشركة ، فعلى المستوى الداخلي فإن تفعيل وتدعيم الرقابة يتناول نظم الرقابة الداخلية ونظم إدارة المخاطر ، أما على المستوى الخارجي فيتناول القوانين واللوائح وقواعد التسجيل في البورصة وإتاحة الفرصة لحملة الأسهم والأطراف ذات المصلحة في الرقابة، فضلا عن توسيع نطاق مسؤوليات المراجع الخارجي وتدعيم استقلاله من خلال الالتزام بتطبيق معايير المحاسبة والمراجعة.

ج- **البعد الأخلاقي**: ويتعلق بخلق وتحسين البيئة الرقابية بما تشمله من قيم أخلاقية ، النزاهة والأمانة ونشر ثقافة الحوكمة على مستوى إدارات الشركة وبيئة الأعمال بصفة عامة.

د- **البعد الاستراتيجي**: ويتعلق بصياغة استراتيجيات الأعمال والتشجيع على التفكير والتطلع للمستقبل استنادا على دراسة متأنية ومعلومات كافية عن أداء في الماضي والحاضر ، وكذلك دراسة عوامل البيئة الخارجية وتقدير تأثيراتها المختلفة استنادا على معلومات كافية عن عوامل البيئة الداخلية ومدى تبادل التأثير فيما بينها.¹

¹ - مها محمود رمزي رجاوي ، شركات المساهمة ما بين الحوكمة والقوانين والتعليمات ، دراسة حالة للشركات المساهمة العاملة العمانية ، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، دمشق ، سوريا المجلد 24 ، العدد الأول 2008 ، ص: 99 : نقلا عن الموقع الإلكتروني:

http://www.damscuniversity.edu.sy/image/magazine/1-2008.swf المطلاع عليه بتاريخ: 2018/02/10

هـ-الاتصال وحفظ التوازن: ويتعلق بتصميم وتنظيم العلاقات داخل الشركة ممثلة في مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية من جهة، والأطراف الخارجية سواء ذات المصلحة أو الجهات الإشرافية والرقابية أو التنظيمية من جهة أخرى ، حيث يجب أن تحكم الثقة العلاقة بين إدارة الشركة وحمله الأسهم بينما يجب أن تحكم العدالة علاقة الشركة بالعمالة ، كما يجب أن يحكم التوافق علاقة الشركة بالمنظمات الأهلية ، ويحكم الإلتزام علاقة الشركة بالهيئات والمنظمات الحكومية.

و- تحقيق الإفصاح والشفافية: يمثل الإفصاح الجيد والشفافي في عرض المعلومات المالية وغير المالية أحد المبادئ والأركان الرئيسية التي تقوم عليها قواعد الحوكمة ، حيث يجب أن لا يخلو أي تقرير صادر عن منظمة أو هيئة أدو دراسة علمية من التأكيد على دور الحوكمة في تحقيق الإفصاح والشفافية خاصة وأنهما من الأساليب الفعالة لتحقيق مصالح الأطراف المختلفة ذات العلاقة، وبمثالان أحد المؤشرات الهامة للحكم على تطبيق نظام الحوكمة من عدمه داخل الوحدات الاقتصادية.¹

الفرع الثاني: معوقات تطبيق مبادئ الحوكمة.

هناك عدة معوقات تحد من التطبيق الفعال لمبادئ الحوكمة ، وتنشأ هذه المعوقات أو المشاكل من داخل المنظمة وأخرى من البيئة المحيطة بالمنظمة ومن أهم المعوقات نجد:²

أ-المصدر الأول من داخل بيئة المنظمة:

-عدم الفصل بين الملكية والإدارة: فأغلب الاقتصاديات العالمية التي يكون فيها تطبيق حوكمة المؤسسات فعالا تحاول أن تبتعد قدر الإمكان في تأسيس مؤسساتها أي أنه ليس بالضرورة أن يكون رئيس مجلس الإدارة أو الرئيس التنفيذي من يمتلك النسبة الأكبر من أسهم المؤسسة ولكن من الضروري تمتع هذا الرئيس بقدر وكفاءة عالية في إدارة المؤسسة وخذا يمكن تقييمه على مستويات متعددة كمستوى تحصيله العلمي أو مستوى الخبرة العلمية لذلك يجب على المستثمر أن يتمتع بمعرفة وثقافة عالية للدور الذي تقوم به حوكمة المؤسسات لكي يؤثر إيجابيا على قراره الاستثماري ويندرج تحت هذا المعوق الرئيس معوقات ثانوية أهمها:

¹ - نبيل قبلي ، دور مبادئ الحوكمة في تفعيل الأداء المالي لشركات التأمين : دراسة حالة- أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه شعبة علوم اقتصادية تخصص محاسبة، مالية وبنوك، جامعة حسنية بن بوعلي، الشلف ، 2017 ص: 55-56

² علي جابر الحاج علي اسماعيل ،العلاقة بين مستوى التطبيق الفعلي للحكامة المؤسسية وجودة التقارير المالية للشركات المساهمة العامة الأردنية في القطاعين المصرفي والصناعي ، ماجستير في الحاسبة، تخصص: محاسبة ، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، 2010 ص: 20-21

- تشكيل مجلس الإدارة وعدم الفصل بين مهمة مجلس الإدارة ومهمة الإدارة التنفيذية ومسؤوليات إدارة المؤسسة ومستوى الرقابة وعدد اجتماعات المجلس.
- عدم توفر أعضاء مستقلين غير تنفيذيين في مجلس الإدارة بعدد مناسب يكونون قادرين على تقديم آراء واجتهادات مستقلة نابعة من احساسهم بالمسؤولية ومن خبرتهم وتفهمهم لعمل المؤسسة
- لجان مجلس الإدارة، وأهمها لجنة التدقيق ولجنة المكافآت والترشيحات ومدى فعاليتها واستقلاليتها وتوفير لأعضاء غير تنفيذيين مستقلين فيها.

ب-المصدر الخارجي:

وهو المناخ الاستثماري العام في الدولة ومدى توافر القوانين والتعليمات المنظمة للنشاط الاقتصادي، الذي يضمن تطبيق الحوكمة في الشركات وإعطائها صفة الإلزام وعدم تعارضها مع هذه القوانين.

المبحث الثاني : التقارير المالية

المطلب الأول: تعاريف حول التقارير المالية

تعتبر التقارير المالية المصدر الرئيسي في الحصول على المعلومات للأطراف المتعددة مثل المستثمرين الحاليين و المحتملين و مؤسسات الإقراض والهيئات الحكومية والضريبية وأصحاب المصالح، كما أنها تعتبر محورا هاما من محاور تنشيط وفاعلية أسواق الأوراق المالية، حيث من خلالها يمكن الاتصال بين الإدارة و كافة الأطراف الأخرى المهتمة بالشركة وذلك من خلال ما توفره من معلومات للتعرف على المركز المالي وما حققته الشركة من نتائج. لقد تعددت وتنوعت التعريفات المتعلقة بالتقارير المالية بتنوع و تعدد الباحثين في المجال المحاسبي والمالي المتعلق بالمؤسسات والشركات، ومن بين هاته التعريفات ما يلي:

عرفت بأنها (المعلومات التي تتولد عن النظام المحاسبي في المشروع بهدف مساعدة المستويات الإدارية المتعددة في اختيار الأهداف ووضع الخطط الكفيلة بتحقيق هذه الأهداف وكذلك تقييم أداء الأنشطة المختلفة.¹ بينما يرى أحد الباحثين أن التقارير المالية أحد المقومات الأساسية لنظام المعلومات المحاسبية نظرا لأنها الناتج النهائي للنظام، كما تعد احد قنوات الاتصال المستخدمة بالشركة في توصيل المعلومات إلى الأفراد المسؤولين بغرض تحقيق أهداف الإدارة .

وتعتبر كذلك وسيلة اتصال ما بين الشركة والعالم الخارجي، ووسيلة لتوصيل المعلومات التي تعد بواسطة الشركة إلى المستفيدين منها قائمة الدخل، قائمة المركز المالي، قائمة التدفقات النقدية، قائمة الارباح المحتجزة، تقرير مراقب الحسابات، تقرير مجلس الادارة، تقرير الإدارة التنفيذية .

وتعتبر أيضا مخرجات للنظام المحاسبي والتي عن طريقها يتم عرض وتوصيل المعلومات الاقتصادية من الشركة إلى المستفيدين من هذه المعلومات للمساعدة في اتخاذ القرارات الاقتصادية الرشيدة، كما تعتبر القوائم المالية أهم هذه التقارير، وتتضمن التقارير المالية بجانب هذه القوائم المالية معلومات إضافية ترتبط بصورة مباشرة أو غير مباشرة بالمعلومات التي تحتويها القوائم المالية، كما تتضمن التقارير بالإضافة إلى القوائم المالية معلومات أخرى مالية وغير مالية عن توقعات عن توقعات الإدارة وشرح الخطط المستقبلية والأداء الإجمالي للشركة.²

¹ - أحمد رجب عبد العال ، المحاسبة الادارية و الادوات التحليلية و الاتجاهات السلوكية ، مؤسسة شباب جامعة الاسكندرية للنشر ، 1984، ص 431.

² - انتصار حسين علي عبد الله، لجان المراجعة في ظل حوكمة الشركات و أثرها على جودة التقارير المالية، رسالة الدكتوراه في المحاسبة، جامعة الرباط الوطني، 2016م، ص: 108

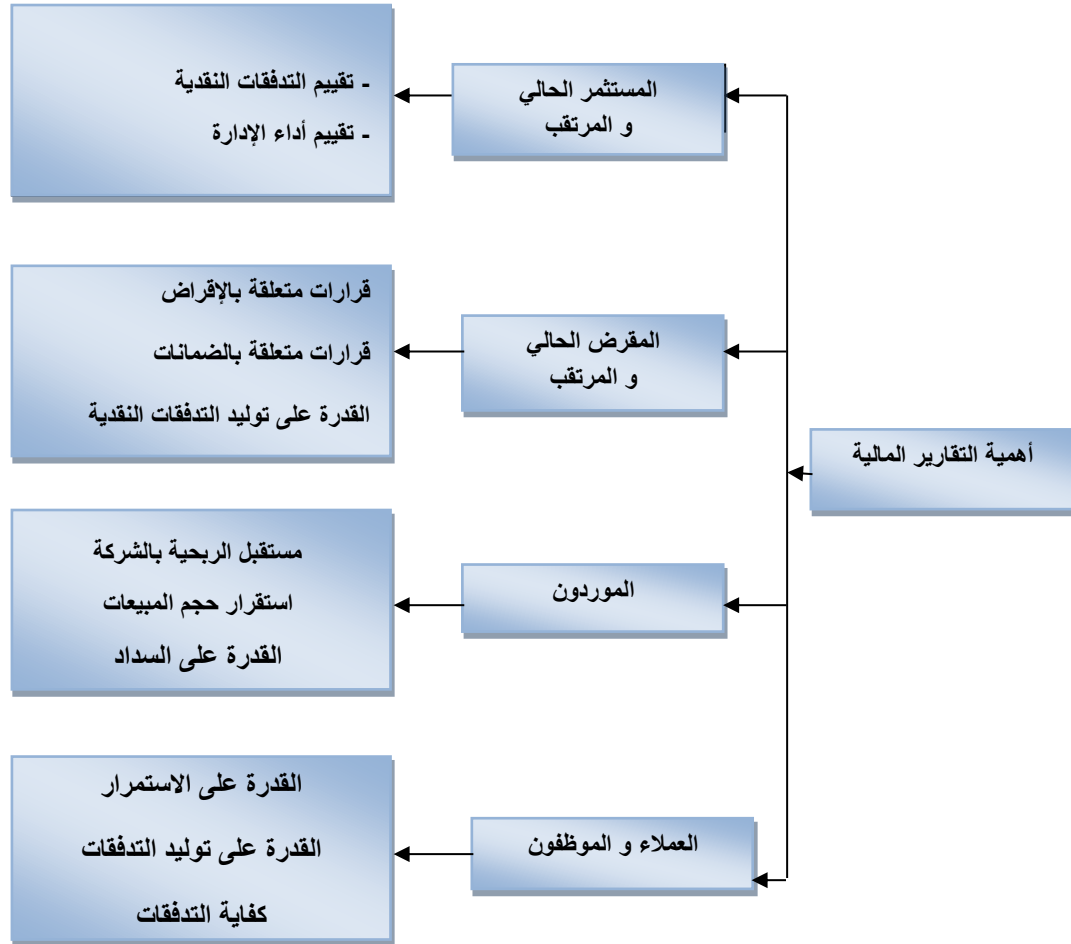
من خلال التعريفات السابقة للتقارير المالية نستنتج ما يلي:

- التقارير المالية تحتوي على المعلومات التي تعتبر المحصلة والنتائج النهائي للنظام المحاسبي.
 - التقارير المالية وسيلة لتوصيل المعلومات إلى مستخدميها.
 - تعد التقارير المالية خلال فترة معينة لتعكس الجوانب المالية وغير المالية المختلفة للمشروع خلال تلك الفترة.
 - التقارير المالية أداء لتقييم أداء المشروع خلال فترة معينة.
- يرى الباحث أن التقارير المالية ليست غاية في حد ذاتها وإنما وسيلة لتوصيل المعلومات على أعلى درجة من الجودة إلى مستخدميها كل حسب حاجته لمساعدتهم في اتخاذ قرارات الأعمال والقرارات الاقتصادية الرشيدة، ويمكن للباحث أن يعرف التقارير المالية بأنها "وسيلة لتوصيل المعلومات المالية وغير المالية الجيدة لمستخدميها في الوقت المناسب والتي تمكنهم من اتخاذ قرارات الأعمال والقرارات الاقتصادية الرشيدة.

المطلب الثاني: أهمية وأهداف التقارير المالية

الفرع الأول : أهمية التقارير المالية

الشكل رقم: 04 أهمية التقارير المالية -بيع حقوق الملكية



المصدر : محمد مصطفى سليمان ، حوكمة الشركات و معالجة الفساد المالي، مرجع سبق ذكره، ص: 163.

نلاحظ أن الشكل يوضح لنا أهمية التقارير المالية بالنسبة لكل من المستثمرين الحاليين والمرتبين والمقرضين الحاليين والمرتبين، الموردون، العملاء والموظفين، حيث تسمح التقارير ب:¹

1- بالنسبة للمستثمرين : يواجه المستثمرين حول حقوق الملكية في المنشأة مجموعة من الخيارات منحصرة فيما بين البيع أو الاستثمار في حيازة هاته الحقوق إذ يواجه المستثمر الحالي خيار البيع أو الحيازة مما يصبح يبحث عن

¹ - رماضنة فاروق عبد الفتاح، تطبيق حوكمة الشركات في تعزيز جودة التقارير المالية، مذكرة ماستر فيعلو التسيير. تخصص: حاكمية المؤسسات، جامعة بسكرة ، 2014/2015، ص: 48.

معلومات تساعد في اتخاذ قرار، و هاته المعلومات سوف يحصل عليها من التقرير المالي للشركة ، ونفس الشيء بالنسبة للمستثمر المرتقب فهو سيواجه قرار شراء أو عدم شراء حق من حقوق الملكية في شركة معينة الأمر الذي يجعله في حاجة للمعلومات حول الشركة.

2- بالنسبة للمقرضين الحاليين و المرتقبون : يواجه المقرضون الحاليون و المرتقبون مجموعة من الاختيارات فالحاليون قد يتعلق بتجديد اتفاقيات القروض المعقودة مع الشركة ، و المرتقبون قد ترتبط خياراتهم في منح أو الامتناع عن منح قروض أو شراء السندات ولهذا فهم يحتاجون لمختلف المعلومات التي تشملها التقارير المالية ذات الفائدة.

3- بالنسبة للموردين: يعتمد المورد في اتخاذ قراراته في التعامل مع الشركة على مجموعة من العوامل التي تظهر الاستقرار المالي للشركة وتوقعات استمرار حجم النشاط الذي يربطه بالشركة ولهذا فهو يلجأ إلى التقارير المالية الخاصة بالشركة لمعرفة الإجابة عن كافة تساؤلاته.

4- بالنسبة للموظفين و العملاء: يمثل معرفة استمرارية الشركة أحد أهم احتياجات العملاء والموظفين مما يجعلهم يحتاجون معلومات أساسية يتخذون بها قراراتهم.

و باعتبار أن القوائم المالية هي جوهر التقارير المالية تجدها تهدف إلى التزويد بمعلومات عن المركز المالي و الأداء المالي (نتيجة الأعمال)، التدفقات النقدية، والتغيرات في حقوق الملكية المتغيرة بشركة معينة لمستخدمي هذه القوائم لغاية اتخاذ القرارات الاقتصادية، ومن أجل تحقيق هذا الهدف فإن القوائم المالية تزود بمعلومات عن الشركة تتعلق بما يلي:

- الأصول.
- الالتزامات.
- حقوق الملكية.
- الدخل والمصاريف، بما في ذلك المكاسب والخسائر.
- التغيرات الأخرى في حقوق الملكية.
- التدفقات المالية.

الفرع الثاني: أهداف التقارير المالية:

تهدف التقارير المالية إلى ¹:

- تقديم المعلومات المناسبة لاحتياجات المستفيدين الرئيسيين.
- تقديم معلومات عن الموارد الاقتصادية للشركة ومصادرها .
- القياس الدوري لدخل الشركة.
- تقديم معلومات تساعد على تقييم قدرة الشركة على توليد التدفق النقدي.
- تقديم معلومات عن التدفقات النقدية .

كما حددت اللجنة المكلفة بتطوير المبادئ المحاسبية المنبثقة عن معهد المحاسبين القانونيين الأمريكيين

(A/CPA) الأهداف الأساسية للتقارير المحاسبية كما يلي: ²

- توفير معلومات حالية موثوق بها و عادلة عن الموارد الاقتصادية للمؤسسة وتعمل على إظهار مختلف الالتزامات المترتبة عن هاته الموارد اتجاه المالكين و غيرهم مما تسمح بتقييم نقاط القوة والضعف للمؤسسة.

- توفير معلومات صحيحة لمختلف الأطراف المهتمة بالتغيرات التي تحدث في المركز المالي للمؤسسة .
- توفير معلومات مالية كافية تمكن مستخدميها من اشتقاق بعض المؤشرات الكمية المفيدة.
- و من أفضل المحاولات في تحديد أهداف التقارير المالية كانت محاولة " مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي "، والذي جاء معتمداً إلى حد كبير على الدراسة التي قام بها "المجمع الأمريكي للمحاسبين القانونيين " وكانت الأهداف مقسمة كالتالي: ³

1- الأهداف العامة :

- توفير المعلومات التي تفيد في ترشيد القرارات الاستثمارية والائتمانية.
- توفير المعلومات التي تفيد في تقدير حجم التدفقات النقدية المستقبلية ، وتوقيت هذه التدفقات، ودرجة عدم التأكد المحيطة بها.
- توفير المعلومات التي تسمح بتقييم موارد الشركة والتزامها والتغيرات التي قد تطرأ عليها.

¹ - محمد مصطفى سليمان ، حوكمة الشركات و معالجة الفساد المالي و الإداري، مرجع سابق، ص: 168.

² - رماضنة فاروق عبد الفتاح، دور تطبيق حوكمة الشركات في تعزيز جودة التقارير المالية ، مرجع سابق ، 2015/2014 ، ص: 46.

³ - منتدى المحاسب العربي ، أهداف التقارير المالية ، من خلال الموقع الالكتروني التالي WWWaccdiscussion.com.

2- الأهداف التفصيلية: وتمثل في:

- توفير المعلومات التي تساهم في تقييم أداء الشركة وفي تحديد أرباحها.
- توفير المعلومات التي تفيد في تحديد درجة السيولة وتدفقات الأموال.
- توفير المعلومات التي تسمح بمعرفة مدى نفوذ الإدارة بمسؤولياتها، ومدى نجاحها في المحافظة على موارد الشركة ، ومدى الكفاءة التي تدار بها هذه الموارد.
- توفير المعلومات التي تتعلق بملاحظات وتفسيرات الإدارة المساعدة لفهم ما يرد بالتقارير المالية.

المطلب الثالث : مستخدمو التقارير المالية

تعدد الأطراف و الجهات المستخدمة لمختلف البيانات المالية التي يتم عرضها في التقارير حيث يمكن تقسيم مستخدمي التقارير المالية إلى الفئات التالية :

1- المستثمرون **Investor**: يتمثل اهتمام المستثمرين الأساسي حول المعلومات

المرتبطة بالمخاطر و العوائد المتعلقة باستثماراتهم ، حيث تعمل المعلومات على مساعدتهم في اتخاذ قراراتهم فيما يتعلق بالشراء أو البيع و يحتاج أيضا المساهمون لمعلومات التقارير المالية لأجل تقييم قدرة الشركة على دفع الأرباح المستحقة لهم.

2- الموظفون **Employees**: يهتم الموظفون بالمعلومات حول استقرار الشركة و ربحيتها وقدرتها على دفع رواتبهم و تعويضاتهم المختلفة في الوقت المناسب .

3- المقرضون **Lenders**: يهتم المقرضون بالمعلومات التي تمكنهم من تحديد قدرة الشركة على تسديد ديونهم و الفوائد المرتبطة بها في الوقت المناسب .

4- الموردون و الدائنون والتجار و العملاء الآخرون **and other trade Customers Supplier Creditors**

: يهتم الموردون بالمعلومات التي تمكنهم من تحديد إمكانية استرداد المبالغ الدائنون بها في الوقت المناسب ، كما يهتم أيضا كل من الزبائن و العملاء بالمعلومات المتعلقة باستمرار الشركة و منتجاتها أو خدماتها.

5- الجهات الحكومية **Governments and their agencies**: تطلب العديد من الجهات الحكومية

المعلومات بهدف ضبط نشاطات الشركة و من أجل تحديد أيضا مختلف السياسات الضريبية الخاضعة لها .

6- الجمهور General public: للشركة تأثير على الجمهور في عدة نواحي ويظهر ذلك في مدى مساهمتها في تقدم الاقتصاد الوطني من خلال دورها في خلق فرص عمل جديدة، وبالتالي فللجمهور مصلحة في معرفة الوضع المالي للشركة والذي لا يظهر إلا من خلال عرض التقارير المالية.

كما يمكن توضيح مستخدمي المعلومات المحاسبية واهتماماتهم وقراراتهم من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم : (01) مستخدمي المعلومات المحاسبية و اهتماماتهم و قراراتهم

مستخدمون داخليون	مستخدمون خارجيون
أ- الملاك و المديرون: - تخصيص الموارد. - اختيار المنتجات والخدمات التي يتم تقديمها - مفاوضات الأجور والحوافز والمنافع - ترتيب التمويل ب - العاملون: - تحديد موقف العمالة - تنظيم سداد الالتزامات.	أ- المستثمرون (غير الحاليون): - تقرير ما إذا كان سوف يتم استثمار أموالهم في الشركة أم لا. - اختيار الإدارة (مجلس الإدارة) الملائم - تحليل البيئة و درجة الأمان. ب - الدائنون و الموردون: - بيع السلع و تقديم الخدمات للشركة - منح الائتمان ج- الجهات الحكومية و التنظيمية: - قيود الربحية . - تحديد معدلات أو أسعار معينة . د- السلطات الضريبية: - تحديد الضريبة المستحقة. - تحديد التزامات الشركة. هـ - المجموعات الأخرى المهتمة بأعمال الشركة. - فحص أسلوب التعامل مع العاملين - تحديد الأرباح الزائدة - التوجه نحو الأمور المشتركة. - تحليل البيئة و درجة الأمان.

المصدر: رماضنة فاروق عبد الفتاح ، دور تطبيق حوكمة الشركات في تعزيز جودة التقارير المالية، مرجع سابق ، ص: 42

المطلب الرابع: أنواع التقارير المالية:

تعد التقارير المالية عن فترات منتظمة خلال حياة المنشأة حتى يتسنى إبلاغ المعلومات التي تم تجميعها في حسابات المنشأة للأطراف المستفيدة من تلك التقارير، وهي تنقسم إلى نوعين:¹

- **تقارير خاصة:** (داخلية) وهي التقارير التي تعد خصيصا لتحقيق هدف معين أو بناء على طلب محدد، وفي العادة تكون تقارير داخلية لخدمة إدارة المنشأة أو أصحابها، وليس هناك عدد أو شكل محدد لها وهي تختلف باختلاف الغرض منها.

- **تقارير عامة:** (خارجية) وهي التقارير ذات الغرض العام ، التي تعد لخدمة أطراف مختلفة خارج المنشأة، عادة ما يكون لهم اهتمامات مختلفة ، ويلتزم معد هذه التقارير بمجموعة من معايير المحاسبة والمراجعة والمعايير المهنية الأخرى، ومن أهم التقارير ذات الغرض العام التقرير السنوي الذي ينشر في نهاية السنة المالية، وتختلف إلزامية نشر بعض معلوماته وقوائمه المالية من دولة إلى أخرى حسب التشريعات والقواعد المهنية المعمول بها في الدولة، وبوجه عام فإن التقرير السنوي على القوائم المالية والملاحظات المرفقة بها وبعض المعلومات الأخرى مالية وغير مالية .

ويمكن تقسيم التقارير المالية أيضا إلى:²

الفرع الأول: التقارير المالية الأساسية: تتكون من القوائم المالية المتمثلة في :

1- قائمة الدخل: وهي أكثر القوائم أهمية ويتم تقرير فيها عن نتائج الأعمال للشركة وتبيان الكسبية عن فترة زمنية معينة، وتعرض الإيرادات و المصروفات بشكل منظم ويتم المقابلة بينهما للوصول في نهاية المطاف لنتائج الشركة .

2- قائمة المركز المالي (الميزانية): وهي القائمة التي توضح منجهة مصادر الأموال في الشركة حقوق (الملكية والالتزامات) واستخدامات هذه الأموال من جهة أخرى (الأصول) .

3- قائمة التدفقات النقدية: هي كشف بالمقبوضات والمدفوعات النقدية لشركة ما خلال فترة معينة، وتنقسم الأنشطة في قائمة التدفق النقدي إلى ثلاثة أقسام: الأنشطة التشغيلية، الاستثمارية والتمويلية

¹ - انتصار حسين علي عبد الله، لجان المراجعة في ظل حوكمة الشركات و أثرها على جودة التقارير المالية، مرجع سابق، ص: 109-110.

² - فاطمة الزهراء قاضي، اثر تطبيق حوكمة الشركات على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، جامعة البويرة، 2013/2012، ص: 45 - 46-47.

4- قائمة الأرباح المحتجزة : يقصد بالأرباح المحتجزة الأرباح التي لم توزع في الأعوام الماضية من قبل شركات المساهمة ،وتوضح هذه القائمة التغيرات الحادثة في هذه الأرباح ،وتعرض المعلومات بطرق مختلفة ،فأحيانا تعرض بقائمة مستقلة وأحيانا أخرى تعرض بقائمة ملحقة بقائمة الدخل أو قائمة التغير في حقوق الملكية .

5- المعلومات الإضافية : وهي المعلومات التي تفصح عنها الشركة بعد إفصاحها عن القوائم المالية ،وهي بيانات تأخذ طابعا تفصيليا يوضح من خلاله للمستخدم بعض المعلومات المفيدة والمتعلقة بالبنود الواردة في القوائم المالية، وتغطي المعلومات الإضافية في معظم الأحيان السياسات المحاسبية والالتزامات المحتملة والأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية العمومية .

6- تقرير مدقق الحسابات : يقوم المدقق من خلال هذا التقرير بالتحدث عن نتيجة فحصه للقوائم المالية ومدى دقة المعلومات الواردة فيها ،ومدى تمثيلها لواقع الأمور في الشركة عن فترة مالية معينة، كما يوضح رأيه بمدى توافق إعداد هذه القوائم والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها ،ويوفر هذا التقرير للمستخدمين إمكانية الوثوق و الاعتماد على التقارير المنشورة بشهادة طرف خارجي محايد .

7- تقرير مجلس الإدارة: يقوم فيه مجلس الإدارة بإعطاء المساهمين فكرة عامة عن أنشطة الشركة خلال فترة مالية معينة، حيث يتضمن معلومات عن الإنتاج، ومركز الشركة المالي والتسويقي ،بالإضافة إلى حجم المبيعات ونموها وتطورها والمشاريع التي أنتجتها الشركة خلال السنة وما تنوي إنجازه خلال السنة الموالية ،بالإضافة إلى بعض المعلومات التكميلية التي قد يحتاجها مستخدمو التقارير المالية

الفرع الثاني: التقارير المالية الدورية (المرحلية):

هي تقارير يتم عرضها وتقديمها عن فترة تقل عن فترة ماليه(غالبا ما تكون سنه)ودلك نظرا لتغيرات المتسارعة و الأحداث المتلاحقة التي تمر بها الشركة ولها أهميه في أن تبقي مستخدم المعلومات المحاسبية على اطلاع مستمر على نتائج أعمال الشركة ومركزها المالي إما بشكل ربع سنوي أو نصف سنوي أو حتى شهري.

1- التقارير القطاعية : وهي تقارير يتم الإفصاح فيها عن معلومات عن الأنواع المختلفة لمنتجات والخدمات التي تتعلق بشركة ما أو المناطق الجغرافية التي تعمل فيها ومثل هذه المعلومات ترتبط باحتياجات مستخدمي التقارير المالية لأنها تساعد في فهم :

- الأداء السابق للشركة

- تحديد العائد والمخاطرة التي تحيط بأعمال الشركة

2 - التقارير المالية بالقيمة الجارية : من خلال قائمة القيمة الجارية يستطيع المستفيدون من تقييم نتيجة الشركة ليس على أساس ما تحققه من أرباح ولكن على أساس ما قامت بتحويله من خدمات ومنتجات وسيطة إلى منتجات نهائية أو خدمات، ومدى مساهمة كل عنصر من عناصر الإنتاج في تلك القيمة كما تعكس مدى إيجابية الشركة ونجاحها في زيادة رفاهية المجتمع .

3- التقارير المحاسبة الاجتماعية : يمكن تعريفها بأنها مجموعة من التقارير التي بموجبها قياس وتحليل الأداء الاجتماعي لشركة معينة توصيلها للمعلومات اللازمة للفئات والأطراف المختلفة وذلك بغرض مساعدتهم في عملية اتخاذ القرارات، وتعد التقارير المالية عن الأداء الاجتماعي للشركات من أهداف التقارير المالية ويعد ذلك الأداء أحد المعايير التي يمكن استخدامها لتقييم كفاءة أداء الشركة من وجهة نظر المجتمع، ويأخذ عن الأداء الاجتماعي أحد الأشكال التالية:

- تقرير وصفي ويتضمن وصفا للأنشطة دون قيم التكاليف أو المنافع التي تحققت.
- التقرير عن تكاليف الأداء الاجتماعي ويتضمن هذا النوع من التقارير المبالغ المنفقة على كل نشاط من الأنشطة الاجتماعية التي تقوم بها الشركة، أما قيمة المنافع المحققة من تلك الأنشطة فلا يتم الإفصاح عنها في هذه التقارير نظرا لصعوبة قياسها.
- التقرير عن تكاليف ومنافع المسؤولية الاجتماعية وهو ما يعد أكثر الأنواع السابقة شمولاً فهو يعطي تصوراً معقولاً للمستخدمين عن الأداء الاجتماعي للشركة .

4- تقارير مالية عن الموارد البشرية : تمد هذه التقارير المستفيد من المعلومات عن الموارد البشرية وكيفية استخدامها بكفاءة من خلال تفاصيل تكلفة اختيار وتعيين وتدريب العاملين بالشركة ونسبة الاستثمار في هذه الموارد مقارنة بالأصول الأخرى وتقييم العائد على الاستثمار وغيرها .

التقارير المالية الأساسية والإضافية تمكن مستخدميها من اتخاذ قرارات رشيدة.

خلاصة الفصل:

بناء على ما تطرقنا له في هذا الفصل يمكن استنتاج بأن حوكمة الشركات عبارة عن نظام يسمح بمراقبة وإدارة وتوجيه وحماية الشركات من خلال التطبيق الفعلي لمجموعة من المبادئ والآليات التي جاءت بها. كما أن الحوكمة تهدف إلى حماية حقوق المساهمين وتحقيق العدالة والمساواة، فهي الأداة التي لا تسمح بظهور المشاكل في البيئة التنظيمية للشركة، وحتى إن ظهرت تكون ضعيفة التأثير، فالتطبيق المحكم للحوكمة يؤدي إلى تحسين مكانة الشركات سواء العامة منها أو الخاصة.

الفصل الثاني:

دور تطبيق مبادئ حوكمة الشركات في تحقيق جودة
التقارير المالية

تمهيد:

تفاديا لوقوع أزمات مالية وما يصاحبها من آثار سلبية على حقوق المساهمين وأصحاب المصالح، وفقدان الثقة بالمستثمرين، خلصت دراسة لمنظمة التنمية والتعاون الاقتصادي في معظمها يعود إلى عدم التزام الشركات بمبادئ الحوكمة وآليات تطبيقها في الواقع الفعلي .

وكأسلوب لتفادي الوقوع في هذه الأزمات والتقليل من حدتها برزت أهمية تطبيق مبادئ حوكمة الشركات، وباتت وبالآليات المستخدمة في تطبيقها تشكل عنصرا هاما في تعزيز جودة التقارير المالية، حيث يعتبر هذا المفهوم سمة هامة من سمات المعلومات المحاسبية في التقارير المالية المنشورة، وبالرغم من كون معنى الجودة في المحاسبة عموما يمثل معنى غير محدد المعالم، ونظرا لأن شريحة كبيرة من مستخدمي التقارير المالية قدرتهم محدودة في الحصول على المعلومات، وبالتالي اعتمادهم على المعلومات المنشورة في التقارير المالية، لذلك زاد الطلب كثيرا على المطالبة بجودة التقارير المالية.

المبحث الأول: جودة التقارير المالية

يعتبر مصطلح جودة التقارير المالية من المفاهيم التي لم يتفق الباحثون على تعريف موحد لها على الرغم من تعدد الدراسات الخاصة بهذا الجانب ، وذلك نظرا لاختلاف الأهداف والقرارات المتخذة من قبل مستخدمي التقارير المالية.

المطلب الأول: مفهوم جودة التقارير المالية:

الفرع الأول: تعريف الجودة :

مصطلح الجودة بشكل عام يعني صلاحية الشيء للغرض الذي أعد من أجله، أو مطابقة السلعة أو الخدمة للمواصفات المطلوبة كما أنّ جودة الخدمة تعني ملاءمتها للغرض الذي تعد من أجله، وبذلك فالجودة مسألة نسبية وحدودها أن تكون الخدمة مقبولة من جانب العميل، ومن حيث إشباعها للحاجة في حدود المقابل الذي يتحمله كما أشار آخرون بأن مفهوم الجودة قد تطور عبر الزمن فقد كان ينظر إليها البعض على أنّها الكمال ولكن يعاب على هذا المفهوم أنّه محدود الفائدة، وقد نظر إليه البعض الآخر على أنّها شيء غير ملموس ومعنوية، ولكن يعاب على ذلك أنّه مفهوم غامض وغير واقعي، في حين نظر إليها آخرون على أنّها الملائمة للاستخدام.¹ وقد عرف قاموس اكسفورد الجودة بأنها درجة الإمتياز.

كما عرفت من قبل المنظمة الأوروبية لسيطرة النوعية بأنها: "مجموعة من الصفات التي يتميز بها منتج معين تحدد قدراته على تلبية حاجات المستهلكين ومتطلباتهم".

كما عرفها خبير الجودة المعروف (Juran) بأنها "درجة الملاءمة للاستخدام"²

الفرع الثاني: مفهوم جودة التقارير المالية:³

مفهوم الجودة في هذا المجال يعني مصداقية المعلومات المحاسبية التي تتضمنها التقارير المالية وما تحققه من منفعة للمستخدمين ولتحقيق ذلك يجب أن تخلو من التحريف والتضليل. وأن تعد في ضوء مجموعة من المعايير القانونية والرقابية والمهنية والفنية، بما يحقق الهدف من استخدامها.

وقد عرفت جودة التقارير المالية بأنها "مدى تقديم التقارير المالية المعلومات حقيقية وعادلة حول الأداء الاقتصادي للشركة والوضع المالي بها".

بينما يعرفها آخرون على أنّها "الدقة التي تفصح بها التقارير المالية عن المعلومات المرتبطة بعمليات الشركة، ولا سيما المتعلقة بقدرتها على تقدير التدفقات النقدية المتوقعة والتي يهتم بها المستثمرون".

¹ رماضنة فاروق عبد الفتاح ، مرجع سبق ذكره، ص: 57.

² إنتصار حسين علي عبد الله، مرجع سبق ذكره ، ص ص: 20 21.

³ إنتصار حسين علي عبد الله، المرجع أعلاه، ص: 21.

المطلب الثاني: جودة المعلومات المحاسبية:

الفرع الأول: مفهوم جودة المعلومة المحاسبية:

يعتبر مفهوم جودة المعلومات المحاسبية من المفاهيم المعاصرة التي تهتم بها مختلف الجامعات العلمية والمهنية وذلك لما لها من أهمية عند إعداد القوائم والتقارير المالية وتحقيق متطلبات الإفصاح اللازمة بما يخدم مستخدمي المعلومات المحاسبية، ولعل هذه الأهمية هي ما دفعت بمجلس معايير المحاسبة المالية في الولايات المتحدة الأمريكية (FASB) إلى إصدار البيان رقم 02 سنة 1980 " الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية " والتي تمثل المدخل الضروري لتأصيل وتطوير المفاهيم المحاسبية اللازمة لوضع مجموعة من المعايير التي يمكن الاعتماد عليها عالميا في إعداد القوائم والتقارير المالية وخدمة متخذي القرارات والمستفيدين منها عالميا وذلك من خلال خلوها من التحريف والتضليل وأن تكون معدة في ضوء مجموعة من المعايير ¹.

الفرع الثاني: تعريف جودة المعلومة المحاسبية:

من بين التعاريف الذي تناولت جودة المعلومة المحاسبية نورد هذين التعريفين:

التعريف الأول: "مدى الامتثال للقواعد والإجراءات التي يتم تطبيقها بانتظام وإخلاص بشكل يعكس حقيقة حسابات الشركة والأهمية النسبية للأحداث المسجلة".

التعريف الثاني: "المعيار الذي يمكن على أساسه الحكم على تحقيق المعلومات المحاسبية لأهدافها، كما يمكن استخدامها كأساس للمفاضلة بين الأساليب المحاسبية لغرض القياس والإفصاح المحاسبي في التقارير المالية بما يتيح اختيار أكثر المعلومات الجيدة هي تلك الأكثر إفادة في ترشيد القرارات".²

الفرع الثالث: الخصائص النوعية للمعلومة المحاسبية: وهي:

أولا: الخصائص الأساسية: هناك خاصيتين رئيسيتين للمعلومة المحاسبية وهما: ³

1- الملاءمة (Pertinence): تكون المعلومات المحاسبية ملائمة إذا كان لها تأثيرا على قرارات مستخدميها، ولكي تكون المعلومات المحاسبية تتصف بالملائمة لابد أن تتوفر فيها الخصائص التالية:

¹ رياض زلاسي، إسهامات حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومة المحاسبية، دراسة حالة شركة اليانيس للتأمينات خلال 2009 / 2010 ، مذكرة مقدمة

لاستكمال متطلبات شهادة الماجستير في العلوم التجارية تخصص محاسبة وجباية، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة، 2012، ص: 42

² العابدي دلال، حوكمة الشركات ودورها في تحقيق جودة المعلومة المحاسبية ، دراسة حالة شركة اليانيس للتأمينات، مذكرة دكتوراه الطور الثالث في العلوم التجارية، تخصص محاسبة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2015/2016 ، ص: 67

³ رياض زلاسي، مرجع سبق ذكره، ص ص: 38- 39.

أ- القدرة التنبؤية: يجب أن تساعد هذه المعلومات المستخدم على التنبؤ بالنتائج المتوقعة في المستقبل، وهذا من خلال الإفصاح عن نتائج الأحداث الماضية بالقوائم المالية.

ب- التوقيت المناسب: إن توفر المعلومات المحاسبية في الوقت المناسب يساعد المستخدم لها في اتخاذ القرار المناسب، فقد دعت الشركات المهنية والعلمية المحاسبية الشركات إلى إصدار التقارير والقوائم المالية السنوية والربع السنوية والنصف السنوية لإضفاء الملائمة في التوقيت على هذه المعلومات والقوائم.

ج- القدرة على التقييم الإرتدادي (التغذية الاسترجاعية): ويقصد بها قدرة المعلومات على مساعدة متخذ القرار في تقييم صحة توقعاته السابقة، وبالتالي تقييم نتائج القرارات التي اتخذها بناء على هذه التوقعات.

2 - الموثوقية (Fiabilité): أي أن المعلومات معقولة وخالية من الخطأ والتحيز، وتمثل بصدق العمليات حيث يمكن الاعتماد عليها، ولهذا يلزم توفر الخصائص التالية:

أ- القابلية للتحقق: أي أنه حصل توافق بين المعلومات الواردة وتلك التي يتوصل إليها بقياسات مستقلة باستخدام نفس أساليب القياس.

ب- الصدق في التعبير: وتعني الإخلاص في تمثيل العمليات المالية والأحداث وأن تكون معبرة بصدق.

ج- الحياد: حيادية المعلومات تعني عند إعداد المعلومات ينبغي عدم التحيز إلى طرف معين وخدمة جميع الأطراف المستخدمة لها.

ثانيا: الخصائص الثانوية: بالإضافة إلى الخصائص الرئيسية هناك جملة من الخصائص الثانوية للمعلومة وهي:¹

1- الثبات: يقصد بالثبات اتباع نفس الطرق المحاسبية في تسجيل الأحداث الاقتصادية والتقرير عنها بطريقة موحدة من دورة إلى أخرى، إن تطبيق خاصية الثبات في استخدام المبادئ والإجراءات المحاسبية يجعل القوائم المالية أكثر قابلية للمقارنة وأكثر فائدة للمستخدمين.

2- قابلية المعلومات للمقارنة: تؤدي هذه الخاصية إلى تمكين المستخدمين من التعرف على الأوجه الحقيقية للتشابه والاختلاف بين أداء الشركة و أداء شركات أخرى خلال فترة زمنية معينة، كما تمكنهم من مقارنة أداء الشركة نفسها فيما بين الفترات الزمنية المختلفة.

إضافة إلى هذا هناك قيدان رئيسيان على استخدام الخصائص السابقة هما:²

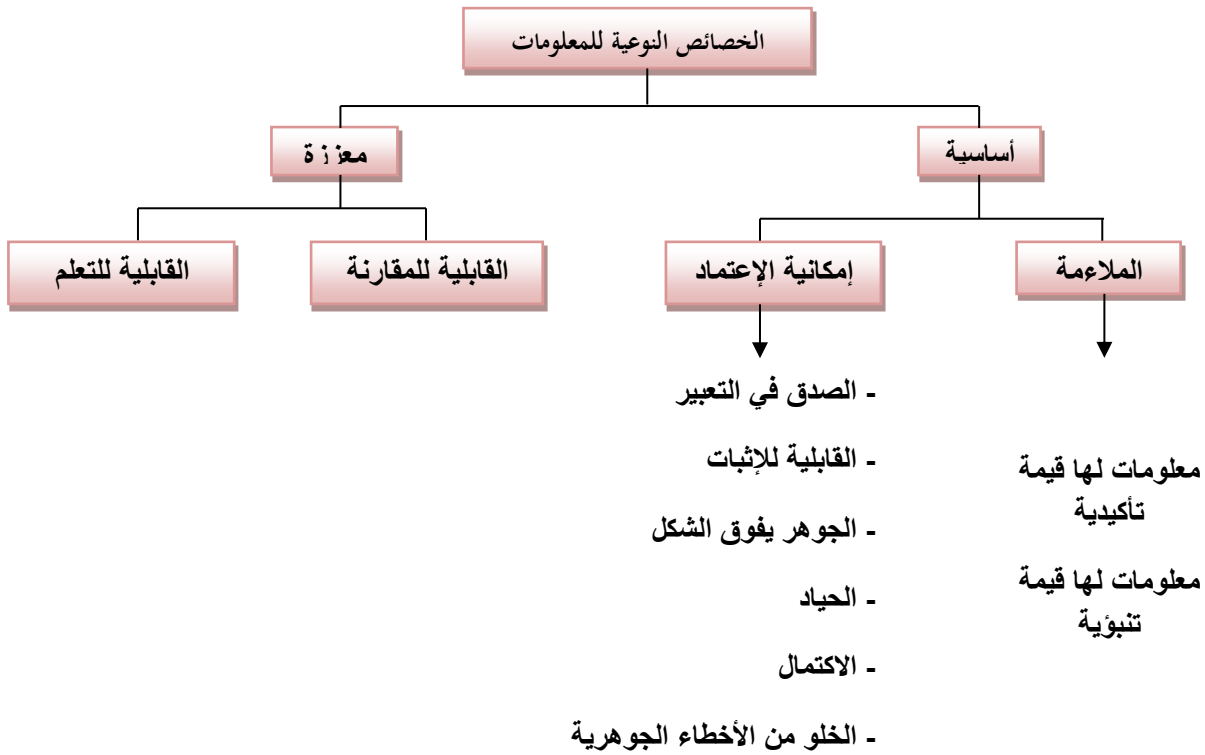
¹ قاضي فاطمة الزهراء، مرجع سبق ذكره، ص: 51 .

² صبايحي نوال، مداخلة بعنوان، أثر الإفصاح وفق معايير المحاسبة الدولية على جودة المعلومة المحاسبية، الملتقى الدولي الثالث حول : آليات تطبيق النظام المحاسبي المالي الجزائري ومطابقته مع معايير المحاسبة الدولية وتأثيره على جودة المعلومة المحاسبية، جامعة الوادي، ص: 12.

أ- قيد حاكم أو متحكم: وهو أن تكون المنفعة المتوقعة من المعلومات أكبر من تكلفة إنتاجها وتوصيلها.

ب- الأهمية النسبية: تلعب هذه الخاصية دوراً هاماً كمعيار لتحديد المعلومات التي يتوجب الإفصاح عنها وذلك من زاوية تأثيرها المتوقع على متخذ القرار، كما تعد معيار هاماً في تنفيذ عملية الدمج لبنود المعلومات التي يتم عرضها في القوائم المالية المنشورة، وتعد المعلومات المحاسبية ذات أهمية نسبية إذا كان حذفها أو تحريفها يؤثر على القرار الاقتصادي الذي يتخذه مستخدمها عند اعتماده على هذه المعلومات، بمعنى أنه كلما كان للمعلومة تأثيرها على من يستخدمها كلما كانت ذات أهمية نسبية.

شكل رقم : 05 الخصائص النوعية للمعلومة المحاسبية



المصدر: إنتصار حسين علي عبد الله، لجان المراجعة في ظل حوكمة الشركات و اثرها على جودة التقارير المالية، مرجع سبق ذكره، ص 153

المطلب الثالث: معايير جودة التقارير المالية والعوامل المؤثرة عليها:

الفرع الأول : معايير جودة التقارير المالية :

تتحقق جودة التقارير المالية وامكانية الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات ونزاهة الجهات الصادرة عنها بمدى جودة المعلومات المحاسبية والتزامها بمجموعة من المعايير القانونية والرقابية والمهنية والفنية.¹

1- معايير قانونية: تسعى العديد من الشركات المهنية في العديد من الدول لتطوير معايير جودة التقارير المالية وتحقيق الالتزام بها من خلال سن تشريعات وقوانين واضحة ومنظمة لعمل هذه الشركات مع توفير هيكل تنظيمي فعال يقوم بضبط جوانب الأداء في الشركة بما تتوافق مع المتطلبات القانونية التي تلزم الشركات بالإفصاح الكافي عن أداؤها.

2- معايير رقابية: ينظر إلى عنصر الرقابة بأنه أحد مكونات العملية الإدارية التي يركز عليها كل من مجلس الإدارة والمستثمرين، ويتوقف نجاح هذا العنصر على وجود رقابة فعالة تحدد دور كل من لجان المراجعة وأجهزة الرقابة المالية والإدارية في تنظيم المعالجة المالية وكذلك دور المساهمين والأطراف ذات العلاقة في تطبيق قواعد الحوكمة بواسطة أجهزة رقابية للتأكد من أن سياساتها وإجراءاتها تنفذ بفاعلية وأن بياناتها المالية تتميز بالمصداقية مع وجود تغذية عكسية مستمرة وتقييم للمخاطر وتحليل للعمليات وتقييم الأداء الإداري ومدى الالتزام بالقواعد والقوانين المطبقة.

3- معايير مهنية: تهتم الهيئات والمجالس المهنية المحاسبية بإعداد معايير المحاسبة والمراجعة لضبط أداء العملية المحاسبية، مما ابرز معه مفهوم مساءلة الإدارة من قبل الملاك للاطمئنان على استثماراتهم، والتي أدت بدورها إلى ظهور الحاجة لإعداد تقارير مالية تتمتع بالنزاهة والأمانة.

4- معايير فنية: إن توفر معايير فنية يؤدي إلى تطوير مفهوم جودة المعلومات مما يعكس بدوره على جودة التقارير المالية ويزيد ثقة المساهمين والمستثمرين وأصحاب المصالح بالشركة ويؤدي إلى رفع وزيادة الاستثمار. هذا وقد توجهت مجالس معايير المحاسبة وعلى رأسها مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي.

الفرع الثاني: العوامل المؤثرة في جودة التقارير المالية:

تعتبر جودة التقارير المالية الهدف الرئيسي الذي تسعى الشركات لتحقيقه، لكن هناك مجموعة من العوامل التي تؤثر في عملية إنتاج المعلومات وتوصيلها وتوفير مقومات النظام المحاسبي يمكن بيانها فيما يلي:

¹ ماجد اسماعيل أبو حماد، اثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية ، دراسة ميدانية على الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية، رسالة مقدمة استكمالاً لمتطلبات الحصول على شهادة الماجستير في المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية غزة، ص: 58- 59 .

أولاً: العوامل البيئية (بيئة المحاسبة) : وتتضمن:¹

1- العوامل الاقتصادية: تختلف نوعية المعلومات التي تقدمها التقارير المالية باختلاف النظام الاقتصادي، ففي الاقتصاد الرأسمالي تحظى التقارير المالية بأهمية كبيرة، إذ يتم التركيز على ضرورة توافر المعلومات الملائمة لاحتياجات المستخدمين، بينما في الاقتصاد الاشتراكي يتم التركيز على المعلومات المحاسبية الموجهة للتخطيط في الدولة ولغرض أحكام المراقبة المركزية.

2- العوامل الاجتماعية: تتأثر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية ببعض القيم الاجتماعية مثل: اتجاه المجتمع نحو الاهتمام بالسرية في القوائم المالية والوقت، فالسرية تؤثر على نشر المعلومات المحاسبية.

3- العوامل القانونية: إن العوامل القانونية وأهمها مجموعة الأنظمة والقواعد القانونية تؤثر بشكل مباشر وغير مباشر على مهنة المحاسبة والرقابة والإشراف على ممارستها خصوصاً مع ظهور شركات المساهمة التي تتميز بانفصال الملكية عن الإدارة مما أدى خضوعها إلى التشريعات القانونية والضريبة منذ بدء تكوينها حتى تصفيتها وهذا ينعكس على الكيفية التي تعد بها المعلومات وكيفية عرضها في التقارير المالية.

4- العوامل الثقافية: وتتمثل في المستوى التعليمي ووضع المنظمات المهنية، فالمستوى التعليمي يؤثر في الممارسة المحاسبية والتدقيق بشكل عام والخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية بشكل خاص.

5- العوامل السياسية: إن العوامل السياسية لبيئة المحاسبة لها تأثير كبير على العمليات المحاسبية لأنها تلزم تحديد الاحتياجات من المعلومات المحاسبية لمستخدمي التقارير المالية التي تتلاءم مع الأوضاع السياسية لكل بلد، وعلى الشركات تطوير إمكانياتها وقدراتها نحو تحقيق هذه الاحتياجات، وعند وضع وإنشاء المعايير المحاسبية يأخذ بعين الاعتبار المصالح السياسية.

وتنظر الجهات الحكومية إلى السياسة المحاسبية من حيث مدى توافيقها مع الأهداف القومية أو مع الأهداف المعنية لهذه الجهات، وهذا هو سبب التدخل السياسي في إعداد السياسات والإجراءات المحاسبية.

ثانياً: عوامل متعلقة بالمعلومات:²

1- العوامل المادية: وتتضمن جميع المكونات المادية مثل الأدوات والأجهزة المحاسبية واليدوية والآلية التي يتم استخدامها في إنتاج المعلومات المحاسبية.

2- المقومات المادية: وتتضمن كافة الأموال المتاحة للنظام والتي يستخدمها للقيام بمهامه ووظائفه.

3- قاعدة البيانات: وتحتوي على مجموعة من الإجراءات التطبيقية والبيانات الضرورية اللازمة لتشغيل النظام وتحقيق أهدافه.

¹ بن عيشي عمار، عمري سامي، مداخلة بعنوان تطبيق قواعد الحوكمة وأثره على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية، الملتقى الدولي الثامن حول الحوكمة المحاسبية للمؤسسة: واقع، رهانات وأفاق، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، يومي 08/07 ديسمبر 2010، ص: 9 .

² ناصر محمد علي الجهلي، خصائص المعلومات المحاسبية وأثرها في اتخاذ القرارات، دراسة حالة مؤسسة اقتصادية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التدبير، تخصص محاسبة، جامعة محمد لخضر، باتنة، 2008/ 2009، ص: 69-71 .

ثالثاً: تقرير مدقق الحسابات (الخارجي):

يعتبر تقرير مدقق الحسابات الركيزة الأساسية في جودة المعلومات المحاسبية للتقارير المالية من خلال مراجعة التقارير المالية المنشورة، وزيادة الثقة في المعلومات المتوفرة فيها، وهدف تقرير المراجع الخارجي هو التحقق من إعداد وعرض التقارير المالية وفق معايير المحاسبة المعتمدة والقوانين المعمول بها.

المطلب الرابع: الإفصاح المحاسبي:

الفرع الأول: تعريف الإفصاح:

لقد زاد الاهتمام في العقود الأخيرة بموضوع الإفصاح، وهذا لاعتماد العديد من الجهات بشكل كبير في قراراتها على ما تنشره الشركات من معلومات وقد تتعدد وجهات النظر حول مفهوم وحدود الإفصاح عن المعلومات الواجب توافرها في التقارير المالية المنشورة وهذا نظراً لاختلاف مصالح الأطراف المستخدمة .
و من بين التعاريف نورد ما يلي:

- **تعريف (MOONTIZ):** "يجب على التقارير المالية أن تظهر جميع المعلومات الضرورية والمناسبة لإعطاء مستخدمي القوائم المالية معلومات غير مضللة وأيضاً صورة واضحة عن أوضاع الوحدة".

- **تعريف (مطر):** "إظهار كل المعلومات التي قد تؤثر في موقف متخذ القرار المتعلق بالوحدة المحاسبية، وهذا يعني أن تظهر المعلومات في القوائم والتقارير المحاسبية بلغة مفهومة للقارئ دون لبس أو تضليل ، ويرتبط الإفصاح هنا بالصلة وثيقة مع شكل ومحتوى القوائم المالية التي تجعل تلك القوائم ذات قيمة إعلامية من وجهة نظر مستخدمي القوائم المالية".¹

- ويعرف أيضاً على أنه "شمول التقارير المالية على جميع المعلومات اللازمة لإعطاء مستخدم هذه التقارير صورة صحيحة عن الوحدة المحاسبية"²

الفرع الثاني: المقومات الأساسية للإفصاح والعوامل المؤثرة عليه:

أولاً: المقومات الأساسية للإفصاح: يركز الإفصاح على مجموعة من المقومات الأساسية وهي:³

1- المستخدم المستهدف للمعلومات المحاسبية: تنبع أهمية تحديد الجهة المستخدمة للمعلومات المحاسبية من اختلاف الأغراض التي ستستخدم فيها تلك المعلومات، ورغبة من المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين AICPA في تحديد أدق للمستخدم المستهدف اعتبر أنه وبناء على الغرض الأساس للقوائم المالية يجب تصميم القوائم المالية من حيث الشكل والمحتوى بحيث تخدم الأغراض العامة لجميع الفئات المستخدمة لهذه القوائم، لكن مع التركيز بشكل رئيس على احتياجات الملاك الحاليين والمحتملين والدائنين.

¹ لطيف زيود، ريم علي عيسى، الإفصاح المحاسبي والعوامل المؤثرة عليه في الشركات المساهمة السورية، دراسة حالة شركة المجموعة المتحدة للنشر والإعلان والتسويق، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 33، العدد 1، 2011، ص: 148 .

² معتز برهان جميل العكر، أثر مستوى الإفصاح المحاسبي في البيانات المالية المنشورة على تداعيات الأزمة المالية في القطاع المصرفي الأردني، دراسة ميدانية على البنوك التجارية الأردنية، مذكرة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، 2009/ 2010، ص: 06

³ لطيف زيود، ريم علي عيسى، مرجع سبق ذكره، ص: 148-149 .

2- الهدف من استخدام المعلومات المحاسبية: تعد خاصية الملاءمة المعيار النوعي الذي يحدد طبيعة أو نوع المعلومات المحاسبية الواجب الإفصاح عنها، وهي تتطلب وجود صلة وثيقة بين طريقة إعداد المعلومات والإفصاح عنها من جهة، والغرض الرئيس لاستخدام هذه المعلومات.

3 - طبيعة ونوع المعلومات المحاسبية التي يجب الإفصاح عنها: لتفادي القيود والمحددات التي من شأنها التأثير على طبيعة المعلومات المحاسبية المحتويات في القوائم المالية لا بد من إعادة النظر في الكثير من المفاهيم التي تحكم إعداد هذه القوائم، وذلك عبر أولوية ترجح كفة خاصية الملاءمة على سواها من الخواص الأخرى للمعلومات باعتبارها المعيار الرئيس للمعلومات التي يجب أن يتمحور حوله معيار الإفصاح.

4- أساليب وطرق الإفصاح عن المعلومات المحاسبية: إن البدائل المختلفة من أساليب وطرق عرض المعلومات في القوائم المحاسبية تترك أثارا مختلفة على متخذي القرارات ممن يستخدمون تلك المعلومات، ولذا يتطلب الإفصاح المناسب أن يتم عرض المعلومات فيها بطرق يسهل فهمها، كما يتطلب أيضا ترتيب وتنظيم المعلومات فيها بصورة منطقية تركز على الأمور الجوهرية بحيث يمكن للمستخدم المستهدف قراءتها بيسر وسهولة.

5- توقيت الإفصاح عن المعلومات المحاسبية: ينبغي عرض البيانات سنويا على أقل تقدير، ويجب الإفصاح عن السبب في حال كانت الفترة المستخدمة أقصر أو أطول من سنة، وتقضي الأعراف المحاسبية بأنه يجب أن يتم الإفصاح عن المعلومات الخاصة بالسنة المالية بعد انتهائها من دون تأخير غير مبرر، وقد شدد مجلس المبادئ المحاسبية على أهمية عنصر التوقيت إذ أشار إلى ضرورة إيصال المعلومة المحاسبية لمتخذي القرار في الوقت المناسب إذ أن التأخير في وصولها قد يؤثر على قراره.

ثانيا: العوامل المؤثرة على الإفصاح: يوجد العديد من العوامل التي تؤثر في الإفصاح منها:¹

1- عوامل بيئية: تختلف التقارير المالية من دولة لأخرى لأسباب اقتصادية واجتماعية وسياسية، وعوامل ناتجة من حاجة المستفيدين إلى مزيد من المعلومات الإضافية عن التغيرات البيئية وأثرها على المشروع، بغرض المقارنة بين الوحدات الاقتصادية مع بعضها البعض وتحديد المسؤولية الاجتماعية شكل منها.

ويبدو ذلك من المقارنة بين التقارير المالية التي تعد في كإنجلترا والولايات المتحدة الأمريكية حيث يحدد قانون المؤسسات في إنجلترا التقارير التي يجب إعدادها وطرق عرض المعلومات المالية في القوائم المالية.

2- عوامل تتعلق بالمعلومات: حيث تتأثر درجة الإفصاح بالمعلومات وخاصة في مدى توفر الملائمة والثقة بهذه المعلومات، إضافة إلى القابلية للتحقيق والمقارنة.

3- عوامل تتعلق بالمؤسسة الاقتصادية: مثل حجم المؤسسة، درجة هيمنة المساهمين القوانين المعمول بها، الضوابط التي ستلزمها مالية التدقيق.

¹ العمري سميرة، تطبيق آليات الحوكمة على جودة الإفصاح المحاسبي، دراسة حالة ديوان الترقية والتسيير العقاري لولاية البويرة، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، جامعة أكلي محمد الحاج، البويرة، 2013/ 2014، ص ص: 43-44.

فضلا عن عوامل أخرى توفر الإفصاح مثل: التشريعات والقوانين المحلية والمحاسبية والتعليمات الخاصة بالإفصاح داخل المؤسسات لأغراض الضريبة الرقابة... إلخ. والإفصاح ليس له معنى محاسبي أو قانوني دائما بشكل جزء من المسؤولية الاجتماعية لهذا ظهر ما يسمى بالإفصاح الاجتماعي الذي يعبر عن النشاط بشكل يمكن من خلاله تقويم الأداء الاجتماعي للوحدة، حيث ظهر الضعف في القوائم المالية التقليدية كونها غير ملائمة لقياس صحة الأداء الاجتماعي للمؤسسات وفي ظل بيئة الاستثمار أصبح الإفصاح كمسؤولية اجتماعية وقانونية تساعد كافة الأطراف على معرفة حقائق تمكن من اتخاذ القرار، ولقد زاد الوعي بأهمية الالتزام بالمعايير المحاسبية الدولية والمحلية والقوانين والتعليمات ودورها في تحديد مستوى الإخضاع المطلوب ومدى الالتزام به.

ثالثا: أنواع الإفصاح: وهي:¹

1- الإفصاح الكامل: يتطلب الإفصاح الكامل أن تكون القوائم المالية كاملة بحيث تشمل كافة المعلومات اللازمة للتعبير الصادق، فإذا ترتب عن حذف أو استبعاد بعض المعلومات تصبح بعض القوائم المالية مضللة فإن الإفصاح عن مثل تلك المعلومات يصبح ضروري، وتشتمل القوائم المالية المنشورة في الوقت الحاضر على الملاحظات الإيضاحية التي تعتبر جزء ضروري من القوائم المالية، وينبغي أن تكون المعلومات الواردة في تلك المذكرات مكاملة للمعلومات الواردة في صلب القوائم المالية.

2- الإفصاح العادل: يهتم الإفصاح العادل بالدعاية المتوازنة لاحتياجات جميع الأطراف المالية، إذ يتوجب إخراج القوائم المالية بالشكل الذي يضمن عدم ترجيح مصلحة فئة معينة على مصلحة الفئات الأخرى من خلال مراعاة مصالح جميع الفئات بشكل متوازن.

3- الإفصاح الشامل: ويعني مدى شمولية القوائم والتقارير المالية لكافة المعلومات المفيدة والغير مضللة للمستثمرين، ويأتي التركيز على الإفصاح الشامل من أهمية القوائم المالية كمصدر أساسي يعتمد عليه في اتخاذ القرارات، ولا يقتصر الإفصاح الشامل على الإفصاح عن الحقائق حتى نهاية الفترة المحاسبية بل يعتمد إلى بعض الوقائع اللاحقة لتاريخ القوائم المالية.

4- الإفصاح التفاضلي: يتم التركيز في القواعد المالية بصورة ملخصة ومختصرة على التفاصيل أو التفاوت بين البنود بعقد المقارنات لتوضيح التغيرات الجوهرية وتحديد الاتجاه العام للتغيرات أو التفاصيل ويعتمد مدخل الإفصاح التفاضلي على التقارير السنوية المختصرة الملخصة بحجة أن بعض المساهمين يحتاجون إفصاحا شاملا، ولكن الأكثر منهم لا يحتاجون إلا لمعلومات مالية ملخصة وذات تحليل في أقل.

5- الإفصاح الملائم: هو الإفصاح الذي يراعي حجة مستخدمي البيانات وظروف المنشأة وطبيعة نشاطها، إذ أنه ليس من المهم فقط الإفصاح عن المعلومات المالية بل الأهم أن تكون ذات قيمة ومنفعة بالنسبة لقرارات المستثمرين والدائنين وتناسب مع نشاط المنشأة وظروفها الداخلية.

¹ العابدي دلال، مرجع سبق ذكره، ص: 77-78

6- الإفصاح الوقائي: هو عرض المعلومات الكافية لجعل القوائم المالية مفيدة وغير مضللة للمستفيدين منها خاصة المستثمر العادي المحدود القدرة في استخدام المعلومات.

رابعاً: إسهامات معايير المحاسبة الدولية في تحسين جودة المعلومة المحاسبية والإفصاح:

أولت معايير المحاسبة الدولية عناية كبيرة نحو اعتبارات الإفصاح، وذلك بغرض زيادة تحسين جودة المعلومة والتقارير المالية، ومن بين المعايير التي تناولت الإفصاح المحاسبي، وكيفية عرض القوائم المالية من حيث شكل ومحتوى وهيكل القوائم المالية والسياسات المحاسبية نورد:¹

1- الإفصاح حسب محتوى المعيار IAS1

يتضمن معيار المحاسبة الدولي IAS1 "عرض القوائم المالية" كل ما يتعلق بإعداد القوائم المالية من قواعد ومبادئ محاسبية وطرق عرض، ولقد حل المعيار المحاسبي الدولي IAS1 محل كل من المعايير المحاسبية التالية IAS1 المتعلق بالإفصاح عن السياسات المحاسبية، المعيار المحاسبي الدولي IAS5 المتعلق بالمعلومات الواجب الإفصاح عنها في القوائم المالية، المعيار المحاسبي الدولي IAS13 المتعلق بالأصول المتداولة والالتزامات المتداولة وقد صمم هذا المعيار لتحسين نوعية البيانات المالية المعروضة، وهو ينطبق على جميع المؤسسات التي تقدم تقاريرها بموجب معايير المحاسبة الدولية، وقد أوضح مكونات البيانات المالية ذات الغرض العام التي تلتزم المؤسسة بنشرها، بحيث تكون مشتملة على مجموعة متكاملة من المعلومات المحاسبية التي يستفيد منها مستخدمو البيانات المالية، والمتمثلة في الميزانية العمومية، قائمة الدخل، قائمة التغير في حقوق الملكية، قائمة التدفقات النقدية، السياسات المحاسبية والإيضاحات.

يتطلب مبدأ الإفصاح والشفافية عرض البيانات المالية بطريقة تبين بشكل موثوق وملائم نتائج الأعمال والمركز المالي، والتغيرات في حقوق الملكية والتدفقات النقدية للمؤسسة.

2- الإفصاح حسب محتوى المعيار IAS24

إن توسع نطاق العمليات التي تقوم بها المؤسسات، أدى إلى نشوء علاقات تربط المؤسسات بعضها ببعض لتحقيق مصالح معينة، هذه العلاقات لها قواعد محاسبية تحكمها وتحدد كيفية التعامل المحاسبي مع العمليات المتبادلة بين هذه المؤسسات، إضافة إلى وجوب الإفصاح عن حقيقة العلاقات بين هذه المؤسسات، لكي يتم اتخاذ القرارات من قبل أصحاب العلاقة على ضوء معلومات واضحة وشفافة وموثوقة، ولهذا جاء المعيار "IAS24" "الإفصاح عن الأطراف ذات العلاقة" للتأكيد على أن القوائم المالية للمؤسسات ذات العلاقة تحتوي على الإفصاحات اللازمة.

¹ صبايحي نوال، مرجع سبق ذكره، ص: 12 - 13.

3- الإفصاح حسب محتوى المعيار IFRS7

إن تطور وسائل الاتصال وعولمة النشاط الاقتصادي، وتعزيز حرية انتقال رؤوس الأموال عبر العالم، ساهم في نشوء أدوات مالية جديدة، وزيادة حجم العمليات المنفذة من خلالها، سواء كان ذلك للاستثمار أو للتحوط المالي أو لأغراض إدارة السيولة، مما جعل المؤسسات والهيئات المحاسبية الدولية تضع قواعد وأسس للإفصاح عنها، وذلك بهدف تعزيز خاصية الملائمة المعروضة في التقارير المالية، ولهذا تم إصدار المعيار IFRS 7 لتخصيصه فقط للإفصاح المتعلق بالمخاطر الناتجة عن التعامل بالأدوات المالية، وهو بذلك ألغى كافة البنود المتعلقة بالإفصاح من المعيار IAS32 أما الأجزاء المتبقية منه تتعلق بقضايا عرض الأدوات المالية فقط، كما قام بإلغاء المعيار IAS30 المتعلق بالإفصاح في القوائم المالية للبنوك والمؤسسات المالية المماثلة، فوضع بذلك كل الإفصاحان على الأدوات المالية مع بعضها في معيار جديد.

تعتبر متطلبات معيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS7 "الأدوات المالية - الإفصاح" مكملة للمبادئ الخاصة بالاعتراف والقياس وعرض الأصول المالية والالتزامات المالية الواردة في معيار المحاسبة الدولي IAS39 و IAS 32

المبحث الثاني: أثر مبادئ حوكمة الشركات على جودة التقارير المالية

يتمثل أثر الحوكمة على جودة التقارير المالية في التأكد من المبادئ والقواعد المنصوص عليها في نظام الحوكمة من خلال الآليات التالية:

المطلب الأول: الإفصاح والشفافية

يتمثل دور المحاسبة في أنه جزء لا يتجزأ من أي نظام لحوكمة الشركات، حيث أن الخصائص الأساسية في جميع أنظمة الحوكمة ومتطلباتها تؤكد على ضرورة أن تتمتع الشركات بالشفافية العالية في الإفصاح عن أدائها المالي، ومن العناصر المؤثرة على حوكمة الشركات الجديدة هو أن تكون الشركات صادقة ومنفتحة وأن تقدم معلومات دقيقة كافية عن أنشطة الشركة، وبشكل يمكن الأطراف الخارجية من الرقابة على أنشطتها. وهناك دوران رئيسيان يمكن تحديدهما للمحاسبة والتقارير المالية في تدعيم نظام حوكمة الشركات الفعالة وهما:¹

الفرع الأول: تشجيع أو منع قرارات وأنشطة معينة

حيث تستخدم المحاسبة للتوجيه والرقابة والسيطرة على المديرين في الشركات عن طريق استخدام المعلومات المحاسبية لدعم القرارات المناسبة، وذلك من خلال ربط أداء المديرين بمكافآت تعتمد على أرباح محاسبية في نتائج القوائم المالية كربط مصالحهم ومصالح المساهمين من أجل تشجيعهم على اتخاذ قرارات استثمارية ذات عوائد ربحية عالية، وتؤثر بشكل إيجابي على الأداء المالي للشركة وتصب في مصلحة المساهمين.

¹ عمر يوسف عبد الله الحيارى، مرجع سبق ذكره، ص: 32-35.

وتظهر قدرة المحاسبة في مساعدة نظام حوكمة الشركات من خلال تحديد معايير المحاسبة متطلبات الإفصاح عن قضايا مرتبطة بنظام الحوكمة:

1- المعيار الصادر عن مجلس معايير المحاسبة الأمريكي رقم (AASB 124) ومعيار المحاسبة الدولي رقم (IAS 24) التي تعلق بمتطلبات إفصاحات موسعة بحيث تشمل أسماء ومكافآت المديرين التنفيذيين وأعضاء مجلس الإدارة، وأي تعاملات بين الشركة وبينهم كالقروض والمشتريات.

2- المعيار الصادر عن مجلس معايير المحاسبة الأمريكي رقم (AASB 2) والمعيار الصادر عن لجنة معايير التقارير المالية الدولية (IFRS 2) التي تعلق بحصص المديرين من الأسهم حيث تطلبت الإفصاح عن الأسهم الممنوحة للمديرين أو الموظفين.

لذا كان من الطبيعي أن متطلبات الإفصاح عن الأنشطة لها دور كبير في التحكم و السيطرة على السلوكيات، كإفصاح عن القروض والمكافآت للمديرين الأمر الذي يساعد في الكشف عن أي أنشطة غير مناسبة يقومون بها.

* إبلاغ المساهمين وأصحاب المصالح (الأطراف الخارجية)

يتمثل الدور الأساسي للتقارير المالية في حوكمة الشركات هو تقديم المعلومات المطلوبة لتقييم أداء الشركة وأداء مديريها، إذ تتطلب من المدير تقديم تقرير لمقدمي الموارد للشركة لتفسير وتوضيح مدى تمكنهم من إدارة الموارد.

ومن مميزات نظام الإفصاح الفعال تعزيز الشفافية الحقيقة، ولضمان أن تكون القوائم المالية مفيدة يجب أن تتصف بالشفافية وعدم التحيز وأن تكون متكاملة وخالية من الأخطاء، ذلك لأن القوائم المالية هي حلقة الوصل التي تمكن المساهمين من مراقبة أداء المديرين وأنشطتهم والمساعدة في تحديد أي قصور في فاعلية نظام حوكمة الشركات.

وهناك العديد من الآليات المتنوعة الهادفة لزيادة الملائمة والموثوقية للقوائم المالية، منها ضرورة أن تكون التقارير متسقة مع معايير المحاسبة الدولية، حيث يتطلب المعيار الصادر عن مجلس معايير المحاسبة الأمريكي (AASB 101)، والمعيار الصادر عن لجنة معايير المحاسبة الدولية (IAS 1) المسمى بعرض القوائم المالية أن تقدم القوائم المالية صورة عادلة عن الوضع المالي والأداء المالي للشركة، وأن تفصح الشركة على مدى امتثالها لمعايير التقارير المالية الدولية.

وقد كان الدافع الأساسي وراء اعتماد معايير التقارير المالية الدولية كمرجعية هو تحسين أنظمة حوكمة الشركات، على أساس أن تقوم تلك الشركات بالتبني الكامل لمعايير الإفصاح المالية الدولية للمحاسبة والتدقيق وتعزيز ممارسات الشفافية وكذلك المقارنة بين الدول المختلفة، لأن هذه السمات بدورها تقوي وتعزز انضباط السوق كوسيلة لتحسين ممارسات حوكمة الشركات.

وقد برز العديد من التقارير المتنوعة في أعقاب الأزمة المالية العالمية التي أكدت على ضرورة وجود مجموعة من المبادئ و المعايير المحاسبية العالمية ذات الجودة العالية ، تعنى بمتطلبات التدقيق و لجان التدقيق و المصادقة على القوائم من قبل المدراء ، و ذلك لتحسين الدقة و الموثوقية في القوائم المالية.

وقد حرص دليل قواعد حوكمة الشركات المساهمة على توفير مجموعة من القواعد التي تحكم مبدأ الإفصاح والشفافية نلخص أهمها فيما يلي:

- إلزام الشركة بوضع إجراءات عملية لمتابعة تطبيق سياسات الإفصاح المعتمدة في الشركة وفقا لمتطلبات التشريعات النافذة و الجهات الرقابية.
- إلزام الشركة بتوفير المعلومات الإفصاحية للمستثمرين والمساهمين بصورة واضحة ودقيقة وغير مضللة مع التركيز على الالتزام بالآوقات المحددة.
- إلزام الشركة بإعداد قوائمها المالية وتنظيم بياناتها وحساباتها المالية وفقا للمعايير الدولية الخاصة بإعداد التقارير المالية (IFRS).
- إلزام الشركة باستخدام الموقع الإلكتروني الخاص بها على شبكة الانترنت لتعزيز مبدأ الإفصاح والشفافية لتسهيل الحصول على المعلومات وتوفيرها لمستخدميها.
- إلزام الشركة بالإفصاح عن البرامج والسياسات المستقبلية تجاه البيئة والمجتمع المحلي.
- إلزام الشركة بتوفير الحماية للمعلومات الداخلية والحفاظ على سريتها وعدم إفشاء أي معلومات هامة من قبل الأشخاص المطلعين.

يعتبر الإفصاح أساس أي سوق مالية و سبب نجاحه ، فنجاح أي سوق مالية يعتمد بشكل مباشر على مدى جودة نظام الإفصاح المتبع في الدولة ، فالإفصاح يحقق في حال توافره جوا من الثقة بين المتعاملين من خلال قيام الجهات المعنية بمراقبة التقارير المالية للشركات المتعاملة في السوق والإشراف على وسائل الإعلام المختلفة التي تشكلها هذه الشركات، والتدخل لإزالة الغش ومنع إعطاء معلومات غير صحيحة¹

ويمكن تبويب الإفصاح المحاسبي وفق لثلاث اتجاهات من خلال الآتي:

- من حيث نوع المعلومات المفصح عنها.
- من حيث كمية وحجم المعلومات المفصح عنها.
- من حيث الإلزام بالمعلومات المفصح عنها.

وأجمع المهتمون بأسواق المال على ضرورة توافر الشفافية لتحقيق الجودة للتقارير المالية، وبالتالي المحافظة على الاستقرار وزيادة النمو، وأنه يتم ضمان الشفافية للتقارير المالية من خلال الإفصاح الكامل وتوفير العرض العادل للمعلومات المفيدة والضرورية لاتخاذ القرارات الاقتصادية إلى مدى واسع من المستخدمين والمشاركين في السوق،

¹ انتصار حسين علي عبد الله، مرجع سبق ذكره ، ص ص: 137- 140 .

حيث أن المعلومات الشفافة تتيح للمشاركين في السوق تقييم المخاطر وترشيد قراراتهم الاستثمارية مما يوفر أسواق مالية فعالة.

ويرى بعض الكتاب أن شفافية المنشأة نظام يوفر رؤية واضحة عن الحالة الحقيقية للمنشأة ولأصحاب المصالح والأطراف الأخرى من خلال معلومات موثوق فيها، حيث تخفض الشفافية حالة عدم التأكد بشأن تقييم المستخدمين المعلومة بحالة المنشأة .

حيث أن الشفافية لا تعني إتاحة المعلومة عن المنشأة فحسب وإنما إتاحة معلومة ذات منفعة لمستخدميها تساعد على فهم وتقييم حالة المنشأة واتخاذ ما يلزم من قرارات تحقق أهدافهم ، ولتحقيق الشفافية المالية يتطلب الأمر تحقيق ما يلي :

- أن تكون الأرقام المالية معبرة عن الحالة الحقيقية.
- اكتمال الإفصاح المالي بالإفصاح غير المالي.
- جودة المعايير المحاسبية المطبقة .
- جودة نظم المعلومات المحاسبية المسؤولة عن إنتاج المعلومات.
- جودة هيكل الرقابة الداخلية وما تتضمنه من مراجعة داخلية وآليات رقابية تهدف للتحقق من جودة المعلومات المقررة.

- جودة نظم المراجعة الخارجية وخدمات التأكد المقدمة من قبل مراقبي الحسابات المستقلين .

يرى الباحث أن أهم ما يؤثر على درجة الشفافية والوضوح للتقارير المالية هو لجوء إدارة الشركات إلى التلاعب في القوائم المالية بهدف التأثير على الأرباح، وتقوم الإدارة بذلك لوجود دوافع لديها لمعالجة الأرباح حيث يؤثر ذلك على جودة الأرباح المفصح عنها وبالتالي جودة التقارير المالية .

المطلب الثاني: تشكيل لجان التدقيق¹

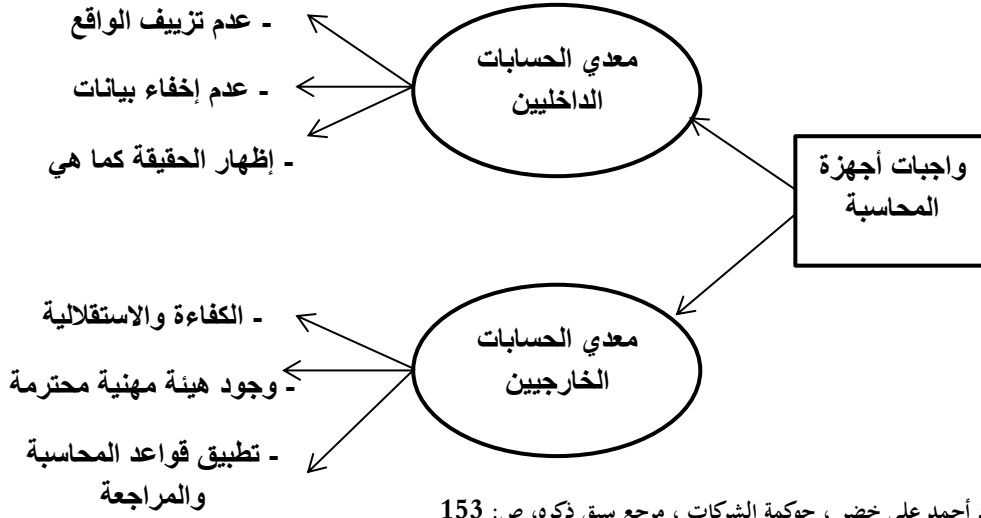
حظيت لجنة التدقيق مؤخرًا باهتمام بالغ من قبل الباحثين والهيئات العلمية الدولية والمحلية المتخصصة، خاصة بعد التعثر والاختفاقات التي حصلت في بعض الشركات العالمية، ويعود هذا الاهتمام للدور الهام الذي تلعبه لجنة التدقيق كأداة من أدوات الحوكمة في تعزيز الثقة والشفافية في المعلومات المتضمنة في التقارير المالية وإشرافها على وظيفة التدقيق الداخلي في الشركات ودورها في اختيار المدقق الخارجي ودعم استقلاليته، ودورها في التأكيد على الالتزام بمبادئ حوكمة الشركات .

وغالبًا ما يقوم مجلس الإدارة بتفويض بعض المسؤوليات إلى لجان مختصة منفصلة ، فتلعب لجنة التدقيق دورًا هامًا في ضمان موثوقية و مصداقية التقارير المالية ، لذا فإن فاعلية هذه اللجنة يعزز جودة الأرباح ، كما أن توفر عنصر الاستقلالية لها يساهم في الحد من قدرة الإدارة التنفيذية على إدارة الأرباح المضللة .

¹ عمر يوسف عبد الله الحيارى، مرجع سبق ذكره، ص ص: 28 - 29 .

والشكل التالي يبين واجبات مدققي و مراجعي الحسابات.

الشكل رقم : 06 واجبات مدققي و مراجعي الحسابات في ظل الحوكمة



المصدر: د أحمد علي خضر ، حوكمة الشركات ، مرجع سبق ذكره، ص: 153

وقد حرص دليل قواعد حوكمة الشركات المساهمة على توفير مجموعة من القواعد التي تحكم تشكيلة لجنة التدقيق نلخصها فيما يلي:

- الحرص على أن تكون اللجنة مستقلة وأن يتوفر لدى معظم أعضائها المعرفة والدراية في الأمور المالية والمحاسبية، ويشترط أن يتوفر لدى أحدهم على الأقل خبرة سابقة في مجال المحاسبة والأمور المالية وأن يكون حاملاً لمؤهل علمي أو شهادة مهنية محاسبية أو مالية.

- أن لا يقل عدد اجتماعاتها عن أربعة اجتماعات في السنة.

- أن تعقد اجتماعات دورية مع مدقق الحسابات الخارجي بمعزل عن الإدارة التنفيذية وأن تدرس معه خطة عمله لتدقيق حسابات الشركة .

- التوصية لمجلس الإدارة بتعيين مدقق الحسابات الخارجي.

- متابعة مدى تقيد الشركة بتطبيق أحكام التشريعات النافذة.

- دراسة التقارير المحاسبية الدورية قبل عرضها على مجلس الإدارة والتحقق من أي تغيير يطرأ على السياسات المحاسبية.

- دراسة تقييم إجراءات الرقابة والتدقيق الداخلي.

فيما يلي أهداف لجنة المراجعة عند مستوى الشركة:¹

- تصميم نظام رقابة داخلية أكثر كفاءة في مجال التقرير المالي .

¹ انتصار حسين علي عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص: 167 .

- تحقيق أكثر موضوعية للسجلات المحاسبية.
 - تحديد العوامل التي يمكن أن تؤدي إلى التقرير المالي المضلل.
 - تقييم مخاطر التقرير المالي المضلل التي سوف يتم خلقها داخل الشركة .
 - تصميم وتطبيق ضوابط الرقابة الداخلية الضرورية لمنع و اكتشاف ذلك التقرير المالي المضلل.
 - تحقيق متطلب مقنع للمعلومات الشفافة و المفيدة بالارتباط بالخصائص النوعية الرئيسية .
- يلاحظ الباحث مما سبق أن لجان المراجعة تلعب دورا كبيرا في الحد من نشر التقارير المالية المضللة والتي قد تستخدم فيها الإدارة بعض الأساليب الاحتيالية لتحقيق منافع لها، أو لتحقيق وفورات ضريبية أو غيرها من خلال تدعيم استقلال المراجع الخارجي وتحقيق كفاية نظام الرقابة الداخلية وفحص التقارير المالية وخلوها من أي تضليل ، ونجد أن كثير من المنظمات والهيئات المهنية وأسواق المال قد أوصت الشركات بضرورة تشكيل لجان المراجعة، لما يمكن أن تحدثه هذه الممارسات من أضرار بالغة على أسواق المال وعلى مستخدمي التقارير المالية من المستثمرين وغيرهم.

المطلب الثالث: تشكيل مجلس الإدارة

يعتبر الباحثون في مجال الحوكمة أن مجلس الإدارة المستقل هو أفضل أداة للرقابة على سلوك الإدارة التنفيذية، فهو يحمي رأس المال المستثمر في الشركة من الاستغلال أو سوء الاستغلال، ويشارك بفاعلية في وضع استراتيجيات الشركة ،و يقوم بالرقابة على سلوك الإدارة التنفيذية و أدائها ، وتقدم الحوافز المناسبة لها، وبالتالي فهو يساعد في تعظيم قيمة الشركة .

كما تعتبر وظائف مجلس الإدارة أساسية بالنسبة لمحمل العملية التشغيلية و مستقبل الشركة ، فضلا عن ذلك فهي ضرورية للسيطرة على بيئة إدارة الأرباح في الشركة ، لان مجلس الإدارة هو المسؤول عن الموافقة والتأكيد على أنشطة الطاقم الإداري في الشركة المتمثلة بتسيير العمليات اليومية للشركة و تطوير الخطط والاستراتيجيات وصنع القرارات الاستثمارية التي تصب في مصالح المساهمين طويلة الأجل

لذا كان لتركيب مجلس الادارة بما في ذلك عدد الأعضاء وخبراتهم واستقلاليتهم أهمية بالغة في الحد من إمكانية قيام المدراء التنفيذيين بإدارة الأرباح أو التلاعب فيها، فمجلس الإدارة يعتبر المكون من أعضاء داخليين بدلا من مدراء مستقلين أقل احتمالية لاستجواب المدير التنفيذي للشركة الذي قد يرغب في استخدام أساليب إدارة الأرباح المضللة، فالحوكمة القوية تعني الموازنة بين أداء الشركة ومستوى مناسب من الرقابة .

كذلك من المهم أن يحقق تشكيل مجلس الإدارة المزج بين الرقابة و الخبرة ، و أن لا يبدو كمقدم لموافقة روتينية أو مصادقة تلقائية لقرارات المدير التنفيذي حتى لا يسمح بحصول نتائج غير ملائمة من عمليات إدارة الأرباح ، إذ وجدت الأبحاث أن هناك احتمالية اكبر من مستويات إدارة الأرباح عندما تكون نسبة المدراء المستقلين في مجلس الإدارة منخفضة .

وقد حرص دليل قواعد الحوكمة على توفير مجموعة من القواعد التي تحكم تشكيلة مجلس الإدارة نلخص أهمها فيما يلي:

- تشكيل مجلس إدارة يتراوح عدد أعضائه من (5-13) عضواً، وعلى أن يكون ثلث أعضائه على الأقل من الأعضاء المستقلين. كما لا يجوز الجمع بين منصب رئيس مجلس الإدارة وأي منصب تنفيذي آخر.
- أن يكون أعضاؤه مؤهلين بقدر كاف من المعرفة والخبرة الإدارية وملما بالتشريعات ذات العلاقة.
- لا يجوز لأي عضو فيه أن يكون عضواً في مجلس إدارة شركة أخرى مشابهة أو منافسة في أعمالها للشركة.

المطلب الرابع: تشكيل إدارة المخاطر¹

عقب حدوث الأزمة المالية العالمية كشفت الدراسات عن أهم أسباب حدوث الأزمة وهو القصور في تطبيق ممارسات حوكمة الشركات بشكل عام وإدارة المخاطر فيها بشكل خاص، إذ أن البعض من مجالس الإدارة في تلك الشركات إما أنه يجهل حقيقة تلك المخاطر أو أنه كان يسلم فيها لكنه لم يقيم بتوفير أدوات التحوط لمواجهتها.

لذا من البديهي أن تكون الشركة بحاجة لإدارة المخاطر الفعالة من أجل حماية وتحسين قيمة حقوق المساهمين، ولكن في العديد من الحالات لا يتم القيام بإدارة المخاطر على مستوى الشركة ولا يتم تعديل سياسة إدارة المخاطر لتناسب مع إستراتيجية الشركة وهذا لانفصال المديرين المسؤولين عن إدارة المخاطر في بعض الأحيان عن إدارة الشركة ولا يعتبرون جزءاً أساسياً من عملية تنفيذ إستراتيجيتها.

كما أن القليل من قوانين أو نماذج حوكمة الشركات أعطت الأهمية لعملية إدارة المخاطر، حيث تضمن قانون سوق الأوراق المالية الاسترالي الذي طرح في عام 2007 مبدأً خاصاً أعطى الرقم 7 بعنوان الاعتراف بالمخاطر وإدارتها، وقدم توصيات لتوجيه عملية إدارة المخاطر وتصريحات حول أن عملية إدارة المخاطر لا تقتصر على مخاطر التقارير المالية كمخاطر الأخطاء المالية المادية في القوائم المالية، ولكنها تمتد لتشمل أيضاً على مخاطر الأعمال التجارية .

وقد حرص دليل قواعد حوكمة الشركات المساهمة على توفير مجموعة من القواعد التي تحكم تشكيل دائرة تختص بإدارة المخاطر في الشركة، نلخصها فيما يلي:

أن تحرص الشركة على تحديد وتقييم أي مواقف أو أحداث محتملة والسيطرة عليها والتحكم فيها حتى لا تؤثر على تحقيق أهدافها.

وضع إطار خاص بإدارة المخاطر بصورة تتوافق مع حجم وطبيعة عمل الشركة، بحيث يقوم مجلس إدارة الشركة بتحديد استراتيجيات تتولى إدارة الشركة تنفيذها والتأكيد على مراجعتها بشكل سنوي.

¹ عمر يوسف عبد الله الحيارى، مرجع سبق ذكره، ص ص: 30 - 31 .

يجب على الشركة وضع تصورات للمخاطر الجوهرية التي من المحتمل أن تواجه الشركة بحيث تشتمل على المسائل المالية وغير المالية.

يجب تحديد أدوار ومسؤوليات كلا من مجلس الإدارة ولجنة التدقيق والموظفين فيما يتعلق بإدارة المخاطر. يتضح لنا من خلال ما تطرقنا اليه في فصلنا هذا المتمثل في الحوكمة وجودة التقارير المالية أن التقارير المالية تعد أحد أبرز الدلائل التي توضح حقيقة الحالة المالية للشركة ، وأن جودة التقارير المالية من بين أهم المميزات التي تسعى الشركات إلى الوصول إليها من أجل تحقيق المصداقية في مختل حساباتها المالية والتصريحات التي تقوم بها بجميع الأطراف المتعامل معها ذات العلاقة .

كما تساهم حوكمة الشركات في تحقيق الجودة في التقارير المالية وذلك من خلال الارتقاء بمستوى الأمان في الشركات من حيث عملها إلى تفعيل الجودة في التقارير المالية للشركات بوضع جملة من الآليات والمبادئ جاءت بها، خاصة منها آلية التدقيق الداخلي والخارجي بالإضافة إلى تركيزها ايضا على أحد أهم المؤثرات في التقارير المالية وهي عملية الإفصاح والذي تناولته الحوكمة كمبدأ من مبادئها المتمثل في مبدأ الإفصاح والشفافية، وعليه فدور حوكمة الشركات في تعزيز جودة التقارير المالية يكمن في وجود وفي تطبيق الآليات السابقة الذكر ميدانيا في محيط وبيئة عمل الشركة مع مراعاة تطبيق مبدأ الإفصاح والشفافية.

خلاصة الفصل:

من خلال ما تناولناه سابقا والمتمثل في أثر تطبيق مبادئ حوكمة الشركات على جودة التقارير المالية، تبين لنا أن جودة المعلومة المحاسبية المفصح عنها من خلال التقارير المالية الصادرة عن الشركة تساعد في زيادة الثقة بين الشركة ومستخدمي التقارير المالية، والسماح لهم بممارسة حقوقهم على أكمل وجه وتحقيق متطلباتهم في الوصول إلى معلومات منتظمة وموثوقة تمكنهم من اتخاذ قرارات سليمة.

ومن خلال ما تقدم سنحاول اسقاط ما تم استخلاصه من الدراسة النظرية على الدراسة الميدانية، وذلك عن طريق توزيع استمارة الإستبيان على مجموعة من المؤسسات المختلفة .

الفصل الثالث

الدراسة الميدانية

تمهيد:

بعد ما تطرقنا في الجانب النظري في الفصل الأول والمتمثل في الإطار المفاهيمي لحوكمة الشركات، والفصل الثاني المتمثل في أثر تطبيق مبادئ حوكمة الشركات في تحقيق جودة التقارير المالية، تعرفنا على مختلف المفاهيم المرتبطة بحوكمة الشركات وآلياتها ومبادئها ، وكذلك تعرفنا على مفهوم الجودة في التقارير المالية وأيضا علاقة مبادئ حوكمة الشركات بجودة التقارير المالية، سنحاول في هذا الفصل دراسة دور تطبيق مبادئ حوكمة الشركات في تحقيق جودة التقارير المالية لمجموعة من المؤسسات.

المبحث الأول: الإطار المنهجي للدراسة

تقوم الدراسة الميدانية أساساً على دراسة وتحليل دور تطبيق مبادئ حوكمة الشركات في تحقيق جودة التقارير المالية، وذلك من وجهة نظر الفئات محل الدراسة.

المطلب الأول: بيانات الدراسة

من أجل تحقيق أهداف الدراسة قمنا باستخدام المنهج الوصفي والمناهج التحليلية وذلك تماشياً مع متطلبات البحث، باعتباره أنسب المناهج في دراسة الظاهرة محل البحث، وذلك لأنه يعتمد على دراسة الظاهرة كما هي على أرض الواقع ويصفها بشكل دقيق، وتتعلق "بدور تطبيق مبادئ حوكمة الشركات في تحقيق جودة التقارير المالية". وذلك من خلال استخدام قائمة الاستبيان، واعتمدت الدراسة على نوعين أساسيين من البيانات:

الفرع الأول: البيانات الثانوية

وهي تمثل بيانات الجانب النظري، واعتمدت على مراجعة الكتب والدوريات والمنشورات والاطلاع على الدراسات السابقة في هذا المجال.

الفرع الثاني: البيانات الأولية

هي البيانات التي تم الحصول عليها من خلال توزيع قوائم الاستبيان على عينة من مجتمع دراسي والتي تشمل مجموعة من الأسئلة اللازمة لحصر وتجميع البيانات ومن ثم تفرغها وتحليلها باستخدام برنامج (Excel) 2007 و برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية المعروف باسم "Statistique Package for Social Scinece" باختصار (SPSS) الإصدار الواحد والعشرون (21).

المطلب الثاني: قائمة الاستبيان

تناولنا في هذا المطلب كيفية إعداد الاستبيان، وهيكل الاستبيان وطرق معالجته.

الفرع الأول: إعداد قائمة الاستبيان

استعنا في إعداد القائمة على الكتب والمراجع والدوريات والأبحاث السابقة المتعلقة بموضوع الدراسة أو المشار له من حيث المنهج والطريقة، حيث أمكن الاستفادة من الخلفية النظرية في صياغة قائمة الاستقصاء، وقد راعينا في إعدادها:

أن تكون بسيطة وواضحة.

أن تحتوي على أسئلة تمكن الفرد باختيار بديل من عدة بدائل.

وقد تم توزيع قائمة الاستبيان على أفراد العينة من خلال عدة جهات، الأمر الذي سهل إمكانية إرسال الاستمارات والحصول عليها في أقرب وقت ممكن وذلك باستعمال عدة طرق أهمها: الاتصال المباشر بأفراد العينة.

إيداع الاستثمارات على مستوى بعض المؤسسات.

استخدام البريد الإلكتروني لبعض أفراد العينة .

أما فيما يتعلق بأسئلة الاستبيان قد تم إعدادها على أسس مقياس ليكارت الخماسي **LIKERT SCALE** الذي يحتوي خمسة إجابات، وهذا حتى يتسنى لنا تحديد آراء أفراد العينة حول المواضيع التي تم التطرق من خلال الاستبيان كما هو مبين في الجدول:

جدول رقم: (02) مقياس ليكارت الخماسي

التصنيف	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق تماما
الدرجة	5	4	3	2	1

المصدر: من إعداد الطالبات بناء على بيانات الاستبيان.

الفرع الثاني: هيكل الاستبيان

احتوى الاستبيان على خمسة وعشرون (25) سؤال توزعت أربعة محاور رئيسية:

المحور الأول : يشمل البيانات الشخصية للعينة المدروسة متضمنة (04) أسئلة.

المحور الثاني : يضم أسئلة تتعلق بالإطار المفاهيمي لمبادئ حوكمة الشركات وتشمل (13) سؤال.

المحور الثالث : يضم أسئلة تتعلق بجودة التقارير المالية وتشمل (12) سؤال.

جدول رقم (03) : محاور المجموعة الثانية وعدد فقرات كل محور.

الرقم	المحاور	عدد الفقرات
01	البيانات الشخصية للعينة	04
02	الإطار المفاهيمي لمبادئ حوكمة الشركات	13
03	جودة التقارير المالية	12

المصدر: من إعداد الطالبات بناء على بيانات الاستبيان

الفرع الثالث: معالجة الاستبيان

وهي عملية فرز وتحليل الإجابات التي تتضمنها استمارة الاستبيان وهذا تمهيدا لبناء قاعدة تحتوي على المعطيات المستخلصة من استمارات الاستبيان.

وبعد أن تم تحصيل عدد نهائي من الاستبيانات، تم الاعتماد في عرض وتحليل المعطيات على برنامج

(SPSS 21) لمعالجة المعطيات التي تكون في شكل جداول ليترجمها إلى معطيات ونتائج وكذا رسومات بيانية في شكل أعمدة أو دوائر، لتسهيل عملية الملاحظة والتحليل للبيانات التي تم جمعها.

كما تم استخدام بعض الأساليب الإحصائية من أجل توظيف البيانات التي تم جمعها لتحقيق أغراض الدراسة حيث تم الاعتماد على الأساليب التالية:

الوسط الحسابي: يتم استخدامه باعتباره أحد المؤشرات التي تساعد في قراءة وترتيب البنود والنتائج حسب أهميتها.

الانحراف المعياري: ويستعمل لمعرفة مدى تشتت القيم عن وسطها الحسابي.

اختبار ألفا كرونباخ: وذلك للحكم على دقة القياس من خلال تحديد ثبات أداة القياس المتمثلة في الاستبانة.

معامل الصدق: يقصد به أن المقياس يقيس ما وضع لقياسه ويساوي رياضيا الجذر التربيعي لمعامل الثبات.

اختبار T-test.

معامل الارتباط برون.

المطلب الثالث: مجتمع الدراسة وحدوده

الفرع الأول: مجتمع الدراسة

حددنا في اختبار مجتمع الدراسة أن يكون أفرادها من بين الأشخاص الذين تتوفر لديهم الخبرة العلمية والعملية والدراسة بمبادئ حوكمة الشركات وعلاقتها بالتقارير المالية .

وتتكون هذه العينة المختارة عشوائيا من مجتمع الدراسة لمجموعة من المؤسسات في ولاية الوادي، وقصدنا من تقسيم مجتمع الدراسة على النحو السابق لضمان اختيار العينة المختصة وذات المعرفة بموضوع الدراسة والحصول على النتائج أكثر دقة.

الفرع الثاني: عينة الدراسة

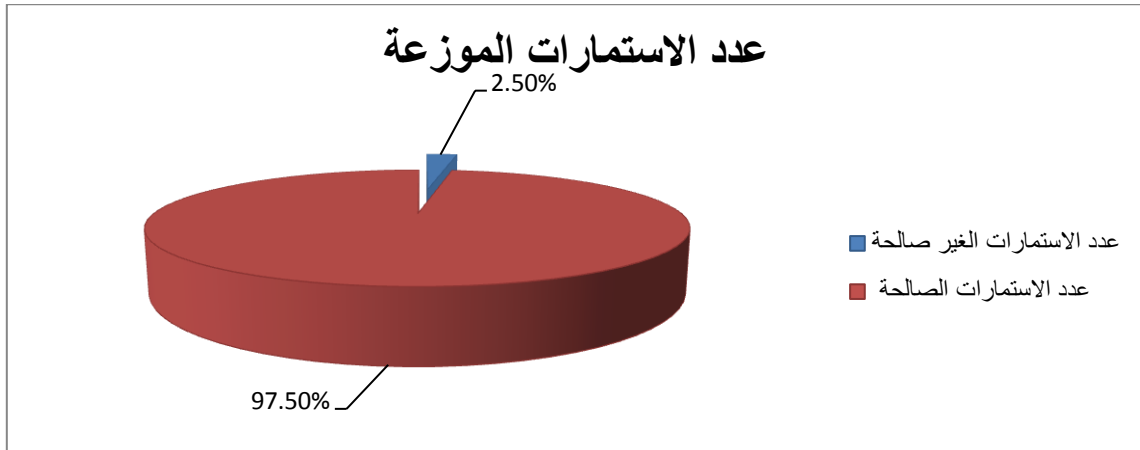
على غرار الدراسات التي تعتمد على الاستبيان فانه لم يتم تحديد حجم عينة الدراسة مسبقا، فقد تم توزيع 40 استمارة، وبعد عملية الفرز وجدنا انه استرد منها 39 استمارة.

جدول رقم(04): الاحصائية الخاصة باستمارات الاستبيان

البيان		الاستبيان
		العدد
		النسبة
عدد الاستمارات الموزعة		40
عدد الاستمارات غير المسترجعة		1
عدد الاستمارات الصالحة		39

المصدر: من إعداد الطالبات (بناء على بيانات الاستبيان)

الشكل رقم (07): الاحصائية الخاصة باستثمارات الاستبيان



المصدر: من إعداد الطالبات (بناء على الجدول أعلاه).

الفرع الثالث: حدود الدراسة

تتمثل حدود هذه الدراسة في ما يلي :

- الحدود المكانية :** تمت هذه الدراسة بولاية الوادي الدراسة أثر تطبيق مبادئ حوكمة الشركات على جودة التقارير المالية وبالضبط في بعض المؤسسات التابعة للقطاعين العام و الخاص.
- الحدود الزمانية :** يرتبط مضمون ونتائج الدراسة الميدانية بالزمن الذي أجريت خلال شهري أفريل وماي .
- الحدود البشرية :** تستند هذه الدراسة لآراء وإجابات المدراء والمدراء الفرعيين وأعضاء مجلس الإدارة ومحاسبين ورؤساء المصالح ومراجعين داخليين وفئات أخرى في المجال والحائزين على شهادة ليسانس فما فوق وشهادات أخرى في التخصص.
- الحدود الموضوعية :** اهتمت هذه الدراسة بالمواضيع المرتبطة أساسا بمبادئ الحوكمة وجودة التقارير المالية.

المبحث الثاني: تحليل نتائج الدراسة

بعد عملية الفرز وتفرغ الاستبيان تحصلنا على نتائج آراء أفراد العينة، سوف نحاول من خلال هذا المبحث تحليل تلك النتائج باستخدام بعض الأساليب الإحصائية.

المطلب الأول: الخصائص العامة للعينة

تتمثل خصائص العينة في مايلي:

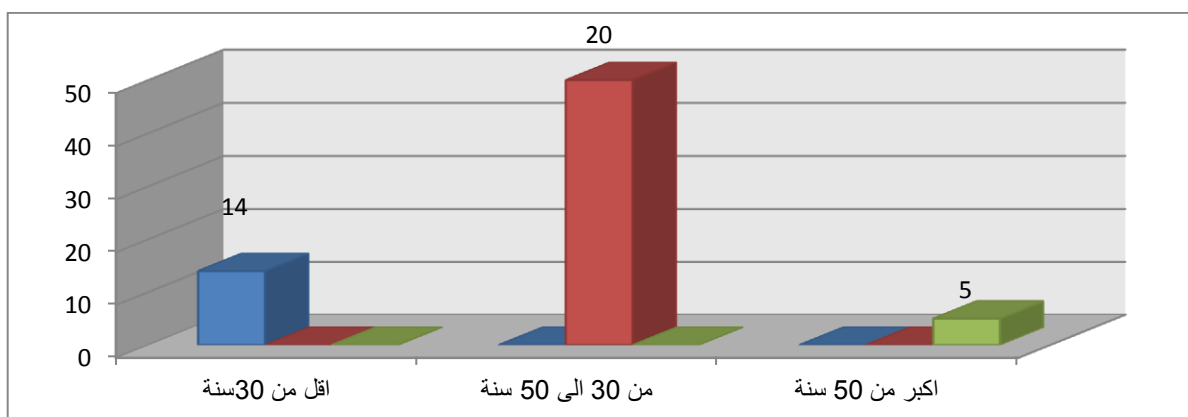
الفرع الأول: خصائص العينة من حيث الفئة العمرية

جدول رقم: (05) توزيع عينة الدراسة حسب الفئة العمرية.

النسبة	العدد	الفئة العمرية
36%	14	أقل من 30 سنة
51.3%	20	من 30 الى 50 سنة
12.8%	5	أكبر من 50 سنة
100%	39	المجموع

المصدر: من إعداد الطالبات (بناءً على مخرجات SPSS)

الشكل رقم: (08) تمثيل عينة الدراسة حسب الفئة العمرية.



المصدر: من إعداد الطالبات (بناءً على الجدول اعلاه).

من خلال الجدول يتضح لنا توزيع النسب حسب العمر لعينة الدراسة، حيث نجد أن النسبة الأكبر كانت لفئة من 30 الى 50 سنة بنسبة 51.3% وتليها نسبة 36% لفئة أقل من 30 سنة وتليها نسبة 12.8% للفئة أكبر من 50 سنة

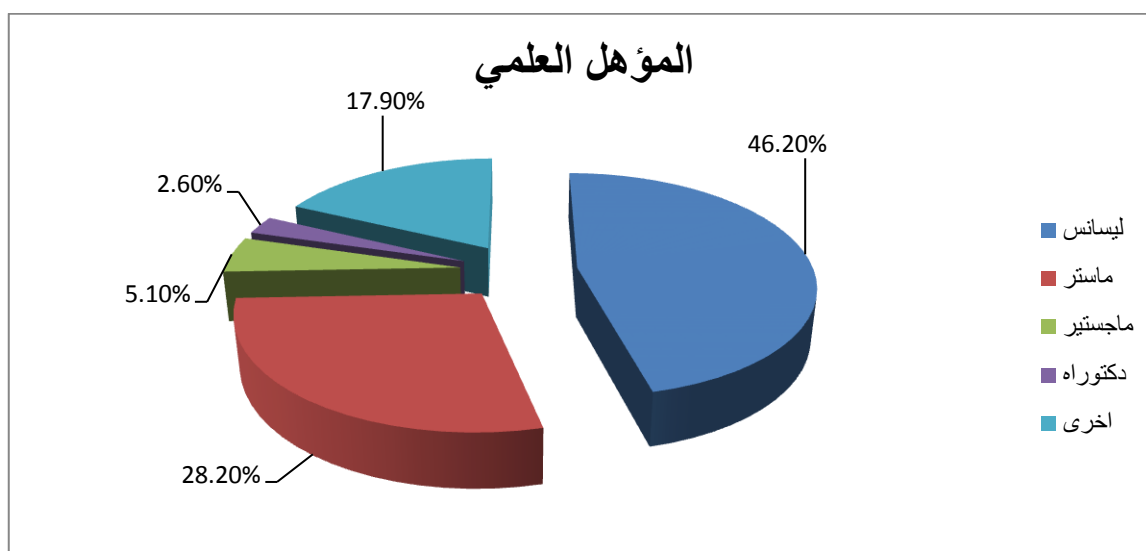
الفرع الثاني: خصائص العينة من حيث المؤهل العلمي.

الجدول رقم (06): توزيع عينة الدراسة من ناحية المؤهل العلمي

النسبة	العدد	المؤهل العلمي
46.2%	18	ليسانس
28.2%	11	ماستر
05.1%	2	ماجستير
2.6%	1	دكتوراه
17.9%	7	شهادات أخرى
100%	39	المجموع

المصدر: من إعداد الطالبات (بناء على مخرجات SPSS)

الشكل رقم: (09) يمثل عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي.



المصدر: من إعداد الطالبات (بناء على الجدول أعلاه).

من خلال الجدول والتمثيل البياني يتضح لنا توزيع النسب حسب المؤهل العلمي لأفراد العينة، حيث نجد أن غالبيتهم حاصلين على شهادة ليسانس إذ بلغ عددهم 18 بنسبة 46.2%، ثم تليها فئة الحاصلين على شهادة ماستر البالغ عددهم 11

بنسبة 28.2%، وبعدها فئة الحاصلين على شهادات أخرى والبالغ عددهم 7 بنسبة 17.9%، وبعدها فئة الحاصلين على ماجستير والبالغ عددهم 2 بنسبة 5.1%، وفي الأخير الحاصلين على دكتوراه والبالغ عددهم 1 بنسبة 2.6%.

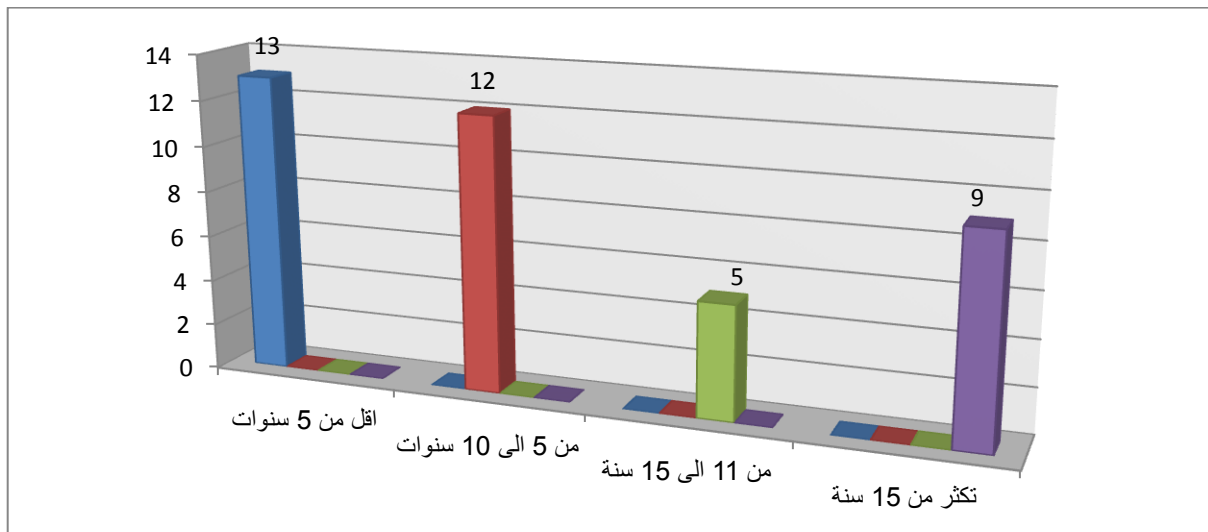
الفرع الثالث: خصائص العينة من حيث الخبرة المهنية

الجدول رقم (07): توزيع عينة الدراسة حسب الخبرة المهنية.

النسبة	العدد	السنوات
33.3%	13	أقل من 5 سنوات
30.8%	12	من 5 إلى 10 سنوات
12.8%	5	من 11 إلى 15 سنة
23.1%	9	أكثر من 15 سنة
100%	39	المجموع

المصدر: من إعداد الطالبات (بناء على مخرجات SPSS)

الشكل رقم (10): يمثل عينة الدراسة حسب الخبرة المهنية.



المصدر: من إعداد الطالبات (بناء على الجدول أعلاه).

من خلال الجدول والتمثيل البياني يتضح لنا توزيع النسب حسب الخبرة المهنية لأفراد العينة حيث نجد معظمهم من الفئة أقل من 5 سنوات بنسبة 33.3%، أما ما نسبته 30.8% فكان للفئة من 5 إلى 10 سنوات، وما نسبته 23.1% فكانت للفئة أكثر من 15 سنة، في الأخير ما نسبته 12.8% كانت لفئة من 11 إلى 15 سنة.

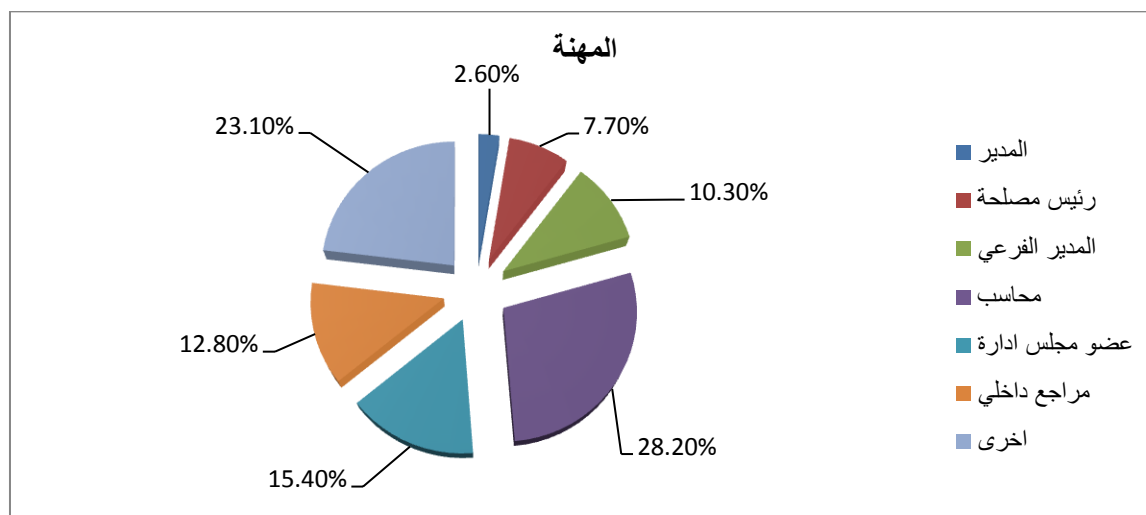
خصائص العينة من حيث المهنة:

الجدول رقم (08): توزيع عينة الدراسة حسب المهنة.

المهنة	العدد	النسبة
المدير	1	2.6%
رئيس مصلحة	3	7.7%
المدير الفرعي	4	10.3%
محاسب	11	28.2%
عضو مجلس ادارة	6	15.4%
مراجع داخلي	5	12.8%
اخرى	9	23.1%
المجموع	39	100%

المصدر: من إعداد الطالبات. (بناء على مخرجات SPSS)

الشكل رقم (11): يمثل عينة الدراسة حسب المهنة.



المصدر: من إعداد الطالبات (بناء على الجدول اعلاه).

من خلال الجدول والدائرة النسبية يتضح لنا توزيع النسب حسب المهنة لأفراد العينة حيث نجد أن فئة المحاسبين هي الأكبر والبالغ عددها 11 محاسب بنسبة 28.2%، أما ما نسبته 23.1% فتتمثلت مهن أخرى والبالغ عددهم 9 موظفين، وما نسبته 15.4% تمثلت في عضو مجلس الادارة بعدد 6 اعضاء، تليها نسبته 12.8% تمثلت في المراجعين الداخليين بعدد 5 مراجعين، تليها ما نسبته 10.3% تمثلت في المديرين الفرعيين بعدد 4 مديرين، تليها ما نسبته 7.7% تمثلت في رؤساء المصالح بعدد 3 رؤساء، في الأخير فئة المديرين فبلغ عددهم 1 بنسبة 2.6%.

المطلب الثاني: اختبار ثبات وصدق العينة والتحليل الإحصائي الوصفي للاستبيان

الفرع الأول: اختبار ثبات وصدق العينة طريقة ألفا-كرونباخ (Cronbach-Alpha)

يعرف معامل الثبات بأنه استقرار المقياس وعدم تناقضه مع نفسه، أي أنه يعطي نفس النتائج إذا أعيد تطبيقه على نفس العينة، وقد استخدمنا معامل ألفا كرونباخ لاختبار ثبات الاستبيان، حيث يأخذ هذا المعامل قيمة تتراوح بين الصفر والواحد الصحيح، فإذا لم يكن هناك ثبات في البيانات فإن قيمة المعامل تكون مساوية للصفر، وعلى العكس إذا كان هناك ثبات تام تكون قيمته تساوي الواحد الصحيح، وكلما اقتربت قيمة معامل الثبات للواحد كان الثبات مرتفعاً وكلما اقتربت من الصفر كان الثبات منخفضاً، أما معامل الصدق فيقصد به أن المقياس يقيس ما وضع لقياسه ويساوي رياضياً الجذر التربيعي لمعامل الثبات.

الجدول التالي يبين معاملات الثبات والصدق لمختلف محاور الدراسة:

يعد ثبات الظاهرة المدروسة ضعيفاً إذا كانت النتيجة أقل من 60%.

يعد ثبات الظاهرة المدروسة متوسطاً إذا كانت النتيجة محصورة بين 60% و 70%.

يعد ثبات الظاهرة المدروسة جيداً إذا كانت النتيجة محصورة بين 70% و 80%.

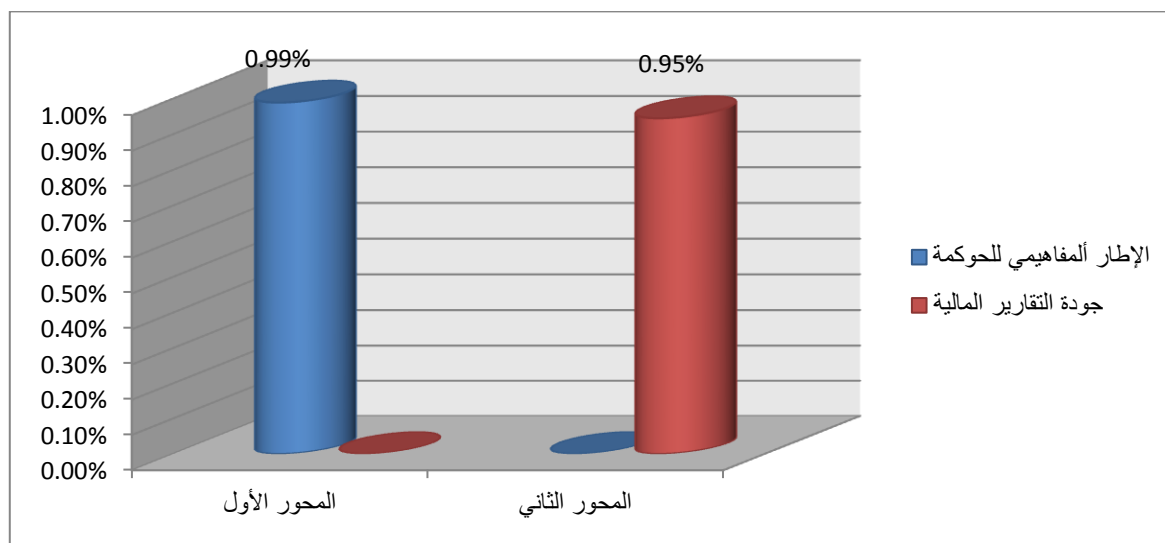
يعد ثبات الظاهرة المدروسة ممتازاً إذا كانت النتيجة أكبر من 80%.

الجدول رقم (09): توزيع معامل ألفا كرونباخ ومعامل الصدق.

محتوى المحور	عدد الفقرات	معامل ألفا كرونباخ	معامل الصدق	محاور الاستبيان
الإطار المفاهيمي لمبادئ حوكمة الشركات	13	0.898	0.947	المحور الأول
جودة التقارير المالية	12	0.945	0.972	المحور الثاني
مجموع المحاور	25	0.951	0.975	

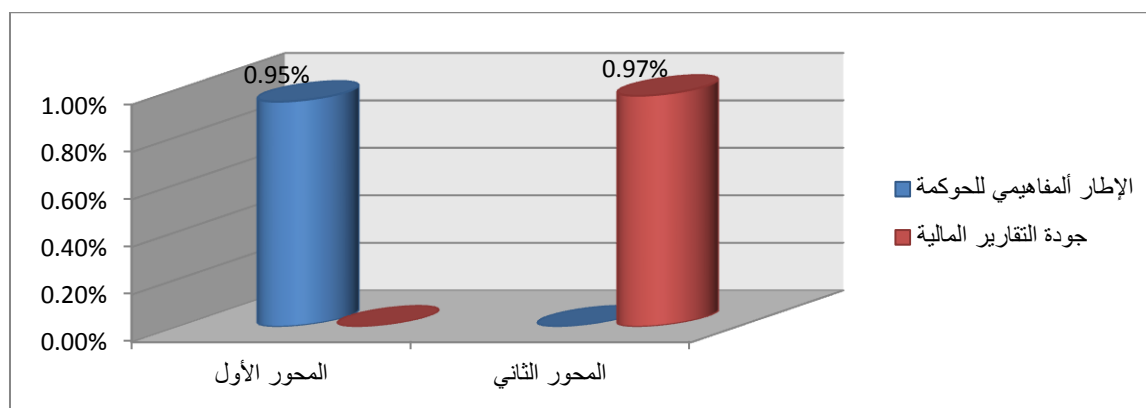
المصدر: من إعداد الطالبات (بناءً على مخرجات SPSS)

الشكل رقم (12): توزيع معامل ثبات ألفا كرونباخ



المصدر : من إعداد الطالبات (بناء على الجدول أعلاه)

الشكل رقم (13): توزيع معامل الصدق



المصدر : من إعداد الطالبات (بناء على الجدول أعلاه)

يتضح من الجدول رقم (11) والشكلين البيانيين السابقين ما يلي:

لقد تراوحت جميع معاملات ألفا كرونباخ المحاور بين (0.898) و (0.945) وهي تقترب من الواحد الصحيح كما بلغت قيمة المعامل بالنسبة لجميع المحاور (0.951) وهو ما يعني بأن الاستبيان يتميز بالثبات. لقد تراوحت معاملات صدق المحاور بين (0.947) و (0.972) وهي تقترب من الواحد الصحيح، كما بلغت قيمة معامل الصدق بالنسبة لجميع المحاور (0.975) مما يدل على أن محتوى الاستبيان يتميز بالصدق.

نستخلص مما سبق بأن النتائج المتوصل إليها سواء لمعامل الثبات أو معامل الصدق كلها كانت قريبة من الواحد الصحيح مما يعني أن الاستبيان تميز بالثبات والصدق إذ نجده يعبر عن العينة في تمثيلها لمجتمع الدراسة.

التحليل الإحصائي الوصفي للاستبيان:

حتى تكون النتائج دقيقة وواضحة فقد تم حوصلة نتائج الاستبيان في جداول وبوبت الإجابات على حسب التسلسل للأسئلة المدرجة في الاستبيان، تم حساب تكرارات الاجابات المختلفة وما تعلق بها من النسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، كما تم ترتيب العبارات حسب وجهة نظر فئات العينة اعتمادا على أكبر قيمة للمتوسط الحسابي وحسب أقل قيمة للتشتت والذي يمثل الانحراف المعياري عند تساوي قيم المتوسط الحسابي.

وباعتبار أن المتغير الذي يعبر عن الخيارات (غير موافق بشدة، غير موافق، محايد، موافق، موافق بشدة) مقياس ترتيبي، أما الأرقام التي تدخل في البرنامج الإحصائي تعبر عن الأوزان، وهي: (معارض بشدة = 1 معارض = 2، محايد = 3، موافق = 4، موافق بشدة = 5)، وبعد ذلك نقوم بحساب المتوسط الحسابي (المتوسط المرجح) عن طريق حساب طول الفترة أولا، وهي عبارة عن حاصل قسمة 4 على 5، حيث يمثل الرقم 4 عدد المسافات (من 1 إلى 2 مسافة أولى، ومن 2 إلى 3 مسافة ثانية، ومن 3 إلى 4 مسافة ثالثة، ومن 4 إلى 5 مسافة رابعة) و 5 تمثل عدد الاختبارات وعند قسمة 4 على 5 ينتج طول الفترة ويساوي 0.80 ويصبح التوزيع كما في الجدول التالي:

الجدول رقم (10): مقياس تحديد الأهمية للوسط الحسابي.

الاهمية	الوسط الحسابي
غير موافق تماما	1 إلى أقل من 1.80
غير موافق	1.8 إلى أقل من 2.60
محايد	2.6 إلى أقل من 3.40
موافق	3.4 إلى أقل من 4.20
موافق بشدة	4.20 إلى 5

المصدر: من إعداد الطالبات (بناء على معطيات إحصائية).

أولا : الإطار المفاهيمي لمبادئ حوكمة الشركات

جدول رقم(11): نتائج آراء عينة الدراسة حول الإطار المفاهيمي لمبادئ الحوكمة.

المؤشرات الاحصائية							الاستجابات
الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	غير موافق تماما	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	العبارات
1.493	3.67	6	4	3	10	16	تعتبر الحوكمة نظام متكامل للرقابة المالية وغير المالية لإدارة الشركة والرقابة عليها
1.275	3.51	4	5	6	15	9	تحسن مبادئ الحوكمة في إدارة الشركة وقيمة أسهمها والقيمة الاقتصادية لها
1.239	3.21	6	4	9	16	4	توفر تشريعات واضحة تحدد المسؤوليات مع ضمان تحقيق مصالح الجمهور تحقق الحوكمة في الشركات
1.312	3.41	5	5	6	15	8	تؤثر إستقلالية الإدارة والجهات الرقابية على تفعيل حوكمة الشركات
1.260	3.69	3	4	8	11	13	تكن أهداف الحوكمة في حماية مصالح الأطراف ذات العلاقة
1.252	3.56	4	5	3	19	8	يعتبر الالتزام بمبادئ الحوكمة المحدد الرئيسي لفاعليتها في المؤسسة
1.231	3.44	4	5	7	16	7	يعتبر تطبيق مبادئ الحوكمة مؤشر إيجابي وضروري في الشركات الجزائرية
1.323	3.46	3	6	9	12	9	عدم وضوح القوانين واللوائح يعتبر عائق في تطبيق الحوكمة
0.864	3.79	-	2	13	15	9	ضعف الهياكل الإدارية وعدم تحديد المسؤوليات والصلاحيات يحد من فاعلية الحوكمة
0.880	3.74	-	5	6	22	6	عدم كفاءة الرقابة يحد من تطبيق الحوكمة
0.854	3.82	1	2	6	24	6	توافر إطار تنظيمي فعال يضمن تطبيق حوكمة الشركات
0.695	3.79	-	-	14	19	6	قوانين الشركات المطبقة في الجزائر تكفل للمساهمين الحق في انتخاب أو عزل أعضاء مجلس الإدارة
0.695	3.87	-	1	9	23	6	يحق للمساهمين مساءلة مجلس الإدارة واقتراح الحلول
0.756	3.61	المتوسط العام حول الإطار المفاهيمي لمبادئ الحوكمة					

المصدر : من إعداد الطالبات (بناء على مخرجات SPSS).

يظهر الجدول أعلاه أن اتجاهات عينة الدراسة إيجابية نحو جميع العبارات المتعلقة بالإطار المفاهيمي لمبادئ حوكمة الشركات، حيث بلغ المتوسط الحسابي الكلي (3.61) والذي يقع بين (3.40) وأقل من (4.19) كما أن هذا المتوسط يقع ضمن الفئة الرابعة من فئات ليكارت الخماسي، وهي الفئة التي تشير إلى درجة موافق والتي تؤكد رضا وموافقة أغلبية أفراد العينة حول الإطار المفاهيمي لمبادئ الحوكمة، وهذا ما يؤكد الانحراف المعياري إذ يظهر درجة ونسبة التقارب في الأجوبة من أفراد العينة حيث بلغ الانحراف المعياري العام (0.756) وهي نسبة تعتبر متوسطة.

وحتى تؤدي هذه النتائج الغرض البحثي والهدف الذي يراد الوصول إليه قمنا بتحليلها حسب الأهمية وحسب توجه استجابات الأغلبية من أفراد العينة والتي تعكسها لنا المتوسطات الحسابية، وهي كالتالي:

في الفقرة رقم (1) بلغ الوسط الحسابي (3.67 < 3) مما يدل على أن أغلبية أفراد العينة توافق على ان الحوكمة تعتبر نظام متكامل للرقابة المالية وغير المالية لإدارة الشركة والرقابة عليها.

في الفقرة رقم (2) بلغ الوسط الحسابي (3.51 < 3) مما يدل على أن أغلبية أفراد العينة توافق على أن تحسن الحوكمة في إدارة الشركة وقيمة أسهمها والقيمة الإقتصادية لها.

في الفقرة رقم (3) بلغ الوسط الحسابي (3.21 < 3) مما يدل على أن أغلبية أفراد العينة توافق على ان التشريعات الواضحة تحدد المسؤوليات مع ضمان تحقيق مصالح الجمهور تحقق الحوكمة في الشركات.

في الفقرة رقم (4) بلغ الوسط الحسابي (3.41 < 3) مما يدل على أن أغلبية أفراد العينة توافق علأن إستقلالية الإدارة والجهات الرقابية تؤثر على تفعيل حوكمة الشركات.

في الفقرة رقم (5) بلغ الوسط الحسابي (3.69 < 3) مما يدل على أن أغلبية أفراد العينة توافق على ان أهداف الحوكمة تكمن في حماية مصالح الأطراف ذات العلاقة.

في الفقرة رقم (6) بلغ الوسط الحسابي (3.56 < 3) مما يدل على أن أغلبية أفراد العينة توافق على أن الإلتزام بمبادئ الحوكمة يعتبر المحدد الرئيسي لفاعليتها في المؤسسة.

في الفقرة رقم (7) بلغ الوسط الحسابي (3.44 < 3) مما يدل على أن أغلبية أفراد العينة توافق على أن تطبيق الحوكمة يعتبر مؤشر إيجابي وضروري في الشركات الجزائرية.

في الفقرة رقم (8) بلغ الوسط الحسابي (3.46 < 3) مما يدل على أن أغلبية أفراد العينة توافق على أنعدم وضوح القوانين واللوائح يعتبر عائق في تطبيق الحوكمة.

- في الفقرة رقم (9) بلغ الوسط الحسابي ($3 < 3.79$) مما يدل على أن أغلبية أفراد العينة توافق على أنضعف الهياكل الإدارية وعدم تحديد المسؤوليات والصلاحيات يحد من فاعلية الحوكمة.
- في الفقرة رقم (10) بلغ الوسط الحسابي ($3 < 3.74$) مما يدل على أن أغلبية أفراد العينة توافق على أنعدم كفاءة الرقابة يحد من تطبيق الحوكمة.
- الفقرة رقم (11) بلغ الوسط الحسابي ($3 < 3.82$) مما يدل على أن أغلبية أفراد العينة توافق على ان توافر إطار تنظيمي فعال يضمن تطبيق حوكمة الشركات.
- الفقرة رقم (12) بلغ الوسط الحسابي ($3 < 3.79$) مما يدل على أن أغلبية أفراد العينة توافق على انقوانين الشركات المطبقة في الجزائر تكفل للمساهمين الحق في انتخاب أو عزل أعضاء مجلس الإدارة.
- الفقرة رقم (13) بلغ الوسط الحسابي ($3 < 3.87$) مما يدل على أن أغلبية أفراد العينة توافق على ان يحق للمساهمين مساءلة مجلس الإدارة واقتراح الحلول

ثانيا: جودة التقارير المالية

جدول رقم (12): نتائج آراء عينة الدراسة حول جودة التقارير المالية

المؤشرات الإحصائية							الاستجابات
الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	غير موافق تماما	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	العبارات
1.201	4.08	3	2	2	14	18	تساهم الشفافية في الوصول إلى تقارير مالية ذات جودة
1.099	4.05	2	2	4	15	16	التقارير المالية أحد المقومات الأساسية بالنسبة للمؤسسات التي تطبق الحوكمة
1.169	3.28	4	6	8	17	4	تعتبر التقارير المالية الحوصلة النهائية التي تقوم الشركة بإصدارها في نهاية السنة
1.387	3.15	7	6	7	12	7	تعمل التقارير المالية على مساعدة أصحاب المصالح في إتخاذ القرار
1.253	3.54	4	4	7	15	9	تظهر القوائم المالية الأداء المالي الحقيقي للمؤسسة
1.274	3.54	4	4	8	13	10	الالتزام بالنظام المحاسبي المالي يعزز من مصداقية التقارير المالية
1.199	3.67	3	4	6	16	10	تفعيل الشركة لسياسة الإفصاح والشفافية يعزز من جودة التقارير المالية
1.275	3.49	3	7	7	12	10	يعتبر عنصر الزمن والتوقيت المناسب مهم في تعزيز جودة التقارير المالية
1.138	3.38	3	6	8	17	5	تقوم المؤسسات بالإفصاح عن نشاطاتها وإجراءاتها بكل وضوح وشفافية
1.253	3.54	5	3	4	20	7	شمولية التقارير المالية وخلوها من الأخطاء من شأنه تعزيز موثوقيتها
0.873	4.03	1	1	5	21	11	يؤدي التحديد الدقيق للمسؤوليات من طرف مجلس الإدارة إلى الرفع من مصداقية التقارير المالية
0.923	4.21	1	1	4	16	17	التزام المؤسسات بالإفصاح عن القوائم والتقارير المالية وفق معايير المحاسبة يساهم في نزاهة التقارير المالية
0.846	3.662	المتوسط العام حول جودة التقارير المالية					

المصدر: من إعداد الطالبات (بناء على مخرجات SPSS).

يظهر الجدول أعلاه أن اتجاهات عينة الدراسة إيجابية نحو جميع الاجابات المتعلقة بجودة التقارير المالية ، حيث بلغ المتوسط الحسابي الكلي (3.66) والذي يقع بين (3.40) وأقل من (4.19) كما أن هذا المتوسط يقع ضمن الفئة الرابعة من فئات ليكارت الخماسي، وهي الفئة التي تشير إلى درجة موافق والتي تؤكد رضا وموافقة أغلبية أفراد العينة على جودة التقارير المالية وهذا ما يؤكد الانحراف المعياري إذ يظهر درجة ونسبة التقارب في الأجوبة من أفراد العينة حيث بلغ الانحراف المعياري العام (0.846) وهي نسبة تعتبر متوسطة.

وحتى تؤدي هذه النتائج الغرض البحثي والهدف الذي يراد الوصول إليه قمنا بتحليلها حسب الأهمية وحسب توجه استجابات الأغلبية من أفراد العينة والتي تعكسها لنا المتوسطات الحسابية، وهي كالتالي: في الفقرة رقم (1) بلغ الوسط الحسابي (4.08 > 3) مما يدل على أن أغلبية أفراد العينة توافق على أن الشفافية تساهم في الوصول إلى تقارير مالية ذات جودة.

في الفقرة رقم (2) بلغ الوسط الحسابي (4.05 > 3) مما يدل على أن أغلبية أفراد العينة توافق على أن التقارير المالية أحد المقومات الأساسية بالنسبة للمؤسسات التي تطبق الحوكمة.

في الفقرة رقم (3) بلغ الوسط الحسابي (3.28 > 3) مما يدل على أن أغلبية أفراد العينة توافق على أن التقارير المالية تعتبر الحوصلة النهائية التي تقوم الشركة بإصدارها في نهاية السنة.

في الفقرة رقم (4) بلغ الوسط الحسابي (15 > 3) مما يدل على أن أغلبية أفراد العينة محايدة على ان التقارير المالية تساعده أصحاب المصالح في اتخاذ القرار.

في الفقرة رقم (5) بلغ الوسط الحسابي (3.54 > 3) مما يدل على أن أغلبية أفراد العينة توافق على أن القوائم المالية تظهر الأداء المالي الحقيقي للمؤسسة .

في الفقرة رقم (6) بلغ الوسط الحسابي (3.54 > 3) مما يدل على أن أغلبية أفراد العينة توافق على أن الالتزام بنظام المحاسبي المالي يعزز من مصداقية التقارير المالية.

في الفقرة رقم (7) بلغ الوسط الحسابي (3.67 > 3) مما يدل على أن أغلبية أفراد العينة توافق على أن تفعيل الشركة لسياسة الإفصاح والشفافية يعزز من جودة التقارير المالية.

في الفقرة رقم (8) بلغ الوسط الحسابي (3.49 > 3) مما يدل على أن أغلبية أفراد العينة توافق على أن عنصر الزمن والتوقيت المناسب يعتبر مهم في تعزيز جودة التقارير المالية.

في الفقرة رقم (9) بلغ الوسط الحسابي (3.38 > 3) مما يدل على أن أغلبية أفراد العينة توافق على أن المؤسسات تقوم بالإفصاح عن نشاطاتها وإجراءاتها بكل وضوح وشفافية.

في الفقرة رقم (10) بلغ الوسط الحسابي (3.54 > 3) مما يدل على أن أغلبية أفراد العينة توافق على أن شمولية التقارير المالية وخلوها من الأخطاء من شأنه تعزيز موثوقيتها.

في الفقرة رقم (11) بلغ الوسط الحسابي (4.03 > 3) مما يدل على أن أغلبية أفراد العينة توافق على أن يؤدي التحديد الدقيق للمسؤوليات من طرف مجلس الإدارة إلى الرفع من مصداقية التقارير المالية.

في الفقرة رقم (12) بلغ الوسط الحسابي ($3 < 4.03$) مما يدل على أن أغلبية أفراد العينة توافق على أن التزام المؤسسات بالإفصاح عن القوائم والتقارير المالية وفق معايير المحاسبة يساهم في نزاهة التقارير المالية.

الفرع الثالث: التحليل عن طريق اختبار ستودنت (T-test)

بعد ما قمنا بعرض النتائج الوصفية لقائمة الاستبيان، اعتمدنا على اختبار " T " للعينة البسيطة **One Sample T text** عند مستوى دلالة 5% وذلك للتأكد من الدلالة الإحصائية لفروض الدراسة الموضحة من خلال أسئلة استمارة الاستبيان.

وكانت قاعدة القرار المتبعة كما يلي:

- قبول الفرضية العدمية إذا كانت $\text{Sig}(\alpha) < 5\%$:

- رفض الفرضية العدمية إذا كانت $\text{Sig}(\alpha) > 5\%$:

أولاً: النتائج الإحصائية للدراسة الخاصة بالمحور الأول

الجدول رقم (13) يوضح اختبار " T " للعينة البسيطة المتعلقة الإطار المفاهيمي لمبادئ لحوكمة

القرار	مستوى الدلالة	درجة الحرية	T المحسوبة	العبارات
نقبل H1	0.008	38	2.789	تعتبر الحوكمة نظام متكامل للرقابة المالية وغير المالية لإدارة الشركة والرقابة عليها
نقبل H1	0.016	38	2.512	تحسن مبادئ الحوكمة في إدارة الشركة وقيمة أسهمها والقيمة الاقتصادية لها
نقبل H0	0.308	38	1.034	توفر تشريعات واضحة تحدد المسؤوليات مع ضمان تحقيق مصالح الجمهور تحقق الحوكمة في الشركات
نقبل H0	0.058	38	1.952	تؤثر استقلالية الإدارة والجهات الرقابية على تفعيل حوكمة الشركات
نقبل H1	0.001	38	3.432	تكمّن أهداف الحوكمة في حماية مصالح الأطراف ذات العلاقة
نقبل H1	0.008	38	2.813	يعتبر الالتزام بمبادئ الحوكمة المحدد الرئيسي لفاعليتها في المؤسسة
نقبل H1	0.033	38	2.211	يعتبر تطبيق مبادئ الحوكمة مؤشر إيجابي وضروري في الشركات الجزائرية
نقبل H1	0.025	38	2.339	عدم وضوح القوانين واللوائح يعتبر عائق في تطبيق الحوكمة

نقبل H1	0.000	38	5.746	ضعف الهياكل الإدارية وعدم تحديد المسؤوليات والصلاحيات يحد من فاعلية الحوكمة
نقبل H1	0.000	38	5.276	عدم كفاءة الرقابة يحد من تطبيق الحوكمة
نقبل H1	0.000	38	5.997	توافر إطار تنظيمي فعال يضمن تطبيق حوكمة الشركات
نقبل H1	0.000	38	7.142	قوانين الشركات المطبقة في الجزائر تكفل للمساهمين الحق في انتخاب أو عزل أعضاء مجلس الإدارة
نقبل H1	0.000	38	7.833	يحق للمساهمين مساءلة مجلس الإدارة واقتراح الحلول
نقبل الفرض H1ية	0.000	38	5.063	جميع الفقرات

المصدر: من إعداد الطالبات (بناء على مخرجات SPSS).

يتضح من خلال الجدول رقم (13) الذي يبين آراء أفراد العينة في المحور الأول حول "الإطار المفاهيمي لمبادئ الحوكمة." من خلال الاتجاه العام بلغة قيمة **T** المحسوبة 5.063 ومستوى دلالة 0.000 هي اقل من 0.005 في هذه الحالة نقبل الفرضية **H1** ونرفض **H0**.

H0 = لا يجب توفر مختلف العناصر التي تدعم حوكمة الشركات عند مستوى معنوية $\alpha=0.05$.

H1 = يجب توفر مختلف العناصر التي تدعم حوكمة الشركات عند مستوى معنوية $\alpha=0.05$.

ثانيا: النتائج الإحصائية للدراسة الخاصة بالمحور الثاني

الجدول رقم (14) يوضح اختبار "T" للعينات جودة التقارير المالية.

القرار	مستوى الدلالة	درجة الحرية	المحسوبة T	العبارات
نقبل H1	0.000	38	5.602	تساهم الشفافية في الوصول إلى تقارير مالية ذات جودة
نقبل H1	0.000	38	5.974	التقارير المالية أحد المقومات الأساسية بالنسبة للمؤسسات التي تطبق الحوكمة
نقبل H0	0.140	38	1.507	تعتبر التقارير المالية الحوصلة النهائية التي تقوم الشركة بإصدارها في نهاية السنة
نقبل H0	0.493	38	0.693	تعمل التقارير المالية على مساعدة أصحاب المصالح في إتخاذ القرار
نقبل H1	0.011	38	2.683	تظهر القوائم المالية الأداء المالي الحقيقي للمؤسسة
نقبل H1	0.012	38	2.639	الإلتزام بنظام المحاسبي المالي يعزز من مصداقية التقارير المالية
نقبل H1	0.001	38	3.471	تفعيل الشركة لسياسة الإفصاح والشفافية يعزز من جودة التقارير المالية
نقبل H1	0.022	38	2.387	يعتبر عنصر الزمن والتوقيت المناسب مهم في تعزيز جودة التقارير المالية
نقبل H1	0.041	38	2.110	تقوم المؤسسات بالإفصاح عن نشاطاتها وإجراءاتها بكل وضوح وشفافية
نقبل H1	0.011	38	2.683	شمولية التقارير المالية وخلوها من الأخطاء من شأنه تعزيز موثوقيتها
نقبل H1	0.000	38	7.335	يؤدي التحديد الدقيق للمسؤوليات من طرف مجلس الإدارة إلى الرفع من مصداقية التقارير المالية
نقبل H1	0.000	38	8.156	التزام المؤسسات بالإفصاح عن القوائم والتقارير المالية وفق معايير المحاسبة يساهم في نزاهة التقارير المالية
نقبل الفرض H1	0.000	38	4.887	جميع الفقرات

المصدر: من إعداد الطالبات (بناء على مخرجات SPSS).

يتضح من خلال الجدول رقم (14) الذي يبين آراء أفراد العينة في المحور الأول حول " جودة التقارير المالية " من خلال الاتجاه العام بلغة قيمة **T** المحسوبة 4.887 ومستوى دلالة 0.000 هي اقل من 0.005 في هذه الحالة نقبل الفرضية **H1** ونرفض **H0** .

H0 = لا تدعم مختلف العناصر جودة التقارير المالية عند مستوى معنوية $\alpha=0.05$.

H1 = تدعم مختلف العناصر جودة التقارير المالية عند مستوى معنوية $\alpha=0.05$

الفرع الرابع: الارتباط بمعامل برسون

الجدول رقم (15) يوضح معامل الارتباط بين المحور الاول والمحور الثاني

المحور	الإحصاءات	جودة التقارير المالية
الإطار المفاهيمي لمبادئ الحوكمة	معامل الارتباط	0.905
	مستوى الدلالة	0.000
	حجم العينة	39

المصدر: من إعداد الطالبات، (بناء على مخرجات برنامج SPSS)

يتبين لنا من الجدول رقم (15) أن قيمة مستوى الدلالة تساوي 0.000 وهي اقل من 0.05 كما أن قيمة معامل الارتباط **r** المحسوبة تساوي 0.905 مما يدل على وجود علاقة ارتباطية طردية قوية ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha=0.05$ بين تطبيق مبادئ حوكمة الشركات وجودة التقارير المالية.

خلاصة الفصل:

من خلال هذا الفصل قمنا بإنجاز الجزء التطبيقي لهذه الدراسة من أجل الإجابة على الإشكالية المطروحة حيث قمنا بإنجاز استبيان، و بناءا على المعلومات المستخرجة منه وطبقا لآراء العينة المستهدفة تمت معالجة الدراسة إحصائيا باستعمال برنامج SPSS 21 وتحليل النتائج للوصول إلى تأكيد أو نفي فرضيات الدراسة وقد خلصت هذه الدراسة إلى مايلي:

- معظم أفراد العينة يرون أن مبادئ حوكمة الشركات لها أثر إيجابي في تحقيق جودة التقارير المالية.
- وحسب الإجابات التي تحصلنا عليها في الاستبيان نرى بأنه لا تزال هناك معوقات في الجزائر تحول دون التطبيق السليم والشامل لحوكمة الشركات.

الخاتمة

خاتمة:

إن تزايد الأزمات المالية التي حدثت في السنوات الأخيرة التي أدت إلى إفلاس العديد من الشركات والمؤسسات العالمية مسألة مهمة جدا تتعلق بجودة المعلومات المحاسبية للتقارير المالية، وأهمية أخذ الحذر في نوعية المعلومات المفصح عنها، لذا وجب البحث عن طريقة لتغير الصورة واستعادة ثقة المستثمرين من خلال تطبيق حوكمة الشركات التي تؤدي إلى إبراز سياسات الشركة والإستراتيجيات المتبعة في عمليات اتخاذ القرارات للحصول على التقارير ذات الجودة .

لذا حاولنا في هذه الدراسة تسليط الضوء على الإطار المفاهيمي لمبادئ حوكمة الشركات وانعكاساتها على جودة ونزاهة التقارير المالية المعدة داخل الشركة من خلال ما يجب أن تلتزم به الشركات في إعدادها للتقارير والقوائم المالية والغير المالية وفق معايير المحاسبة الدولية لتكون شفافة ونزيهة، ومنح الاستقلالية التي يجب أن يتمتع بها المدققين الداخليين لتقديم خدمات إضافية فضلا عن تقييم أدوات الرقابة كتقييم المخاطر، كما تم التطرق في الدراسة إلى أهم الآليات الداعمة للحوكمة وإجراءات عملها حيث تتأثر هذه الأخيرة بالظروف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لكل بلد، وهذا يؤكد عدم وجود نموذج للحوكمة يمكن أن يطبق في جميع البلدان، مما أدى بالمنظمات الدولية المعنية إلى وضع مبادئ وإرشادات عامة لحوكمة الشركات بحيث يمكن لكل بلد تكييفها بما ينسجم مع ظروفها الخاصة.

ومن خلال ذلك يمكن عرض نتائج الفرضيات والنتائج النهائية للدراسة والتوصيات المقدمة وآفاق الدراسة كما يلي:

نتائج اختبار الفرضيات:

من خلال ما تم عرضه في سياق البحث قصد الإجابة على الإشكالية الرئيسية والأسئلة الفرعية فقد تم التوصل إلى النتائج من خلال الدراسة النظرية والميدانية كما يلي:

الفرضية الأولى: والتي تنص على أن: الحوكمة هي مجموعة من المبادئ والإجراءات التي تعمل على حماية الأطراف ذات العلاقة وتحقيق الجودة والتميز في الأداء من خلال الإستغلال الأمثل للموارد، ولقد توصلنا خلال المبحث الأول في الفصل النظري للدراسة مع الإتفاق مع مضمون هذه الفرضية قمنا بإعطاء تعريف لحوكمة الشركات، بالإضافة إلى التوصل إلى أهم مبادئ حوكمة الشركات والمتمثلة في مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي.

الفرضية الثانية: والتي تنص على أن هناك علاقة وثيقة بين حوكمة الشركات وجودة التقارير المالية ، حيث أن مبادئ وآليات الحوكمة تعمل على تفعيل عمليات الإفصاح وبالتالي تعزيز موثوقية التقارير المالية ، فقد تم إثبات ذلك باعتبارها أنها الأداة التي يتم بموجبها توفير ما يحتاج إليه مستخدمو المعلومات لاتخاذ القرارات.

الفرضية الثالثة: والتي تنص على أن مبادئ حوكمة الشركات تعمل على تحسين جودة التقارير المالية من خلال الآليات المختلفة للحوكمة، فقد تم إثبات وجود علاقة ارتباطية بين مبادئ حوكمة الشركات وجودة التقارير المالية وذلك اعتمادا على الآليات المختلفة للحوكمة .

نتائج الدراسة:

من خلال الدراسة المتعلقة بدور تطبيق مبادئ حوكمة الشركات في تحقيق جودة التقارير المالية فقد توصلنا في الدراسة النظرية والميدانية إلى مجموعة من النتائج:

- يساهم تطبيق مبادئ حوكمة الشركات في تحديد الصلاحيات والمسؤوليات في الشركات، ويحقق قدرا من الطمأنينة للمستثمرين والمساهمين للحفاظ على حقوقهم، كما تحقق مزايا مختلفة يمكن أن تحل المشاكل التي تواجه الشركات، وبصفة خاصة المشاكل المالية ومن أهمها فقدان الثقة والمصداقية في التقارير المالية.
- يعتبر الإفصاح عن المعلومات المالية المحاسبية والمالية من أهم مرتكزات حوكمة الشركات
- وجود أساس محكم وفعال لحوكمة الشركات يعمل على رفع مستوى الشفافية والكفاءة في التقارير المالية ويكفل إعداد المعلومات والإفصاح عنها بأسلوب يتفق ومعايير الجودة المحاسبية والمالية ويساهم في تعزيز الرقابة وبالتالي المساهمة في تعزيز الإفصاح المحاسبي .
- مبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة يؤثر على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية وذلك من خلال مستوى الخبرة والمؤهل العلمي للأعضاء ومساءلة مجلس الإدارة وقيام هذا الأخير بمسائل المديرين التنفيذيين.
- حوكمة الشركات تضمن المساواة والعدالة بين المساهمين وتحد من استغلال السلطة.
- من خلال مبدأ الإفصاح والشفافية تعمل حوكمة الشركات على تحسين أساليب الإفصاح المحاسبي من أجل تحقيق جودة أعلى للتقارير المالية.
- ضعف الهياكل الإدارية وعدم تحديد المسؤوليات والصلاحيات يحد من فاعلية الحوكمة، وان عدم كفاءة أجهزة الرقابة يحد من تطبيق مبادئ الحوكمة.
- من خلال التقارير المالية المنشورة يمكن من معرفة الأداء المالي للمؤسسة وبالتالي التمكن من اتخاذ القرار المناسب.

التوصيات:

- محاولة الاستفادة من المزايا التي تحققها الحوكمة والتوسع في تطبيقها في الشركات الجزائرية.
- تفعيل دور المراجعة الداخلية والخارجية في الشركات الجزائرية وذلك بالتأكيد على ضرورة تمتعهم بالاستقلالية والنزاعة والكفاءة العلمية والخبرة المهنية.
- حث الشركات على وضع إجراءات عملية لمتابعة مدى التزام الشركة بسياسات ومبادئ وآليات تطبيقها الفعلي في الواقع العملي وفقا لمتطلبات التشريعات والجهات الرقابية.

- تنظيم وتطوير مهنتي المحاسبة والراجعة بما يتناسب مع المتطلبات والتطورات الدولية، وبالشكل الذي يساهم في تفعيل مبادئ حوكمة الشركات.

آفاق البحث:

لقد تناولنا في بحثنا هذا موضوع دور مبادئ حوكمة الشركات في تحقيق جودة التقارير المالية، ونظرا لحدثة تطبيقه في الشركات الجزائرية واتساعه لا يمكن الإحاطة بكل جوانبه لذا يمكن إدراج بعض المواضيع في هذا الصدد والتي لها علاقة بالبحث.

اسهامات مبادئ حوكمة الشركات في تنشيط السوق المالية الجزائرية
دور مبادئ حوكمة الشركات في تدعيم الإفصاح الإلكتروني.
تناول موضوع حوكمة الشركات من منظور إسلامي.

قائمة المصادر

والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

الكتب:

- أحمد رجب عبد العال ، المحاسبة الادارية و الادوات التحليلية والاتجاهات السلوكية ، الاسكندرية ، مؤسسة شباب جامعة الاسكندرية للنشر، 1984 .
- أحمد علي خضر، حوكمة الشركات ، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية ، 2014 .
- أحمد منير النجار ، البعد المصري في حوكمة الشركات، اتحاد المصارف الإلكترونية ، العدد 40، مارس 2008.
- بلابل خلف المسكارنة، أخلاقيات العمل، دار الميسرة، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2009 .
- طارق عبد العال، حوكمة الشركات المفاهيم- المبادئ- التجارب- التطبيقات، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2005، .
- علاء فرحان طالب، إيمان شيحان المشهداني ، الحوكمة المؤسسية والأداء المالي الاستراتيجي للمصارف، دار الصفاء، الطبعة الأولى، عمان، 2001.
- عبد القادر سليمان، الأسس العقلية للسياسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007
- عدنان بن حيدر بن درويش، حوكمة الشركات ودور مجلس الإدارة، اتحاد المصارف العربية، 2007.

مداخلات وملتقيات:

- الجوزي جميلة، دور الحوكمة في تعزيز القدرة التنافسية، منشور في : <https://www.google.dz/wehb.sourceid>
- بروش زين الدين، دهيمي جابر، دور آليات الحوكمة في الحد من الفساد المالي والإداري، الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، جامعة بسكرة، يومي 6_7 ماي 2012 .
- بن عيشي عمار، عمري سامي، مداخلات بعنوان تطبيق قواعد الحوكمة وأثره على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية، الملتقى الدولي الثامن حول الحوكمة المحاسبية للمؤسسة : واقع، رهانات وأفاق"، جامعة العربي بن مهيدي ، أم البواقي، يومي 08/07 ديسمبر 2010.
- حسين القاضي، حوكمة الشركات في ظل الأسواق المالية في سوريا (دراسة مقارنة مع بعض الدول العربية، بحث مقدم لمؤتمر الخدمات المالية الإسلامية الثاني، 2008.
- دادن عبد الغني، سعيدة تلي، فعالية الحوكمة ودورها في الحد من الفساد المالي والإداري، الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، جامعة بسكرة، يومي 6_7 ماي 2012 .
- سيد عبد الرحمان عباس بله باسي ، دور تطبيق حوكمة الشركات في ممارسة أساليب المحاسبة الإبداعية ، مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، ع 12 لسنة 2012 .

- صبايحي نوال، مداخلة بعنوان، أثر الإفصاح وفق معايير المحاسبة الدولية على جودة المعلومة المحاسبية، الملتقى الدولي الثالث حول : آليات تطبيق النظام المحاسبي المالي الجزائري ومطابقته مع معايير المحاسبة الدولية وتأثيره على جودة المعلومة المحاسبية، جامعة الوادي
- صلاح الدين محمد الأمين الإمام، دور حوكمة الشركات في عمليات تقييم الإستثمار، دراسة تحليلية ، ورقة إلى المؤتمر العلمي الأول للنزاهة، بدون سنة نشر.
- عبد المجيد الصلاحين، الحوكمة في المؤسسات المالية الإسلامية، ورقة مقدمة لمؤتمر الخدمات المالية الإسلامي الثاني، طرابلس، ليبيا، 2010 .
- عبد القادر بريس، قواعد تطبيق مبادئ الحوكمة في المنظومة المصرفية مع الإشارة إلى حالة الجزائر، مجلة الإصلاحات الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي ، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر، العدد الأول، 2006.
- فلاح صليحة، دور آليات الحوكمة في تفعيل أداء شركات التأمين التكافلي، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية، العدد 11، جامعة حسيبة بن بو علي الشلف، جانفي 2014 .
- فيروز شين، نوال شين، دور آليات الحوكمة في تعزيز المسؤولية الاجتماعية للمنظمة، مداخلة ضمن الملتقى الوطني الأول حول "حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري"، جامعة محمد خيضر بسكرة، يومي 06/07 ماي 2012.
- كمال بو عظم، زايدي عبد السلام، حوكمة الشركات ودورها في التقليل من عمليات التضليل في الأسواق المالية والحد من وقوع الأزمات "الحوكمة وأخلاقيات الأعمال في المؤسسات"، جامعة عنابة، الجزائر، 18-19 نوفمبر 2009، نقلا عن الموقع الإلكتروني: <http://ie-fpedia.com/arab> (المطلع عليه تاريخ 2018/01/31) .
- لطيف زبود، ريم علي عيسى، الإفصاح المحاسبي والعوامل المؤثرة عليه في الشركات المساهمة السورية، دراسة حالة شركة المجموعة المتحدة للنشر والإعلان والتسويق، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 33، العدد 1، 2011.
- محمد عبد الحليم عمر، حوكمة الشركات ، ورقة عمل أساسية مقدمة للحلقة الثقافية الثالثة و الثلاثون ، جامعة الأزهر مركز صالح عبد الله كامل للاقتصاد الإسلامي .
- مها محمود رمزي ربحاوي ، شركات المساهمة ما بين الحوكمة والقوانين والتعليمات ، دراسة حالة للشركات المساهمة العاملة العمانية ، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، دمشق ، سوريا المجلد 24، العدد الأول 2008 ، نقلا عن الموقع الإلكتروني: <http://www.damscuniversity.edu.sy/image/magazine/1-2008.swf> (المطلع عليه بتاريخ: 2018/02/10) .

الرسائل الجامعية:

- العابدي دلال، حوكمة الشركات ودورها في تحقيق جودة المعلومة المحاسبية ، دراسة حالة شركة اليانيس للتأمينات، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث في العلوم التجارية، تخصص محاسبة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2015/2016
- العمري سميرة، تطبيق آليات الحوكمة على جودة الإفصاح المحاسبي، دراسة حالة ديوان الترقية والتسيير العقاري لولاية البويرة، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، جامعة أكلي محمد الحاج، البويرة، 2013/ 2014..

- انتصار حسين علي عبد الله، لجان المراجعة في ظل حوكمة الشركات و أثرها على جودة التقارير المالية، بحث مقدم لنيل درجة الدكتوراه في المحاسبة، جامعة الرباط الوطني، عام 2016.
- بن عيسى ريم، تطبيق آليات حوكمة المؤسسات و أثرها على الأداء، مذكرة ماجستير، جامعة ورقلة، 2011-2012
- رياض زلاسي، إسهامات حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومة المحاسبية، دراسة حالة شركة اليانس للتأمينات خلال 2009 / 2010، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماجستير في العلوم التجارية تخصص محاسبة وجباية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، نوقشت وأجيزت بتاريخ 2012/06/19.
- عبد الوهاب نصرات، دراسة تحليلية للعلاقة المتكاملة بين الحوكمة ومبدأ الإفصاح والشفافية في تحقيق جودة التقارير المالية، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، جامعة حمه لخضر الوادي، 2014/2015.
- علي جابر الحاج علي اسماعيل، العلاقة بين مستوى التطبيق الفعلي للحاكمية المؤسسية وجودة التقارير المالية للشركات المساهمة العامة الأردنية في القطاعين المصرفي والصناعي، رسالة مقدمة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير تخصص محاسبة، قسم المحاسبة لكلية الأعمال جامعة الشرق، الأوسط، الأردن، 2010.
- ماجد اسماعيل أبو حمام، اثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية، دراسة ميدانية على الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية، رسالة مقدمة استكمالاً لمتطلبات الحصول على شهادة الماجستير في المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية غزة.
- معتز برهان جميل العكر، أثر مستوى الإفصاح المحاسبي في البيانات المالية المنشورة على تداعيات الأزمة المالية في القطاع المصرفي الأردني، دراسة ميدانية على - البنوك التجارية الأردنية، رسالة مقدمة استكمالاً لمتطلبات الحصول على شهادة الماجستير، جامعة الشرق الأوسط، 2009 / 2010.
- ناصر محمد علي المجهلي، خصائص المعلومات المحاسبية وأثرها في اتخاذ القرارات، دراسة حالة مؤسسة اقتصادية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص محاسبة، جامعة محمد لخضر، باتنة، 2008 / 2009.
- نبيل قبلي، دور مبادئ الحوكمة في تفعيل الأداء المالي لشركات التأمين -دراسة حالة- أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه شعبة علوم اقتصادية تخصص محاسبة، مالية وبنوك، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، مناقشة بتاريخ: 2017/10/12.
- المراجع الأجنبية:

- Eustache Ebondo, wa mandzila, **la gouvernance de l'entreprise une approche par l'audit et contrôle interne**, paris, harmattan, 2005

الملاحق

الملحق رقم : 01 : الإستبيان

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير قسم العلوم المالية
والمحاسبية

أخي الفاضل/أختي الفاضلة تحية طيبة وبعد...

يشرفنا أن نضع بين أيديكم هذا الاستبيان كأداة لجمع البيانات المتعلقة بالجزء الميداني لدراستنا استكمالاً لمتطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبية تخصص محاسبة وتدقيق تحت عنوان- دور تطبيق مبادئ حوكمة الشركات في تحقيق جودة التقارير المالية -

لذا نلتمس من سيادتكم التعاون معنا بالإجابة على هذه الاستبانة، وإعطائها الأهمية اللازمة لما له من تأثير على نتيجة الدراسة ، وأن حرصكم على تقديم المعلومات الكافية والمطلوبة بدقة وموضوعية سيؤدي إلى إثراء موضوع الدراسة. وبالتالي الوصول إلى نتائج وتوصيات أكثر دقة. مع تأكيدنا على سرية المعلومات التي ستقدمونها إذ سوف تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي فقط.

شاكرين لكم حسن تعاونكم

ولكم منا كلا الشكر والامتنان والتقدير

حرصاً منا على دقة إجاباتكم نقدم لكم تعريفاً لبعض المصطلحات المستخدمة في الدراسة. الحوكمة : هي نظام متكامل للرقابة المالية وغير المالية والذي عن طريقها يتم إدارة الشركة و الرقابة عليها.

جودة التقارير المالية : هي تأكيدات تتولد لدى مستخدمي التقارير المالية بأن المعلومات التي تحتويها خالية من الأخطاء الجوهرية.

الطالبات:

المؤطر:

د . مايدة محمد فيصل

فوزية دويس

أسماء عاد

منية غوار

يرجى وضع العلامة (X) أمام الإجابة المناسبة :

أولا -البيانات الشخصية والمهنية:

العمر:

☐ من 30 الى 50 سنة

☐ اقل من 30 سنة

☐ أكثر من 50 سنة

المؤهل العلمي:

☐ ليسانس

☐ ماستر

☐ ماجستير

☐ دكتوراه

☐ أخرى

المنصب الوظيفي:

☐ المدير

☐ رئيس مصلحة

☐ عضو مجلس الإدارة

☐ أخرى

☐ المدير الفرعي

☐ محاسب

☐ مراجع داخلي

4-الخبرة :

☐ من 5 الى 10 سن

☐ اقل من 5 سنوا

☐ أكثر من 15 سن

☐ من 11 إلى 15 سن

ثانيا:

الرقم	الفقرة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
المحور الأول : الإطار المفاهيمي لمبادئ حوكمة الشركات						
01	تعتبر الحوكمة نظام متكامل للرقابة المالية وغير المالية لإدارة الشركة والرقابة عليها					
02	تحسن مبادئ الحوكمة في إدارة الشركة وقيمة أسهمها والقيمة الإقتصادية لها					
03	توفر تشريعات واضحة تحدد المسؤوليات مع ضمان تحقيق مصالح الجمهور تحقق الحوكمة في الشركات					
04	تؤثر استقلالية الإدارة والجهات الرقابية على تفعيل حوكمة الشركات					
05	تكمن أهداف الحوكمة في حماية مصالح الأطراف ذات العلاقة					
06	يعتبر الالتزام بمبادئ الحوكمة المحدد الرئيسي لفاعليتها في المؤسسة					
07	يعتبر تطبيق مبادئ الحوكمة مؤشر إيجابي وضروري في الشركات الجزائرية					
08	عدم وضوح القوانين واللوائح يعتبر عائق في تطبيق الحوكمة					
09	ضعف الهياكل الإدارية وعدم تحديد المسؤوليات والصلاحيات يحد من فاعلية الحوكمة					
10	عدم كفاءة الرقابة يحد من تطبيق الحوكمة					
11	توافر إطار تنظيمي فعال يضمن تطبيق حوكمة الشركات					
12	قوانين الشركات المطبقة في الجزائر تكفل للمساهمين الحق في انتخاب أو عزل أعضاء مجلس الإدارة					
13	يحق للمساهمين مساءلة مجلس الإدارة واقتراح الحلول					
المحور الثاني : جودة التقارير المالية						
01	تساهم الشفافية في الوصول إلى تقارير مالية ذات جودة					
02	التقارير المالية أحد المقومات الأساسية بالنسبة للمؤسسات التي تطبق الحوكمة					
03	تعتبر التقارير المالية الحوصلة النهائية التي تقوم الشركة بإصدارها في نهاية السنة					
04	تعمل التقارير المالية على مساعدة أصحاب المصالح في إتخاذ القرار					
05	تظهر القوائم المالية الأداء المالي الحقيقي للمؤسسة					
06	الالتزام بنظام المحاسبي المالي يعزز من مصداقية التقارير المالية					
07	تفعيل الشركة لسياسة الإفصاح والشفافية يعزز من جودة التقارير المالية					
08	يعتبر عنصر الزمن والتوقيت المناسب مهم في تعزيز جودة التقارير المالية					
09	تقوم المؤسسات بالإفصاح عن نشاطاتها وإجراءاتها بكل وضوح وشفافية					
10	شمولية التقارير المالية وخلوها من الأخطاء من شأنه تعزيز موثوقيتها					
11	يؤدي التحديد الدقيق للمسؤوليات من طرف مجلس الإدارة إلى الرفع من مصداقية التقارير المالية					
12	التزام المؤسسات بالإفصاح عن القوائم والتقارير المالية وفق معايير المحاسبة يساهم في نزاهة التقارير المالية					

الملحق رقم 02 : نتائج الدراسة الميدانية

frequency Table

العمر				
	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid أقل من 30 سنة	13	33.3	33.3	33.3
من 30 الى 50 سنة	20	51.3	51.3	84.6
أكبر من 50 سنة	5	12.8	12.8	97.4
5	1	2.6	2.6	100.0
Total	39	100.0	100.0	

المؤهل العلمي				
	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid ليسانس	18	46.2	46.2	46.2
ماستر	11	28.2	28.2	74.4
ماجستير	2	5.1	5.1	79.5
دكتوراه	1	2.6	2.6	82.1
اخرى	7	17.9	17.9	100.0
Total	39	100.0	100.0	

المنصب الوظيفي				
	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid المدير	1	2.6	2.6	2.6
رئيس مصلحة	3	7.7	7.7	10.3
المدير الفرعي	4	10.3	10.3	20.5
محاسب	11	28.2	28.2	48.7
عضو مجلس ادارة	6	15.4	15.4	64.1
مراجع داخلي	5	12.8	12.8	76.9
اخرى	9	23.1	23.1	100.0
Total	39	100.0	100.0	

الخبرة

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid أقل من 5 سنوات	13	33.3	33.3	33.3
من 5 الى 10 سنوات	12	30.8	30.8	64.1
من 11 الى 15 سنة	5	12.8	12.8	76.9
تكثر من 15 سنة	9	23.1	23.1	100.0
Total	39	100.0	100.0	

تعتبر الحوكمة نظام متكامل للرقابة المالية وغير المالية لإدارة الشركة والرقابة عليها

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid غير موافق بشدة	6	15.4	15.4	15.4
غير موافق	4	10.3	10.3	25.6
محايد	3	7.7	7.7	33.3
موافق	10	25.6	25.6	59.0
موافق بشدة	16	41.0	41.0	100.0
Total	39	100.0	100.0	

تحسن الحوكمة في إدارة الشركة وقيمة أسهمها والقيمة الإقتصادية لها

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid غير موافق بشدة	4	10.3	10.3	10.3
غير موافق	5	12.8	12.8	23.1
محايد	6	15.4	15.4	38.5
موافق	15	38.5	38.5	76.9
موافق بشدة	9	23.1	23.1	100.0
Total	39	100.0	100.0	

توفر تشريعات واضحة تحدد المسؤوليات مع ضمان تحقيق مصالح الجمهور تحقق الحوكمة في الشركات

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
غير موافق بشدة	6	15.4	15.4	15.4
غير موافق	4	10.3	10.3	25.6
Valid محايد	9	23.1	23.1	48.7
موافق	16	41.0	41.0	89.7
موافق بشدة	4	10.3	10.3	100.0
Total	39	100.0	100.0	

تؤثر إستقلالية الإدارة والجهات الرقابية على تفعيل حوكمة الشركات

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
غير موافق بشدة	5	12.8	12.8	12.8
غير موافق	5	12.8	12.8	25.6
Valid محايد	6	15.4	15.4	41.0
موافق	15	38.5	38.5	79.5
موافق بشدة	8	20.5	20.5	100.0
Total	39	100.0	100.0	

تكن أهداف الحوكمة في حماية مصالح الأطراف ذات العلاقة

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
غير موافق بشدة	3	7.7	7.7	7.7
غير موافق	4	10.3	10.3	17.9
Valid محايد	8	20.5	20.5	38.5
موافق	11	28.2	28.2	66.7
موافق بشدة	13	33.3	33.3	100.0
Total	39	100.0	100.0	

يعتبر الالتزام بمبادئ الحوكمة المحدد الرئيسي لفاعليتها في المؤسسة

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
غير موافق بشدة	4	10.3	10.3	10.3
غير موافق	5	12.8	12.8	23.1
محايد	3	7.7	7.7	30.8
موافق	19	48.7	48.7	79.5
موافق بشدة	8	20.5	20.5	100.0
Total	39	100.0	100.0	

يعتبر تطبيق الحوكمة مؤشر إيجابي وضروري في الشركات الجزائرية

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
غير موافق بشدة	4	10.3	10.3	10.3
غير موافق	5	12.8	12.8	23.1
محايد	7	17.9	17.9	41.0
موافق	16	41.0	41.0	82.1
موافق بشدة	7	17.9	17.9	100.0
Total	39	100.0	100.0	

عدم وضوح القوانين واللوائح يعتبر عائق في تطبيق الحوكمة

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
غير موافق بشدة	3	7.7	7.7	7.7
غير موافق	6	15.4	15.4	23.1
محايد	9	23.1	23.1	46.2
موافق	12	30.8	30.8	76.9
موافق بشدة	9	23.1	23.1	100.0
Total	39	100.0	100.0	

ضعف الهياكل الإدارية وعدم تحديد المسؤوليات والصلاحيات يحد من فاعلية الحوكمة

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
غير موافق	2	5.1	5.1	5.1
محايد	13	33.3	33.3	38.5
Valid موافق	15	38.5	38.5	76.9
موافق بشدة	9	23.1	23.1	100.0
Total	39	100.0	100.0	

عدم كفاءة الرقابة يحد من تطبيق الحوكمة

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
غير موافق	5	12.8	12.8	12.8
محايد	6	15.4	15.4	28.2
Valid موافق	22	56.4	56.4	84.6
موافق بشدة	6	15.4	15.4	100.0
Total	39	100.0	100.0	

توافر إطار تنظيمي فعال يضمن تطبيق حوكمة الشركات

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
غير موافق بشدة	1	2.6	2.6	2.6
غير موافق	2	5.1	5.1	7.7
Valid محايد	6	15.4	15.4	23.1
موافق	24	61.5	61.5	84.6
موافق بشدة	6	15.4	15.4	100.0
Total	39	100.0	100.0	

قوانين الشركات المطبقة في الجزائر تكفل للمساهمين الحق في انتخاب أو عزل أعضاء مجلس الإدارة

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid محايد	14	35.9	35.9	35.9
موافق	19	48.7	48.7	84.6
موافق بشدة	6	15.4	15.4	100.0
Total	39	100.0	100.0	

يحق للمساهمين مساءلة مجلس الإدارة واقتراح الحلول

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid غير موافق	1	2.6	2.6	2.6
محايد	9	23.1	23.1	25.6
موافق	23	59.0	59.0	84.6
موافق بشدة	6	15.4	15.4	100.0
Total	39	100.0	100.0	

تساهم الشفافية في الوصول إلى تقارير المالية ذات جودة

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid غير موافق بشدة	3	7.7	7.7	7.7
غير موافق	2	5.1	5.1	12.8
محايد	2	5.1	5.1	17.9
موافق	14	35.9	35.9	53.8
موافق بشدة	18	46.2	46.2	100.0
Total	39	100.0	100.0	

التقارير المالية أحد المقومات الأساسية بالنسبة للمؤسسات التي تطبق الحوكمة

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
غير موافق بشدة	2	5.1	5.1	5.1
غير موافق	2	5.1	5.1	10.3
محايد	4	10.3	10.3	20.5
موافق	15	38.5	38.5	59.0
موافق بشدة	16	41.0	41.0	100.0
Total	39	100.0	100.0	

تعتبر التقارير المالية الحوصلة النهائية التي تقوم الشركة بإصدارها في نهاية السنة

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
غير موافق بشدة	4	10.3	10.3	10.3
غير موافق	6	15.4	15.4	25.6
محايد	8	20.5	20.5	46.2
موافق	17	43.6	43.6	89.7
موافق بشدة	4	10.3	10.3	100.0
Total	39	100.0	100.0	

تعمل التقارير المالية على مساعدة أصحاب المصالح في إتخاذ القرار

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
غير موافق بشدة	7	17.9	17.9	17.9
غير موافق	6	15.4	15.4	33.3
محايد	7	17.9	17.9	51.3
موافق	12	30.8	30.8	82.1
موافق بشدة	7	17.9	17.9	100.0
Total	39	100.0	100.0	

تظهر القوائم المالية الأداء المالي الحقيقي للمؤسسة

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
غير موافق بشدة	4	10.3	10.3	10.3
غير موافق	4	10.3	10.3	20.5
Valid محايد	7	17.9	17.9	38.5
موافق	15	38.5	38.5	76.9
موافق بشدة	9	23.1	23.1	100.0
Total	39	100.0	100.0	

الالتزام بنظام المحاسبي المالي يعزز من مصداقية التقارير المالية

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
غير موافق بشدة	4	10.3	10.3	10.3
غير موافق	4	10.3	10.3	20.5
Valid محايد	8	20.5	20.5	41.0
موافق	13	33.3	33.3	74.4
موافق بشدة	10	25.6	25.6	100.0
Total	39	100.0	100.0	

تفعيل الشركة لسياسة الإفصاح والشفافية يعزز من جودة التقارير المالية

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
غير موافق بشدة	3	7.7	7.7	7.7
غير موافق	4	10.3	10.3	17.9
Valid محايد	6	15.4	15.4	33.3
موافق	16	41.0	41.0	74.4
موافق بشدة	10	25.6	25.6	100.0
Total	39	100.0	100.0	

يعتبر عنصر الزمن والتوقيت المناسب مهم في تعزيز جودة التقارير المالية

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
غير موافق بشدة	3	7.7	7.7	7.7
غير موافق	7	17.9	17.9	25.6
محايد	7	17.9	17.9	43.6
موافق	12	30.8	30.8	74.4
موافق بشدة	10	25.6	25.6	100.0
Total	39	100.0	100.0	

تقوم المؤسسات بالإفصاح عن نشاطاتها وإجراءاتها بكل وضوح وشفافية

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
غير موافق بشدة	3	7.7	7.7	7.7
غير موافق	6	15.4	15.4	23.1
محايد	8	20.5	20.5	43.6
موافق	17	43.6	43.6	87.2
موافق بشدة	5	12.8	12.8	100.0
Total	39	100.0	100.0	

شمولية التقارير المالية وخلوها من الأخطاء من شأنه تعزيز موثوقيتها

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
غير موافق بشدة	5	12.8	12.8	12.8
غير موافق	3	7.7	7.7	20.5
محايد	4	10.3	10.3	30.8
موافق	20	51.3	51.3	82.1
موافق بشدة	7	17.9	17.9	100.0
Total	39	100.0	100.0	

يؤدي التحديد الدقيق للمسؤوليات من طرف مجلس الإدارة إلى الرفع من مصداقية التقارير المالية

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
غير موافق بشدة	1	2.6	2.6	2.6
غير موافق	1	2.6	2.6	5.1
Valid محايد	5	12.8	12.8	17.9
موافق	21	53.8	53.8	71.8
موافق بشدة	11	28.2	28.2	100.0
Total	39	100.0	100.0	

التزام المؤسسات بالإفصاح عن القوائم والتقارير المالية وفق معايير المحاسبة يساهم في نزاهة التقارير المالية

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
غير موافق بشدة	1	2.6	2.6	2.6
غير موافق	1	2.6	2.6	5.1
Valid محايد	4	10.3	10.3	15.4
موافق	16	41.0	41.0	56.4
موافق بشدة	17	43.6	43.6	100.0
Total	39	100.0	100.0	

T-Test

One-Sample Statistics

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
تعتبر الحوكمة نظام متكامل للرقابة المالية وغير المالية لإدارة الشركة والرقابة عليها	39	3.67	1.493	.239
تحسن الحوكمة في إدارة الشركة وقيمتها أسهمها والقيمة الاقتصادية لها	39	3.51	1.275	.204
توفر تشريعات واضحة تحدد المسؤوليات مع ضمان تحقيق مصالح الجمهور تحقق الحوكمة في الشركات	39	3.21	1.239	.198
تؤثر إستقلالية الإدارة والجهات الرقابية على تفعيل حوكمة الشركات	39	3.41	1.312	.210
تكمّن أهداف الحوكمة في حماية مصالح الأطراف ذات العلاقة	39	3.69	1.260	.202
يعتبر الالتزام بمبادئ الحوكمة المحدد الرئيسي لفاعليتها في المؤسسة	39	3.56	1.252	.201
يعتبر تطبيق الحوكمة مؤشر إيجابي وضروري في الشركات الجزائرية	39	3.44	1.231	.197
عدم وضوح القوانين واللوائح يعتبر عائق في تطبيق الحوكمة	39	3.46	1.232	.197
ضعف الهياكل الإدارية وعدم تحديد المسؤوليات والصلاحيات يحد من فاعلية الحوكمة	39	3.79	.864	.138
عدم كفاءة الرقابة يحد من تطبيق الحوكمة	39	3.74	.880	.141
توافر إطار تنظيمي فعال يضمن تطبيق حوكمة الشركات	39	3.82	.854	.137
قوانين الشركات المطبقة في الجزائر تكفل للمساهمين الحق في انتخاب أو عزل أعضاء مجلس الإدارة	39	3.79	.695	.111
يحق للمساهمين مساءلة مجلس الإدارة واقتراح الحلول	39	3.87	.695	.111

One-Sample Test

	Test Value = 3				
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference
					Lower
تعتبر الحوكمة نظام متكامل للرقابة المالية وغير المالية لإدارة الشركة والرقابة عليها	2.789	38	.008	.667	.18
تحسن الحوكمة في إدارة الشركة وقيمة أسهمها والقيمة الاقتصادية لها	2.512	38	.016	.513	.10
توفر تشريعات واضحة تحدد المسؤوليات مع ضمان تحقيق مصالح الجمهور تحقق الحوكمة في الشركات	1.034	38	.308	.205	-.20-
تؤثر إستقلالية الإدارة والجهات الرقابية على تفعيل حوكمة الشركات	1.952	38	.058	.410	-.02-
تكمن أهداف الحوكمة في حماية مصالح الأطراف ذات العلاقة	3.432	38	.001	.692	.28
يعتبر الالتزام بمبادئ الحوكمة المحدد الرئيسي لفاعليتها في المؤسسة	2.813	38	.008	.564	.16
يعتبر تطبيق الحوكمة مؤشر إيجابي وضروري في الشركات الجزائرية	2.211	38	.033	.436	.04
عدم وضوح القوانين واللوائح يعتبر عائق في تطبيق الحوكمة	2.339	38	.025	.462	.06
ضعف الهياكل الإدارية وعدم تحديد المسؤوليات والصلاحيات يحد من فاعلية الحوكمة	5.746	38	.000	.795	.51
عدم كفاءة الرقابة يحد من تطبيق الحوكمة	5.276	38	.000	.744	.46
توافر إطار تنظيمي فعال يضمن تطبيق حوكمة الشركات	5.997	38	.000	.821	.54
قوانين الشركات المطبقة في الجزائر تكفل للمساهمين الحق في انتخاب أو عزل أعضاء مجلس الإدارة	7.142	38	.000	.795	.57
يحق للمساهمين مساءلة مجلس الإدارة واقتراح الحلول	7.833	38	.000	.872	.65

T-Test

One-Sample Statistics

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
تساهم الشفافية في الوصول إلى تقارير مالية ذات جودة	39	4.08	1.201	.192
التقارير المالية أحد المقومات الأساسية بالنسبة للمؤسسات التي تطبق الحوكمة	39	4.05	1.099	.176
تعتبر التقارير المالية الحوصلة النهائية التي تقوم الشركة بإصدارها في نهاية السنة	39	3.28	1.169	.187
تعمل التقارير المالية على مساعدة أصحاب المصالح في اتخاذ القرار	39	3.15	1.387	.222
تظهر القوائم المالية الأداء المالي الحقيقي للمؤسسة	39	3.54	1.253	.201
الالتزام بنظام المحاسبي المالي يعزز من مصداقية التقارير المالية	39	3.54	1.274	.204
تفعيل الشركة لسياسة الإفصاح والشفافية يعزز من جودة التقارير المالية	39	3.67	1.199	.192
يعتبر عنصر الزمن والتوقيت المناسب مهم في تعزيز جودة التقارير المالية	39	3.49	1.275	.204
تقوم المؤسسات بالإفصاح عن نشاطاتها وإجراءاتها بكل وضوح وشفافية	39	3.38	1.138	.182
شمولية التقارير المالية وخلوها من الأخطاء من شأنه تعزيز موثوقيتها	39	3.54	1.253	.201
يؤدي التحديد الدقيق للمسؤوليات من طرف مجلس الإدارة إلى الرفع من مصداقية التقارير المالية	39	4.03	.873	.140
التزام المؤسسات بالإفصاح عن القوائم والتقارير المالية وفق معايير المحاسبة يساهم في نزاهة التقارير المالية	39	4.21	.923	.148
BB	39	3.6624	.84638	.13553

One-Sample Test

	Test Value = 3				
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference
					Lower
تساهم الشفافية في الوصول إلى تقارير ماليات جودة	5.602	38	.000	1.077	.69
التقارير المالية أحد المقومات الأساسية بالنسبة للمؤسسات التي تطبق الحوكمة	5.974	38	.000	1.051	.70
تعتبر التقارير المالية الحوصلة النهائية التي تقوم الشركة بإصدارها في نهاية السنة	1.507	38	.140	.282	-.10-
تعمل التقارير المالية على مساعدة أصحاب المصالح في اتخاذ القرار	.693	38	.493	.154	-.30-
تظهر القوائم المالية الأداء المالي الحقيقي للمؤسسة	2.683	38	.011	.538	.13
الالتزام بنظام المحاسبي المالي يعزز من مصداقية التقارير المالية	2.639	38	.012	.538	.13
تفعيل الشركة لسياسة الإفصاح والشفافية يعزز من جودة التقارير المالية	3.471	38	.001	.667	.28
يعتبر عنصر الزمن والتوقيت المناسب مهم في تعزيز جودة التقارير المالية	2.387	38	.022	.487	.07
تقوم المؤسسات بالإفصاح عن نشاطاتها وإجراءاتها بكل وضوح وشفافية	2.110	38	.041	.385	.02
شمولية التقارير المالية وخلوها من الأخطاء من شأنه تعزيز موثوقيتها	2.683	38	.011	.538	.13
يؤدي التحديد الدقيق للمسؤوليات من طرف مجلس الإدارة إلى الرفع من مصداقية التقارير المالية	7.335	38	.000	1.026	.74
التزام المؤسسات بالإفصاح عن القوائم والتقارير المالية وفق معايير المحاسبة يساهم في نزاهة التقارير المالية	8.156	38	.000	1.205	.91
BB	4.887	38	.000	.66239	.3880

Reliability**Reliability Statistics**

Cronbach's Alpha	N of Items
.951	25

Reliability**Reliability Statistics**

Cronbach's Alpha	N of Items
.898	13

Scale: ALL VARIABLES**Reliability Statistics**

Cronbach's Alpha	N of Items
.915	12

Correlations

		AA	BB
AA	Pearson Correlation	1	.905**
	Sig. (2-tailed)		.000
	N	39	39
BB	Pearson Correlation	.905**	1
	Sig. (2-tailed)	.000	
	N	39	39

** . Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

الملحق رقم : 03 :

قائمة المختصرات :

OECD	Organisation for Economic Co-operation and Development	منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية
IAS	International Accounting Standard	معايير المحاسبة الدولية
BIS	Bank for International Statements	بنك التسويات الدولية
FASB	Financial Accounting Standar Board	مجلس معايير المحاسبة الأمريكي
ALI	American law Institute	المعهد القانوني الأمريكي

الملحق رقم 04 : قائمة المحكمين

قائمة المحكمين :

أستاذ محاضر صنف - أ -	- د. مفيد عبد اللاوي
أستاذة محاضر صنف - أ -	- د. خليفة عابي
أستاذ محاضر صنف - أ -	- د. محمد البشير بن عمر
أستاذ محاضر صنف - أ -	- د. ريم بن عيسى
أستاذ محاضر صنف - أ -	- د. عبد الحق بوقفة
أستاذ محاضر صنف - أ -	- د. بلقاسم بن خليفة
أستاذ محاضر صنف - أ -	- د. لطفي مخزومي
أستاذ محاضر صنف - أ -	- د. محمد فيصل مايدة
أستاذ محاضر صنف - أ -	- د. باي محمد
أستاذ محاضر صنف - أ -	- د. زيدي البشير

